



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

التقرير السنوي 2020



دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

تموز، 2021

PMAuthority



www.pma.ps

© تموز، 2021.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2020: تموز 2021.

جميع المراسلات توجه إلى:

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، محافظة رام الله والبيرة- فلسطين.

هاتف: 2-2415250 (+ 970)

فاكس: 2-2415310 (+ 970)

بريد إلكتروني: info@pma.ps

صفحة إلكترونية: www.pma.ps

تصميم وإخراج فني:

سلطة النقد الفلسطينية

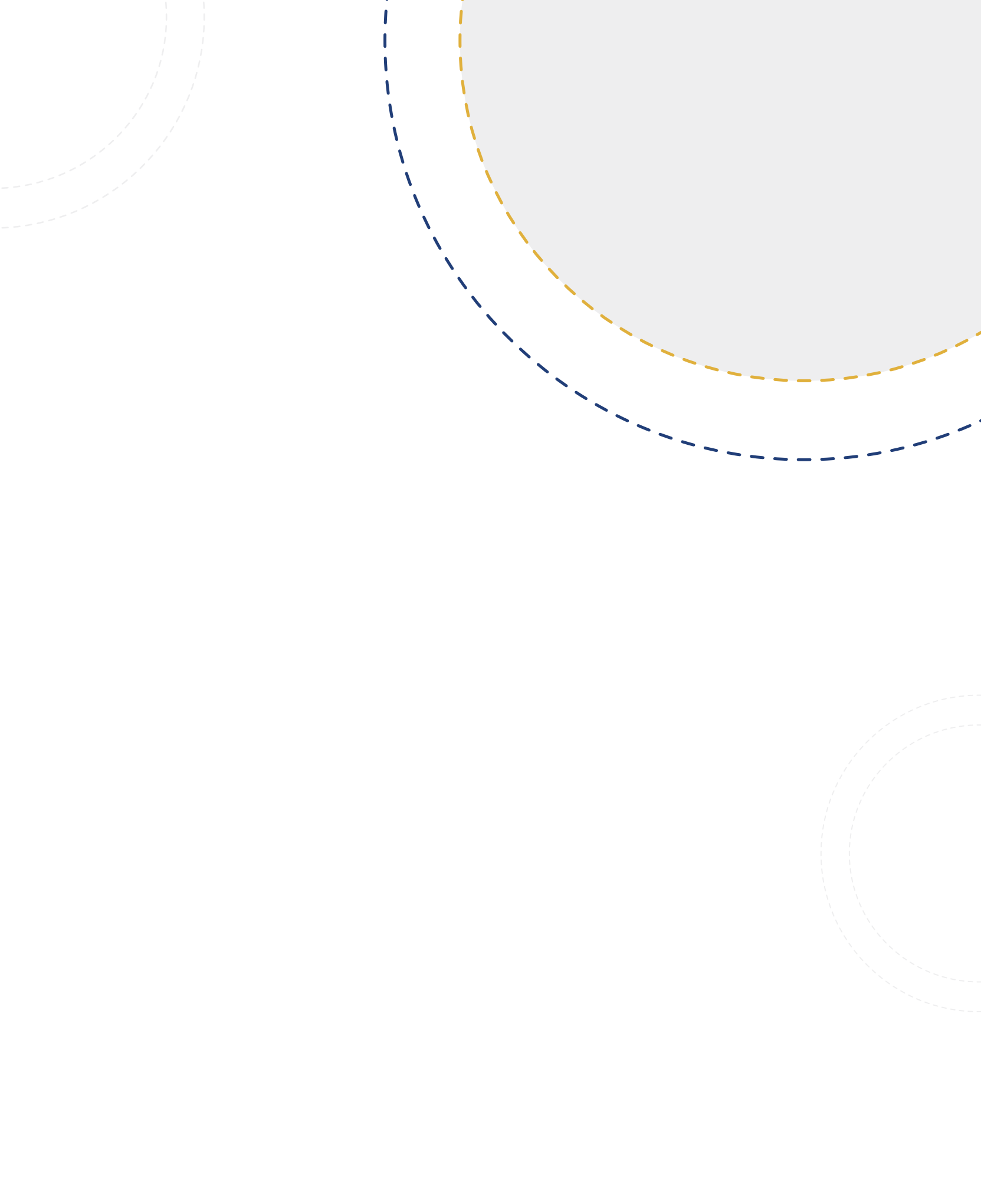
دائرة العلاقات العامة والاتصال

رؤيتنا

اقتصاد مزدهر لدولة فلسطين، في
ظل نظام مالي مستقر وحديث

رسالتنا

تعزيز الاستقرار المالي والنقدي،
والمساهمة في النمو الاقتصادي



مجلس الإدارة

المحافظ

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور فراس ملحم



نائب المحافظ

السيد محمد مناصرة



عضواً

السيد إياد جودة



عضواً

السيد جون خوري



عضواً

السيد عرفات عصفور



عضواً

الدكتور سعيد هيفا



عضواً

الدكتورة سماح صالح

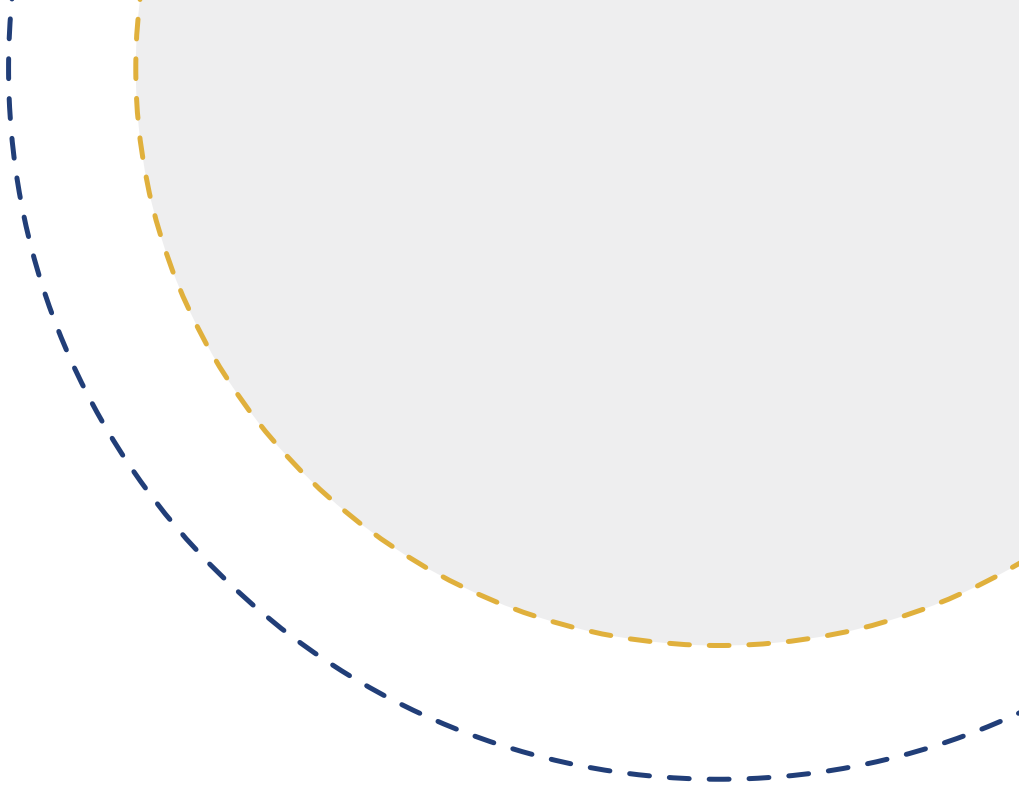


عضواً

السيد فريد غنام



* تمت المصادقة على تعيين الدكتور فراس ملحم محافظاً لسلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 2021/1/3، بموجب قرار بقانون رقم (2) لسنة 2021. كما تم تعيين السيد محمد مناصرة نائباً لمحافظ سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 2020/12/21، بموجب قرار رقم (57) لسنة 2020. أنظر مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد 175، الصادر بتاريخ 2021/1/31. كما أعيد تشكيل مجلس إدارة سلطة النقد بناء على تنسيب من مجلس الوزراء بتاريخ 2020/1/27.





يشرفني باسم سلطة النقد الفلسطينية أن أقدم لكم الإصدار الجديد من التقرير السنوي، الذي يأتي في إطار اضطلاع سلطة النقد بمهامها ومسؤولياتها في مجال الاستقرار المالي والنقدي ودعم النمو الاقتصادي المستدام، وبما يسهم في تفعيل دورها في الاقتصاد.

يأتي إصدار هذا التقرير في فترة شهدت العديد من التطورات الاقتصادية والسياسية، كان من أبرزها على الصعيد المحلي الأزمة الصحية (كوفيد-19) منذ بداية شهر آذار، تلاها في شهر أيار وعلى مدار الشهور السبعة اللاحقة عودة أزمة إيرادات المقاصة مع الجانب الإسرائيلي إلى المشهد الاقتصادي من جديد. وقد تركت هذه الأزمات تأثيرات واسعة النطاق وعلى عدة أصعدة، وتسببت في انكماش اقتصادي غير مسبوق منذ

عقدين من الزمن، إلى جانب تأثيراتها المتباينة على العديد من المؤشرات التي تمس مختلف مناحي حياة المواطن الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

ويتضمن هذا الإصدار أربعة أجزاء رئيسية، تتعلق بأهم المستجدات والتطورات في البيئة الاقتصادية الكلية، وقطاع مالية الحكومة، والقطاع الخارجي بما فيه تطورات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، والقطاع المالي الفلسطيني. كما يُفرد هذا التقرير جزءاً لأهم إنجازات سلطة النقد، ودورها في تنظيم عمل المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر (المصارف، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، والصارفة، وشركات خدمات الدفع الإلكتروني).

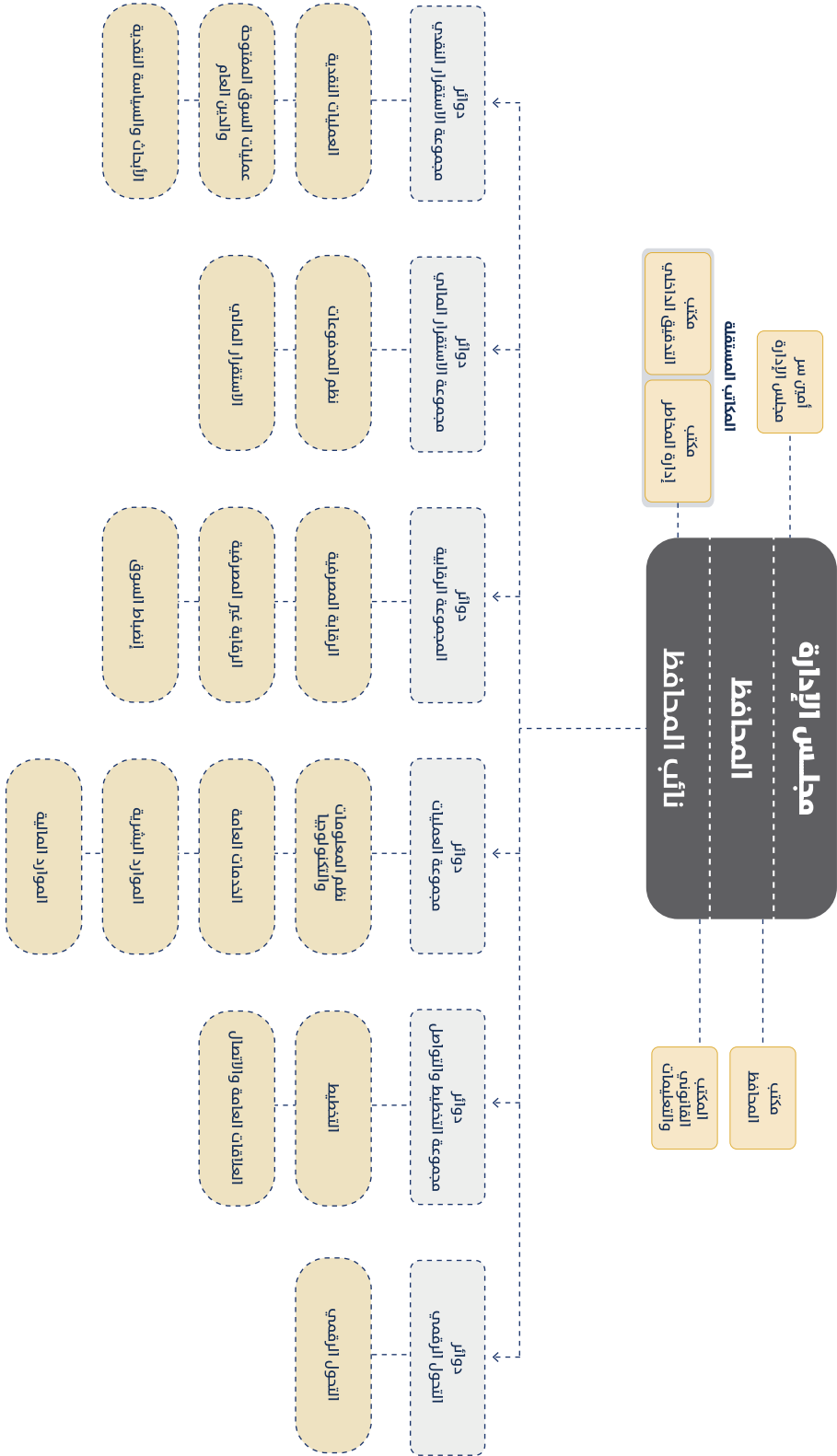
أمل من خلال هذا الاستعراض أن نكون في سلطة النقد قد وفقنا في الوقوف على أهم متغيرات وتطورات العام 2020، في إطار من التحليل المستند إلى المعلومة الدقيقة، والمدعم بالعديد من السلاسل الزمنية الإحصائية المتضمنة لأبرز المؤشرات الاقتصادية العالمية والمحلية.

وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس إدارة سلطة النقد، وموظفيها، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق أهداف سلطة النقد، وتطلعاتها المستقبلية. كما أعرب عن شكري وامتناني لكافة المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، على مساهماتها المتواصلة في دعم وتطوير سلطة النقد، والنظام المصرفي والمالي، بما يخدم صمود المواطن الفلسطيني على أرضه، ويسهم في عملية التنمية المستدامة في فلسطين.

المحافظ

نراسر ملحم

الهيكل التنظيمي لسلطة النقد الفلسطينية



الجهات الخاضعة لرقابة وإشراف سلطة النقد كما في نهاية عام 2020



سنة التأسيس للمصارف المحلية، أو إعادة افتتاح أول فرع للمصارف الوافدة.
عدد الفروع والمكاتب.

* حصلت الشركة الخامسة على ترخيص نهائي من سلطة النقد لتقديم خدمة المحفظة الإلكترونية في شهر شباط 2021.

عاش العالم خلال العام 2020 وضعاً استثنائياً في ظل انتشار الجائحة الصحية (كوفيد-19)، وما تبعها من تأثيرات واسعة النطاق وعلى عدة أصعدة. فمن جهة، أثرت الجائحة على سلاسل الإمداد العالمية، وحركة التجارة الدولية، وأنشطة الاستهلاك والاستثمار والتصنيع، كما رفعت من مستويات عدم اليقين، وخفضت من ثقة المستهلكين والمستثمرين. ومن جهة ثانية، فرضت الجائحة قيوداً على العديد من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، جراء فرض قيود على حركة التنقل، الأمر الذي أثر على قطاعات السياحة والطيران، والتجارة، والصناعة التحويلية، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية.

وإزاء ما نتج عن هذه الجائحة من انكماش اقتصادي على مستوى العالم، تبنت العديد من دول العالم حزمًا للتحفيز النقدي والمالي بمئات الملايين من الدولارات، مما ساهم في ارتفاع ملموس لمستويات المديونية العالمية. ومع توفر اللقاحات المضادة للفايروس بنهاية العام 2020، انتعشت الآمال بالتعافي التدريجي للاقتصاد العالمي خلال عامي 2021 و2022. غير أن هذا التعافي المحتمل يشوبه قدر كبير من عدم اليقين، لا سيما في ضوء المخاوف من احتمالات عدم السيطرة على الوباء، أو عدم الحصول على اللقاحات، أو نشوب أزمات مديونية عالمية، الأمر الذي قد يستدعي مزيداً من التدخلات الاستباقية المعززة لمسار التعافي ونمو الاقتصاد العالمي.

أما على المستوى الفلسطيني، فقد شهد الاقتصاد المحلي خلال العام 2020 واحداً من أسوأ الأوضاع منذ ما يزيد على عقدين من الزمن (منذ انتفاضة الأقصى)، جراء تزامن تفشي الجائحة مع تراجع المساعدات الخارجية، وتجدد أزمة إيرادات المقاصة مع الجانب الإسرائيلي وعودتها إلى المشهد الاقتصادي من جديد، وهو ما أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي بشكل ملحوظ. فقد أسفر هذا الوضع عن انكماش الاقتصاد بنحو 11.5% (الأكبر منذ العام 2002) مقارنة مع العام 2019، لينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار العام 2015) إلى حوالي 14.0 مليار دولار. إذ تراجع اقتصاد الضفة الغربية بنحو 11.3%، ليصل إلى حوالي 11.5 مليار دولار. في حين تراجع اقتصاد قطاع غزة بنحو 12.3%، إلى حوالي 2.5 مليار دولار.

وإنعكس هذا المستوى من الأداء بشكل مباشر على مستوى معيشة المواطن الفلسطيني، مقاساً بالدخل الفردي السنوي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، الذي تراجع في العام 2020 بنحو 13.7%، ليبلغ حوالي 2,914 دولار. إذ تراجع في الضفة الغربية بحوالي 13.4%، منخفضاً إلى 4,176 دولار، مقابل تراجع بنحو 14.8% في قطاع غزة، لينخفض الدخل الفردي إلى 1,212 دولار (الأدنى على الإطلاق)، مشكلاً نحو ثلث دخل الفرد في الضفة الغربية.

غير أن بعض العوامل قد أسهمت في التخفيف نوعاً ما من حدة تداعيات التراجع في مستوى الدخل الفردي، فمن جهة، طرأ تراجع في المستوى العام للأسعار في فلسطين، إذ تراجعت أسعار المستهلك في الضفة الغربية بنحو 0.9%، مقارنة مع ارتفاع بنحو 1.8% في العام 2019، مع تراجع أقل حدة في قطاع غزة بلغ 0.5%، مقارنة مع ارتفاع بنحو 0.4% في العام السابق. ولتسفر هذه التطورات عن تراجع المستوى العام للأسعار في فلسطين بنحو 0.7%، مقارنة مع ارتفاع بلغ 1.6% في 2019.

ومن جهة ثانية، طرأ ارتفاع في معدل الأجر اليومي الاسمي للعاملين الفلسطينيين بنسبة 3.2%، ليبلغ نحو 132.7 شيكل، جراء ارتفاع متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية بواقع 2.5%، وصولاً إلى 121.9 شيكل، وللعاملين في إسرائيل والمستعمرات بنحو 1.4%، ليبلغ 257.9 شيكل، وللعاملين في قطاع غزة بنسبة 0.7%، ليصل إلى 61.6 شيكل. ونظراً لتزامن هذا الارتفاع مع انخفاض المستوى العام للأسعار، فقد أسهم في تحسن مستوى الأجر الحقيقي (القوة الشرائية)، حيث سجلت الأجور الحقيقية للعاملين في الضفة الغربية ارتفاعاً بواقع 3.3%، وللعاملين في إسرائيل والمستعمرات بنحو 2.2%، وللعاملين في غزة بحوالي 1.2% مقارنة مع العام السابق.

لكن في المقابل، أضاف هذا المستوى من الأداء مزيداً من الضغوط على سوق العمل، دافعاً بمزيد من العاطلين عن العمل إلى صفوف البطالة، المرتفعة أساساً، والتي تعد من أبرز التحديات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وخصوصاً في قطاع غزة. ففي ظل ضعف غالبية الأنشطة الاقتصادية، ليس فقط لم يعد الاقتصاد قادراً على خلق فرص عمل جديدة، بل وخسر أيضاً نحو 46 ألف وظيفة من الوظائف القائمة، علاوة على فقدان نحو 8 آلاف فرصة عمل لدى سوق العمل الإسرائيلي. وكان من المفترض أن تؤدي هذه التغيرات إلى قفزة كبيرة في أعداد العاطلين، بيد أن الانسحاب الطوعي لبعض المشاركين من سوق العمل، سواء العاملين أو العاطلين، قد تسبب في انخفاض أعداد المشاركين في سوق العمل، وفي أعداد العاطلين، وهو ما أدى إلى ارتفاع ضئيل في معدل البطالة من 25.3% في العام 2019، إلى 25.9% من إجمالي القوى العاملة في العام 2020، وفي الضفة الغربية من 14.6% إلى 15.7%، وفي قطاع غزة من 45.1% إلى 46.6% خلال نفس الفترة.

كما أضافت أزمات العام 2020 مزيداً من الضغوط على مالية الحكومة، محدثة مزيداً من الاختلالات، من عجز ومتأخرات ودين. فمع انخفاض الإيرادات العامة والمنح، لم تتمكن الحكومة من سداد كامل الالتزامات والنفقات المترتبة عليها، فارتفع العجز في الرصيد الكلي بعد المنح (على أساس الالتزام) إلى حوالي 1.2 مليار دولار. إضافة إلى تزايد المتأخرات المترتبة على الحكومة بنحو 14.5% من جهة، ولجوء الحكومة إلى مزيد من الاقتراض الداخلي والخارجي، ليرتفع الدين الحكومي (مقوماً بالدولار) بنحو 30.6% عما كان عليه في العام 2019.

أما على صعيد القطاع الخارجي، فقد أدى التراجع في الطلب الكلي إلى انخفاض الواردات، والذي انعكس على شكل تحسن في الميزان التجاري، وبالتالي تحسن وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني، بانخفاض العجز فيه بنحو 39.7% عما كان عليه في العام 2019، ليتراجع إلى حوالي 1.1 مليار دولار، وأما نسبته 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 10.4% خلال العام السابق.

وعلى صعيد آخر، تطلبت الأحداث الاستثنائية التي شهدتها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2020، إجراءات وتدابير استثنائية واستباقية من قبل سلطة النقد، لضمان دعم وتوفير السيولة في السوق من جهة، وضمان استمرارية عمل القطاع المصرفي وتعزيز استقراره من جهة ثانية. وقد أسهمت سلسلة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها سلطة النقد في التخفيف من آثار أزمات العام 2020، سواء من خلال إتاحة التمويل للحكومة وتمكينها من معالجة الاختلالات المالية الناتجة عن هذه الأزمات، وخصوصاً أزمة المقاصة، أو على مستوى مؤسسات القطاع المالي الخاضعة لرقابة وإشراف سلطة النقد ومدها بالسيولة المطلوبة، أو على مستوى أنشطة وقطاعات الاقتصاد المختلفة، والجمهور المحلي من خلال توفير تمويل بشروط ميسرة وتكاليف منخفضة، وغيرها من الإجراءات.

وبالرغم من صعوبة الوضع، نجحت سلطة النقد في تسجيل العديد من الإنجازات، حيث حظي هذا العام بتركيز متزايد للجهود الرامية إلى تقليل المعاملات النقدية والتوجه نحو المدفوعات الرقمية وتعزيز استخدام الوسائل والتقنيات المالية وتشجيع أدوات الدفع الإلكتروني. فأطلقت سلطة النقد العمل بنظام المقاصة الإلكتروني، كما تم ترخيص مجموعة من الشركات للعمل في مجال خدمات الدفع الإلكتروني، بما في ذلك خدمات المحفظة الإلكترونية والبطاقات مسبقة الدفع.

أما على مستوى القطاع المصرفي، فقد أكسبت تجارب الأزمات السابقة التي مر بها هذا القطاع، مدعوماً بإجراءات وتدابير سلطة النقد، القدرة على الصمود والتكيف مع هذه الصدمات، وحتى التغلب عليها. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح من خلال الارتفاع المستمر في الأصول، وتحسن مستويات السيولة، وتعزيز ثقة الجمهور، والتي تُرجمت من خلال زيادة الودائع، في ضوء سلامة وانضباط هذا القطاع وفقاً لأعلى المعايير والممارسات المصرفية الدولية. ومع ذلك، فإن زيادة الانكشاف على القطاع العام، وزيادة القروض المتعثرة، وتراجع معدلات الفائدة العالمية، بالإضافة إلى الانخفاض الكبير في الأرباح، تمثل أبرز تداعيات أزمات العام 2020 على القطاع المصرفي.

وفي ذات السياق، تشير البيانات المالية الخاصة بالقطاع المصرفي (كما في نهاية العام 2020) إلى ارتفاع إجمالي موجودات هذا القطاع بنسبة 11.0%، لتصل إلى 19.9 مليار دولار. كما انعكست ثقة الجمهور المتزايدة في تزايد واضح في حجم الودائع التي وصلت إلى 15.1 مليار دولار، متزايدة بنحو 13.1% عما كانت عليه في العام 2019، مع تزايد فرص توظيفها في الاقتصاد المحلي، حيث شهدت المحفظة الائتمانية ارتفاعاً بحوالي 11.5%، لتبلغ حوالي 10.1 مليار دولار، مشكلةً أكثر من نصف إجمالي موجودات القطاع المصرفي، في إشارة إلى مزيد من التنفيع لدور الوساطة المالية بين وحدات الفائض والعجز وتعميق الروابط بين القطاع المصرفي وبقية قطاعات الاقتصاد المحلي. ومع ذلك فقد انعكست تداعيات أزمات العام 2020 على نتائج أعمال القطاع المصرفي بانخفاض ملحوظ في صافي الدخل وبنسبة 37.3% عما كان عليه في نهاية العام السابق، ليبلغ 100.6 مليون دولار. ورغم الانخفاض الملحوظ في أسعار الفائدة عالمياً ومحلياً، إلا أن الجزء الأكبر من الإيراد المتحقق قد جاء من الفوائد، في إشارة إلى كون المصارف لا تزال تعتمد على وظيفتها الأساسية (الوساطة المالية بين القطاعات الاقتصادية) في توليد الدخل.

وفي محاولة لاستشراف آفاق الاقتصاد الفلسطيني في العام 2021، ففي ظل العودة التدريجية المتوقعة للنشاط الاقتصادي إلى مستويات قريبة من تلك التي كانت سائدة قبل الجائحة الصحية (كوفيد-19)، تشير تنبؤات سلطة النقد إلى إمكانية تحقيق الاقتصاد الفلسطيني للمعدل نمو يتجاوز الـ 4%، مع تحسن مرتقب في مستوى الدخل الفردي بحوالي 1.8%. غير أن هذا التعافي يبقى عرضة لبعض المخاطر المحتملة، وما قد يتمخض عنها من انحرافات، إيجابية أو سلبية، قد تؤثر في القيم المتنبأ بها، والتي قد تتجم عن عدم القدرة على السيطرة على الجائحة أو احتوائها، بسبب النقص في اللقاحات أو ظهور طفرات جديدة تحتاج إلى لقاحات جديدة. بالإضافة إلى تجدد الأزمات السياسية والاقتصادية مع الجانب الإسرائيلي.

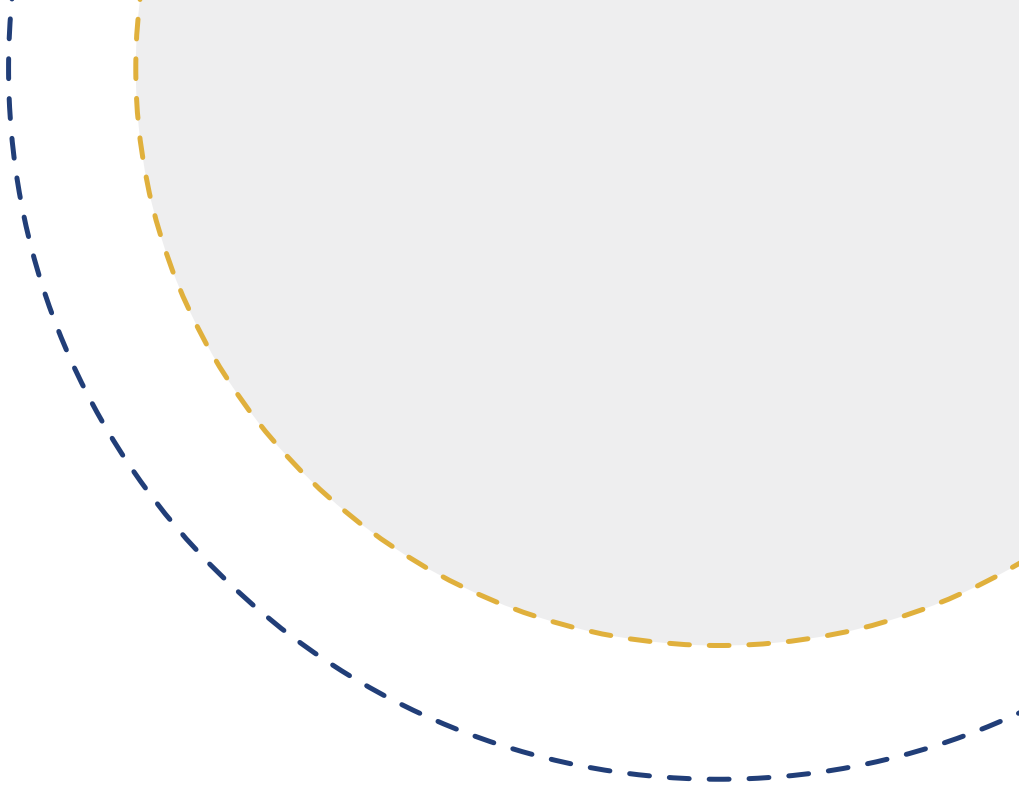
المؤشرات الرئيسة للاقتصاد الفلسطيني، 2016-2020

المؤشر	2016	2017	2018	2019	*2020
الإنتاج والأسعار	(معدل تغير سنوي)				
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2015)	8.9	1.4	1.2	1.4	11.5-
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي	6.5	0.8-	1.3-	1.2-	13.7-
معدل التضخم	(معدل تغير سنوي)				
فلسطين	0.2-	0.2	0.2-	1.6	0.7-
الضفة الغربية	0.1-	0.0-	0.4	1.8	0.9-
قطاع غزة	0.8-	0.1	1.3-	0.4	0.5-
معدلات البطالة	(كنسبة من القوى العاملة)				
فلسطين	23.9	25.7	26.2	25.3	25.9
الضفة الغربية	17.5	18.4	17.3	14.6	15.7
قطاع غزة	35.4	38.8	43.1	45.1	46.6
الاستهلاك والاستثمار والادخار	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)				
الاستهلاك النهائي	111.4	109.4	110.9	110.7	112.6
العام	23.5	20.8	22.0	20.7	23.4
الخاص	87.9	88.6	88.9	90.0	89.2
إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت**	25.5	27.0	27.3	26.4	22.9
العام	6.4	6.7	6.8	6.6	5.7
الخاص	19.1	20.3	20.5	19.8	17.2
الادخار	11.4-	9.4-	10.9-	10.7-	12.6-
المالية العامة	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)				
الإيرادات العامة، منها:	23.7	23.0	22.2	20.1	23.2
إيرادات جباية محلية	8.6	7.6	8.3	7.1	7.8
إيرادات المقاصة	15.1	15.4	13.9	13.0	15.4
إجمالي النفقات العامة، منها:	25.2	25.1	24.2	22.5	26.5
نفقات الأجور والرواتب	12.5	12.1	10.2	9.8	12.2
نفقات غير الأجور	9.2	9.5	10.4	9.3	10.7
النفقات التطويرية	1.4	1.6	1.7	1.2	1.1

المؤشر	2016	2017	2018	2019	*2020
الرصيد الكلي (قبل الدعم الخارجي)	2.1-	2.5-	2.9-	3.3-	3.8-
المنح والمساعدات الخارجية	5.0	4.5	4.1	2.9	3.1
الرصيد الكلي (بعد الدعم الخارجي)	2.9	2.0	1.2	0.5-	0.7-
الدين العام الحكومي	16.1	15.8	14.6	16.3	23.5
المتأخرات المتراكمة	20.7	20.3	21.0	22.8	28.7
القطاع الخارجي	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)				
الصادرات من السلع والخدمات	14.3	15.7	16.0	15.5	16.0
الواردات من السلع والخدمات	51.1	52.7	55.4	53.5	51.1
الميزان التجاري	36.8-	37.0-	39.4-	38.0-	35.1-
صافي الدخل المحول من الخارج	12.3	13.2	17.1	17.7	16.4
منه: تعويضات العاملين في إسرائيل	12.2	12.9	16.1	17.2	15.6
التحويلات الجارية بدون مقابل	10.6	10.6	9.2	9.9	11.8
منها: للقطاع الحكومي	3.5	3.1	2.9	3.7	3.3
الحساب الجاري	13.9-	13.2-	13.1-	10.4-	6.9-
القطاع النقدي	(معدل تغير سنوي)				
موجودات المصارف	12.7	11.6	1.7	11.2	11.0
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	18.0	16.8	5.1	7.2	11.5
منها: تسهيلات القطاع الخاص	24.7	20.1	8.6	5.1	5.3
ودائع العملاء	9.8	13.0	2.0	9.5	13.1
منها: ودائع القطاع الخاص	10.4	13.2	3.3	10.8	13.9
أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين	11.1	-19.4	-7.2	15.0	44.5
حقوق الملكية	14.9	12.4	1.1	3.3	0.7-
منها: رأس المال المدفوع	11.5	8.0	5.0	3.3	3.0-
بنود تذكيرية					
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار، 2015=100)	15,211.0	15,426.9	15,616.2	15,829.0	14,015.4
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دولار)	15,405.4	16,128.0	16,276.6	17,133.5	15,561.3
مؤشر القدس لسوق فلسطين للأوراق المالية (نقطة)	530.2	574.6	529.4	526.0	471.3
متوسط سعر الصرف الفعلي (شيك لكل دولار)	3.84	3.60	3.59	3.56	3.44

* بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير.

** تقديرات فريق البحث في سلطة النقد.



1 الفصل الأول: الأداء الاقتصادي

3 أداء الاقتصاد العالمي والإقليمي

5 أداء الاقتصاد المحلي

6 الأنشطة الاقتصادية

8 الطلب الكلي

11 سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في فلسطين

12 الأسعار والتضخم والقوة الشرائية

14 القوى العاملة

14 العمالة والبطالة

15 الإنتاجية

16 معدل الأجر اليومي

17 آفاق الاقتصاد الفلسطيني في العام 2021

19 الفصل الثاني: المالية العامة

20 الإيرادات العامة والمنح

20 الإيرادات العامة

22 المنح والمساعدات الخارجية

22 النفقات العامة

23 الإنفاق الجاري وصافي الإقراض

24 النفقات التطويرية

24 الرصيد المالي

25 المتأخرات

25 الدين العام

27 ملامح الموازنة العامة للعام 2021

29 الفصل الثالث: القطاع الخارجي

30 ميزان المدفوعات

30 الحساب الجاري

35 الحساب الرأسمالي والمالي

35 استخدام الحساب الجاري

36 وضع الاستثمار الدولي

37 الفصل الرابع: القطاع المالي الفلسطيني

38 الجزء الأول: سلطة النقد الفلسطينية

38 أحداث وإجراءات وتدابير استثنائية واستباقية

43 التحول الرقمي

44 البنية التحتية والتنظيمية للقطاع المصرفي

45 التوعية والشمول المالي والنفوذ إلى الخدمات المصرفية

47 إجراءات سلطة النقد في مجال مكافحة غسل الأموال

47 شبكة علاقات سلطة النقد

48 النشاط المالي لسلطة النقد

49 البحث والتطوير

49 الكادر الوظيفي والتدريب

50 الجزء الثاني: القطاع المصرفي الفلسطيني

50 وضع السيولة المحلية

51 أداء الجهاز المصرفي

52 تحليل مصادر أموال الجهاز المصرفي (المطلوبات)

52	الودائع المصرفية وغير المصرفية
54	حقوق الملكية
55	بنود أخرى في مصادر الأموال (المطلوبات)
55	تحليل استخدامات أموال الجهاز المصرفي (الموجودات)
55	محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة
57	الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف
59	المحفظة الاستثمارية
59	بنود أخرى
59	الأرباح والخسائر
60	معدلات الفائدة في السوق الفلسطيني
61	نظام المدفوعات
61	أنشطة عمليات التسوية الفورية من خلال نظام براق
61	نشاط غرفة المقاصة
63	الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية
63	قطاع الإقراض المتخصص
64	قطاع الميرفة
65	قطاع الأوراق المالية (بورصة فلسطين)
66	قطاع التأمين
68	قطاع التأجير التمويلي
68	قطاع الرهن العقاري
69	الملاحق الإحصائية

الفصل الأول: الأداء الاقتصادي 1

- شكل 1-1: معدلات النمو العالمي حسب مجموعات الدول، 2016-2020..... 4
- شكل 2-1: معدلات نمو الاقتصاد الفلسطيني، 2016-2020..... 5
- شكل 3-1: فجوة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، 2016-2020..... 5
- شكل 4-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، 2016-2020..... 6
- شكل 5-1: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2019-2020..... 7
- شكل 6-1: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدل النمو الحقيقي، 2020..... 7
- شكل 7-1: الطلب الكلي الحقيقي في فلسطين، 2016-2020..... 8
- شكل 8-1: الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2016-2020..... 9
- شكل 9-1: الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي، 2019-2020..... 9
- شكل 10-1: مستويات التضخم في دول الجوار، 2016-2020..... 12
- شكل 11-1: مستويات التضخم في فلسطين، 2016-2020..... 13
- شكل 12-1: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم، 2019-2020..... 13
- شكل 13-1: الإطار العام للقوى العاملة الفلسطينية، 2020..... 14
- شكل 14-1: توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، 2020..... 15
- شكل 15-1: إنتاجية العامل الفلسطيني، 2016-2020..... 15
- شكل 16-1: إنتاجية العامل (ألف دولار) حسب النشاط الاقتصادي، 2020..... 16
- شكل 17-1: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمالة الفلسطينية، 2016-2020..... 17
- شكل 18-1: آفاق الاقتصاد الفلسطيني (تنبؤات النمو الحقيقي) للعام 2021..... 18
- شكل 19-1: المخاطر المحتملة على نمو الاقتصاد الفلسطيني، 2021..... 18

الفصل الثاني: المالية العامة 19

- شكل 1-2: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)، 2020..... 20
- شكل 2-2: الإيرادات العامة والمنح كنسبة من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض، 2016-2020..... 21
- شكل 3-2: هيكل النفقات العامة الفعلية (مليون شيكل)، 2020..... 22
- شكل 4-2: بنود الإنفاق الرئيسية كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2016-2020..... 23
- شكل 5-2: نفقات غير الأجور الفعلية (مليون شيكل)، 2020..... 23
- شكل 6-2: الرصيد المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2016-2020..... 24
- شكل 8-2: الدين العام الحكومي كنسبة من الإيرادات العامة والناتج المحلي، 2016-2020..... 25
- شكل 7-2: المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال العام، 2020..... 25
- شكل 9-2: الدين العام الحكومي والمتأخرات المتراكمة نسبة للناتج المحلي الإجمالي، 2016-2020..... 26
- شكل 10-2: الفوائد الفعلية المدفوعة (مليون شيكل)، 2016-2020..... 27

الفصل الثالث: القطاع الخارجي 29

- شكل 1-3: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2020..... 30
- شكل 2-3: الحساب الجاري الفلسطيني، 2016-2020..... 31

شكل 3-3: العجز التجاري نسبة للناتج المحلي الإجمالي، 2016-2020.....	31
شكل 4-4: الهيكل السلعي لأهم الصادرات واتجاهاتها، 2020	31
شكل 5-5: الهيكل السلعي لأهم الواردات ومصادرها، 2020.....	32
شكل 6-3: الدخل المحول من الخارج، 2016-2020	33
شكل 7-3: تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2016-2020.....	34
شكل 8-3: التحويلات الجارية، 2016-2020.....	34
شكل 9-3: مكونات الحساب المالي والرأسمالي، 2016-2020.....	35
شكل 10-3: وضع الاستثمار الدولي لفلسطين، 2020.....	36

37 الفصل الرابع: القطاع المالي الفلسطيني

شكل 1-4: الفروع والمكاتب المصرفية ونسبتها إلى عدد السكان، 2016-2020.....	46
شكل 2-4: مكونات السيولة المحلية، 2016-2020	50
شكل 3-4: إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني، 2016-2020.....	51
شكل 4-4: استخدامات الأموال المتاحة للمصارف، 2019-2020	52
شكل 5-4: الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2016-2020.....	52
شكل 6-4: هيكل الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2020.....	53
شكل 7-4: توزيع ودائع العملاء حسب القطاع والمنطقة، 2020	53
شكل 8-4: توزيع ودائع العملاء حسب النوع والعملة، 2020.....	54
شكل 9-4: حقوق الملكية، 2016-2020	54
شكل 10-4: هيكل حقوق الملكية، 2020	54
شكل 11-4: محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2016-2020	55
شكل 12-4: توزيع المحفظة الائتمانية حسب النوع والمنطقة، 2020	56
شكل 13-4: توزيع المحفظة الائتمانية حسب القطاع والعملة، 2020	56
شكل 14-4: التوزيع النسبي لمحفظة التسهيلات الائتمانية، 2019-2020.....	57
شكل 15-4: التوظيفات الخارجية كنسبة من إجمالي الموجودات وإجمالي الودائع، 2016-2020.....	58
شكل 16-4: أرصدة المصارف لدى سلطة النقد، 2019-2020	58
شكل 17-4: الدخل الصافي للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2016-2020.....	59
شكل 18-4: هيكل إيرادات القطاع المصرفي، 2020.....	60
شكل 19-4: معدلات فائدة الإيداع والإقراض في فلسطين حسب العملة، 2020	60
شكل 20-4: الشيكات المعادة كنسبة من المقدمة للتقاص، 2016-2020.....	62
شكل 21-4: هيكل أصول شركات الإقراض المتخصص، 2016-2020.....	63
شكل 22-4: محفظة القروض بحسب المنطقة الجغرافية، 2016-2020.....	63
شكل 23-4: توزيع قروض مؤسسات الإقراض المتخصصة على القطاعات الاقتصادية، 2020	64
شكل 24-4: توزيع أعداد الصرافين بحسب الشكل القانوني، 2016-2020	64
شكل 25-4: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2016-2020.....	65
شكل 26-4: المساهمة القطاعية في بورصة فلسطين، 2020	66
شكل 27-4: تطور أداء البورصات العربية، 2020.....	66
شكل 28-4: موجودات قطاع التأمين في فلسطين، 2016-2020	67
شكل 29-4: الأهمية النسبية لإجمالي أقساط التأمين، 2020	67
شكل 30-4: الأهمية النسبية لإجمالي التعويضات المدفوعة، 2020.....	68

1 الفصل الأول: الأداء الاقتصادي

- 71 جدول (1 - 1): معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد العالمي، 2020-2016
- 71 جدول (2 - 1): معدلات التضخم العالمية، 2020-2016
- 72 جدول (3 - 1): معدلات البطالة في بعض الدول المختارة، 2020-2016
- 72 جدول (4 - 1): معدلات الفائدة الرسمية، 2020-2016
- 73 جدول (5 - 1): أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، 2020-2016
- 73 جدول (6 - 1): الأصول الاحتياطية الرسمية، 2020-2016
- 74 جدول (7 - 1): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2020-2016
- 75 جدول (8 - 1): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2020-2016
- 75 جدول (9 - 1): معدلات التضخم في فلسطين، 2020-2016
- 76 جدول (10 - 1): مؤشرات سوق العمل في فلسطين، 2020-2016
- 77 جدول (11 - 1): تنبؤات الاقتصاد الفلسطيني، 2021

19 الفصل الثاني: المالية العامة

- 78 جدول (1 - 2): الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للحكومة الفلسطينية، 2020-2016
- 79 جدول (2 - 2): الدين العام القائم في ذمة الحكومة الفلسطينية، 2020-2016
- 79 جدول (3 - 2): صافي المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية، 2020-2016

29 الفصل الثالث: القطاع الخارجي

- 80 جدول (1 - 3): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2020-2016
- 81 جدول (2 - 3): وضع الاستثمار الدولي في فلسطين، 2020-2016

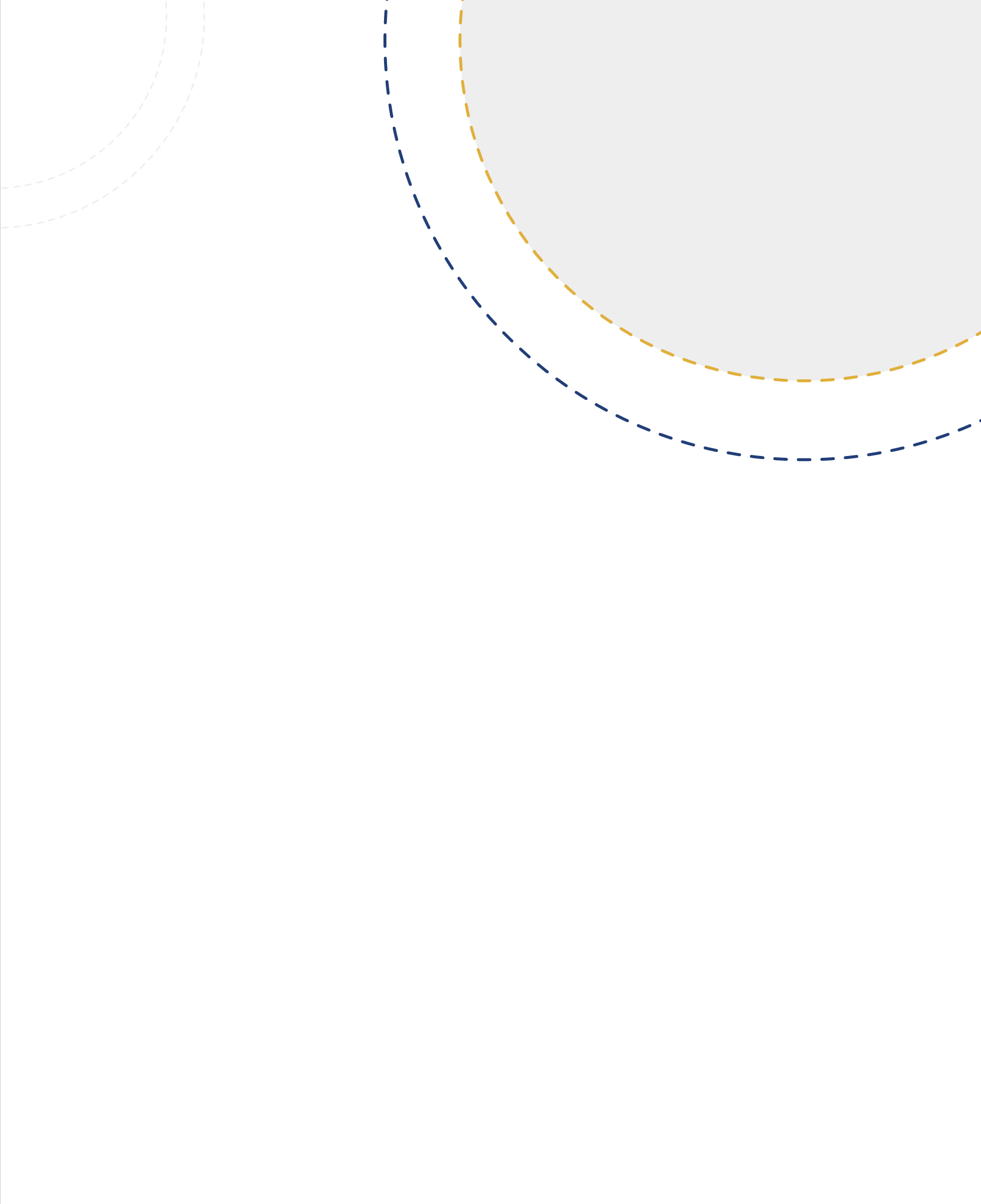
37 الفصل الرابع: القطاع المالي الفلسطيني

- 82 جدول (1 - 4): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية حسب الشهادة العلمية، 2020-2016
- 83 جدول (2 - 4): مؤشرات الانتشار والشمول المالي في فلسطين، 2020-2016
- 84 جدول (3 - 4): محددات السيولة في الاقتصاد الفلسطيني، 2020-2016
- 85 جدول (4 - 4): الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2020-2016
- 86 جدول (5 - 4): بيان الأرباح والخسائر للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2020-2016
- 87 جدول (6 - 4): ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2020-2016
- 88 جدول (7 - 4): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2020-2016

89	جدول (4 - 8): مخصص التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2016-2020
89	جدول (4 - 9): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة حسب القطاع والنشاط الاقتصادي، 2016-2020
89	جدول (4 - 10): متوسط معدلات فائدة الإيداع والإقراض، 2016-2020
90	جدول (4 - 11): إجمالي عمليات الأعضاء في نظام التسويات الفورية براق، 2016-2020
90	جدول (4 - 12): حركة المقاصة الفلسطينية، 2016-2020
91	جدول (4 - 13): بعض مؤشرات الأداء لمؤسسات الإقراض المتخصصة، 2016-2020
91	جدول (4 - 14): عدد الصرافين المرخصين، 2016-2020
92	جدول (4 - 15): المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2016-2020
92	جدول (4 - 16): بعض البيانات التشغيلية والمالية الخاصة بشركات التأمين، 2016-2020

المصادر

10	صندوق 1: فلسطين والاقتصاد الرقمي: حاجة ملحة
41	صندوق 2: صندوق استدامة- صندوقاً دائماً لتشجيع النمو الاقتصادي



A decorative graphic on the left side of the page. It features a large white circle with a yellow dashed border. Surrounding this is a larger blue circle with a white dashed border. The background of the entire page is a solid dark blue.

الفصل الأول

الأداء الاقتصادي



نظرة عامة

شهد الاقتصاد العالمي منذ بداية العام 2020 أزمة استثنائية عصفت بشتى أركان أنشطته الاقتصادية. فلم يكد يمر شهران على ظهور فيروس كورونا (كوفيد-19) في الصين، حتى بدأ في الانتشار في شتى الدول واضعاً النظام الصحي في كبريات الاقتصادات على المحك، ودافعاً إياها إلى فرض إجراءات وقائية غير مسبوقة للحد من انتشاره (سُميت لاحقاً بالإغلاق الاقتصادي العظيم). فأغلقت على ضوئها غالبية القطاعات الاقتصادية، وتراجع مستوى النشاط الاقتصادي العالمي إلى أدنى مستوياته منذ الركود الاقتصادي العظيم، وتضررت حركة التجارة الدولية بشكل كبير، وتراجعت أسعار السلع الأساسية، لا سيما النفط، إلى مستويات غير مسبوقة، وتزايدت حالات عدم اليقين لدى المستثمرين، وتفاقت معدلات البطالة.

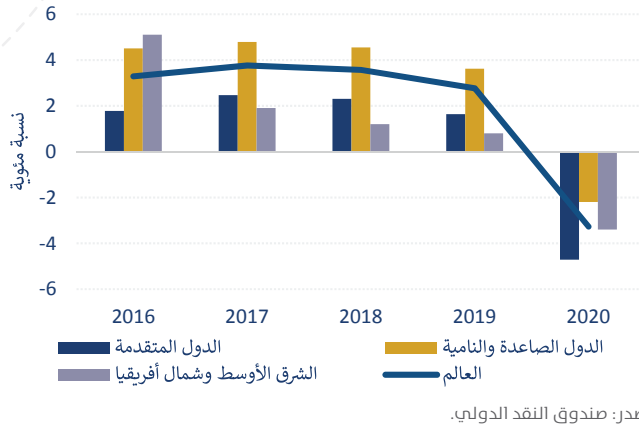
وطالت تبعات هذه الجائحة السواد الأعظم من دول العالم، بما فيها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مضيفة عبئاً جديداً للاقتصادات التي تعاني من استمرار التوترات الجيوسياسية؛ حيث الحروب الدائرة في اليمن وليبيا وسوريا وغيرها، إضافة إلى المشاكل الاقتصادية الهيكلية من ارتفاع مستويات الدين وعجز الموازنة وتآكل قيمة العملة في دول مثل لبنان والسودان وغيرها. كما طالت تبعات الجائحة كلاً من الدول المصدرة والمستوردة للنفط، فعانت الموازنات العامة للأولى من انهيار أسعار النفط في ذروة الجائحة، في حين عانت الثانية من ضعف الطلب.

أما محلياً، فقد تركت الجائحة الصحية أثراً واضحاً على النشاط الاقتصادي، والتي أضيف إليها في مرحلة لاحقة عودة أزمة إيرادات المقاصة مع الجانب الإسرائيلي، ورفض الجانب الفلسطيني استلام هذه الأموال منقوصة. لتكون محصلة هاتين الأزميتين انكماش اقتصادي هو الأعلى بالقياس إلى دول الجوار، وسط ضعف الإنفاق العام وعدم قدرة الحكومة على التوسع في الإنفاق سواء لمواجهة التبعات الصحية، أو لتحفيز الاقتصاد، كما فعلت العديد من الحكومات، وتراجعت مستويات الاستهلاك الخاص والاستثمار وحركة التجارة الخارجية، إلى جانب انكماش الغالبية العظمى من الأنشطة الاقتصادية، وما رافقه من تراجع في أسعار المستهلك، وضعف سوق العمل، وارتفاع معدلات البطالة.

أداء الاقتصاد العالمي والإقليمي

مع تسارع أحداث انتشار الفيروس المستجد حول العالم، دخلت كافة الاقتصادات في حلقة متواصلة من الانكماش، بلغت ذروتها منتصف العام تقريباً، وتحديدًا مع ذروة الإغلاق الاقتصادي في نيسان وأيار. ورغم أن شتى الاقتصادات واجهت نفس الظروف تقريباً، بيد أن استجاباتها لهذه الجائحة تباينت بشكل كبير اعتماداً على قدرة الاقتصاد على تحمل كلفة الإغلاق والسياسات المقابلة لإنقاذه من الركود من جانب، وعلى قدرة النظام الصحي على الخروج من هذه المأساة الصحية بأقل قدرٍ من الخسائر من جانب آخر. وخلال النصف الثاني من العام بات الاقتصاد العالمي أكثر مرونة واستجابة للأزمة، بتبنيه سياسات مالية ونقدية لتحفيز الاقتصاد ومساعدة الفئات الأكثر هشاشة وانكشافاً. ومع بدء توارد الأخبار الإيجابية حول اللقاح المضاد للفيروس، عادت الثقة إلى حد ما للمستثمرين والمستهلكين. وفي النتيجة، نجحت الاقتصادات الكبرى في العالم نسبياً في كبح التدهور المرصود في الأشهر الأولى من العام، وسجلت في بقية العام، لا سيما الربع الثالث، معدلات انكماش أقل من تلك المتوقعة سابقاً.

شكل 1-1: معدلات النمو العالمي حسب مجموعات الدول،
2020-2016



ومع نهاية العام، اختبرت مجموعتا الدول الرئيسية على حد سواء تقلصاً، بيد أن الانكماش المسجل في الدول المتقدمة جاء أشد وطأة، وبنسبة بلغت حوالي 4.7%. أما في مجموعة الدول الصاعدة والنامية، فقد نجحت الصين بالعودة إلى مسار النمو بشكل سريع قياساً لبقية اقتصادات العالم بعد السيطرة على وتيرة انتشار المرض خلال الربع الثاني من العام، واستئناف عمليات الإنتاج بشكل منتظم. وفي المحصلة، بلغ الانكماش الاقتصادي المسجل في مجموعة الدول الصاعدة والنامية نحو 2.2%، ولتراجع حجم الاقتصاد العالمي مع نهاية العام الأول للجائحة بواقع 3.3%.

أما إقليمياً، فقد جاءت الجائحة لتضيف إلى التحديات

القائمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وسط تجدد الصراعات والنزاعات والاضطرابات الجيوسياسية في دولها، سواء تلك الداخلية، أو تلك المشتعلة بين دول المنطقة كما هو الحال في كل من اليمن وليبيا وسوريا. إضافة إلى المشاكل الاقتصادية الهيكلية التي تعاني منها الدول التي أنهكتها حالة عدم الاستقرار سواء السياسي أو الاقتصادي. فمن جانب، واجهت الدول المستوردة للنفط انكماشات ملموسة مترافقة مع عجوزات كبيرة في الموازنة العامة وارتفاع مستويات الدين وتآكل قيمة عملاتها المحلية، كما هو الحال في لبنان على سبيل المثال. ومن جانب آخر، عانت الدول المصدرة للنفط من تراجع كبير ومتكررة في أسعار النفط، وخصوصاً خلال ذروة الجائحة، الأمر الذي أضرب موازنتها العامة بشكل كبير. وفي المحصلة، فقد أشار صندوق النقد الدولي إلى انكماش النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة بلغت 3.4% مع نهاية العام 2020.

وأما في دول الجوار، فبالرغم من الأثر العميق للجائحة على الاقتصاد الإسرائيلي، إلا أنه أظهر صلابته ومرونة قياساً للاقتصادات المتقدمة الأخرى، انعكست في تحقيق معدلات انكماش أقل في ضوء سياسات الحكومة التوسعية، إلى جانب إجراءات البنك المركزي من ضخ السيولة وتسهيل الوصول إلى الائتمان وخفض سعر الفائدة الرسمي، فانكمش الاقتصاد الإسرائيلي بواقع 2.4%.

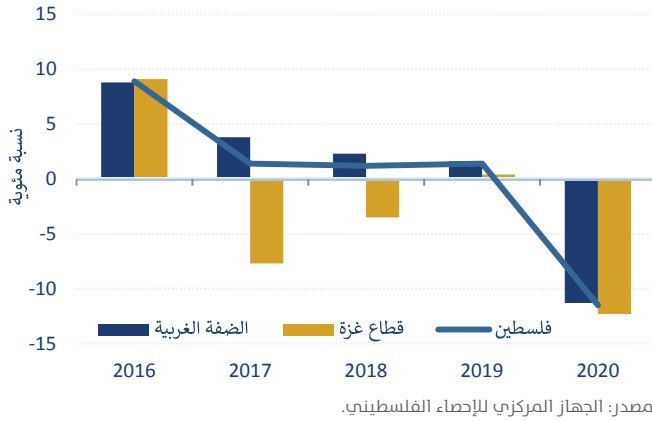
وعلى نفس المنوال، نجح الاقتصاد الأردني في كبح التراجع الشديد، لينخفض الناتج المحلي بأقل من 2.0%، وذلك في ظل توافر ظروف مناسبة ساعدت الحكومة الأردنية في إدارة هذه الأزمة. فقد تزامنت هذه الأزمة مع حصول الأردن في نهاية آذار 2020 على تمويل من صندوق النقد الدولي بقيمة 1.3 مليار دولار ولدة أربع سنوات، مما أتاح حيزاً مالياً إضافياً للحكومة في تنفيذ حزمة إنفاق واسعة ساهمت بشكل كبير في الحد من تداعيات الأزمة على الاقتصاد، بما في ذلك زيادة الإنفاق على القطاع الصحي، وإعانات مالية للمتعطلين، وإعفاءات ضريبية لأنشطة السياحة، وغيرها، ومستفيداً من موافقة صندوق النقد الدولي على إعفاء الأردن من الاشتراطات حول عجز الموازنة. ويضاف إلى ذلك تنفيذ البنك المركزي الأردني لسياسة نقدية توسعية شملت تخفيض سعر الفائدة مرتين خلال ذروة الجائحة.

وفيما يتعلق بالاقتصاد المصري، فبالرغم من تأثر العديد من الأنشطة الاقتصادية، لا سيما السياحة، بالإجراءات الاحتوائية التي اتخذتها السلطات لمواجهة الأزمة الصحية، إلا أنه حافظ على معدل نمو موجب في العام الأول للجائحة، وبنسبة بلغت 3.6%، الأدنى في سنوات يُذكر أن البنك المركزي المصري قد تبني خلال الجائحة سياسة نقدية توسعية، فعمد إلى تخفيض سعر الإقراض لليلة واحدة ثلاث مرات خلال العام، خافضاً إياه بشكل دراماتيكي من 13.25% إلى 9.25%.

أداء الاقتصاد المحلي

كان الاقتصاد الفلسطيني من أوائل الاقتصادات حول العالم التي عمدت إلى الإغلاق الجزئي أولاً، ثم الكلي منذ شهر آذار 2020. وعلى مدار نحو الشهرين من إجراءات الحجر الصحي، توقف النشاط الاقتصادي في العديد من القطاعات في الضفة الغربية تحديداً، واقتصرت

شكل 1-2: معدلات نمو الاقتصاد الفلسطيني، 2016-2020



العمل على بعض القطاعات ذات العلاقة بالجائحة كالصحة والأمن، ومورس في حدوده الدنيا في قطاعات أخرى. وفي النتيجة، تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني بنحو 11.5% مقارنة بالعام السابق، لينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار 2015) إلى حوالي 14.0 مليار دولار.

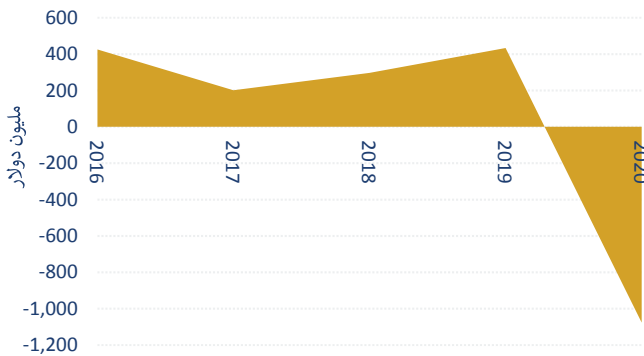
وقد اختبرت غالبية مكونات الطلب تراجعاً أو تباطؤاً خلال العام، حيث تراجع الاستثمار، وضعف نشاط التجارة، وهبط مستوى الإنفاق الخاص. وبالرغم من الارتفاع في مستوى الإنفاق الحكومي، جراء زيادة الإنفاق على قطاعي الصحة والأمن في مواجهة الجائحة، غير أن هذا الارتفاع كان محدوداً

في سياق الأزمة المالية التي تزامنت مع الأزمة الصحية. وبشكل عام، جاء التراجع في الاقتصاد الفلسطيني حصيلة انكماشات مماثلة للنشاط الاقتصادي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء.

ففي قطاع غزة، جاءت الأزمة الصحية وما استتبعها من إغلاق اقتصادي لتلقي بمزيد من الأعباء على الاقتصاد الغزي، الذي يعاني أساساً من وضع صعب جراء الحصار والإغلاق والحروب المتكررة، لتزيد من انكشافه وضعفه. فقد أسفرت الأزمة عن انكماش الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بنحو 12.3%، دافعةً إياه إلى ما دون مستواه قبل نحو 10 سنوات، ولينخفض إلى قرابة 2,481.4 مليون دولار (بأسعار العام 2015). أما في الضفة الغربية، فمع الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة للحد من تفشي الفايروس من جهة، وتكرار الأزمات المالية، والتي كان آخرها تجدد أزمة أموال المقاصة مع الجانب الإسرائيلي من جهة ثانية، تراجع الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية بنحو 11.3%، لينخفض إلى قرابة 11,534.0 مليون دولار (بأسعار العام 2015)، منحدراً بذلك إلى مستوياته التي كانت قبل خمسة أعوام.

تجدر الإشارة أن الاقتصاد الفلسطيني وعلى مدى أكثر من عقدين من الزمن قد اختبر الكثير من التحديات والصدمات الداخلية والخارجية، التي حدت من قدرته على التقدم والتطور. ويُستدل على ذلك من خلال قصور الناتج المحلي عن مضاعفة نفسه بوتيرة مستدامة. فمنذ العام 1994 تمكن الاقتصاد الفلسطيني من مضاعفة حجمه بنحو 2.8 مرة فقط، ومعدل نمو سنوي 4.3% في المتوسط، مرده بدرجة أساسية اقتصاد الضفة الغربية، الذي تمكن من مضاعفة حجمه بنحو 3.6 مرة، نامياً في المتوسط بحوالي

شكل 1-3: فجوة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، 2016-2020

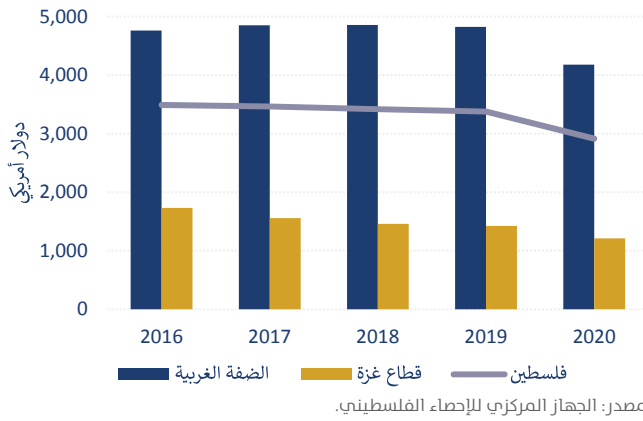


5.4% كل عام. في حين بقي اقتصاد قطاع غزة عاجزاً طوال تلك السنوات عن مضاعفة حجمه ولو لمرة واحدة، نامياً في المتوسط بنحو 1.6%، مما تسبب في تراجع مساهمة اقتصاد غزة في الاقتصاد الفلسطيني بأكثر من النصف. ومما لا شك فيه أن تدني معدلات النمو عبر تلك السنوات، لا تدعم الجهود المبذولة لردم فجوة الإنتاج ومواكبة الزيادة في أعداد السكان وأعداد الداخلين إلى سوق العمل.

وقد تسببت أزمات العام 2020 في مزيد من الضعف في الاقتصاد الفلسطيني، محدثة تزايداً في الفجوة بين الناتج

المحلي الإجمالي المتحقق فعلياً والنتائج المحلي الإجمالي المحتمل (المستوى الذي كان بالإمكان تحقيقه لو توافرت ظروف التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية). ويمكن قياس مستوى انحراف الناتج الإجمالي الفعلي (بأسعار التكلفة الحقيقية)^[1] عن مستوى الناتج المحلي المحتمل من خلال ما يعرف بفجوة الإنتاج^[2]، حيث يظهر التحليل تضاعف حجم فجوة الإنتاج خلال العام 2020 إلى أكثر من مليار دولار، جراء تراجع الناتج المحلي المحتمل بنحو 5.5%، إلى حوالي 13 مليار دولار، مقابل تراجع أكبر في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بنحو 12.0%، إلى حوالي 11.5 مليار دولار، الأمر الذي انبثق عنه فجوة إنتاج سالبة.

شكل 4-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، 2016-2020



وعادة ما ينعكس الأداء الاقتصادي على مستوى الدخل الفردي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، الذي يعتبر أحد أبرز المؤشرات الاقتصادية المتزامنة الدالة على مستوى رفاهية الأفراد، باعتبار أن تحسن مستويات الدخل الفردي تسهم بشكل مباشر في تحسين مستوى معيشة ورفاهية الأفراد. وفي هذا السياق، أسفر التراجع في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2020 المترافق مع زيادة عدد السكان عن تراجع ملحوظ في مستوى دخل الفرد الفلسطيني، بنحو 13.7%، وصولاً إلى حوالي 2,914 دولار، نتيجة توجهات مماثلة في شقي الوطن. ففي قطاع غزة، أوصل الانكماش الكبير الذي عانى منه الاقتصاد دخل الفرد في القطاع إلى حدوده الدنيا على الإطلاق منذ ما يزيد على عقدين من الزمن، متراجعاً بنسبة 14.8%، إلى حوالي 1,212 دولاراً (بأسعار 2015). في حين تراجع متوسط دخل الفرد في الضفة الغربية بحوالي 13.4%، ليبلغ حوالي 4,176 دولار.

الأنشطة الاقتصادية

يُسم الاقتصاد الفلسطيني بسيطرة الأنشطة الخدمية بشقيها الإنتاجية والاجتماعية على النصيب الأكبر من إجمالي القيمة المضافة المتولدة من شتى الأنشطة الاقتصادية، مقابل سيطرة محدودة لأنشطة الإنتاج السلعي^[3]. ومع إضافة صافي الضرائب غير المباشرة المتحصلة من الأنشطة الاقتصادية إلى الأنشطة الخدمية والسلعية، يتشكل في النهاية إجمالي القيمة المضافة التي حققها الاقتصاد (الناتج المحلي الإجمالي).

وتمثل الصناعة النشاط الأبرز ضمن الأنشطة السلعية، بمشاركتها في توليد حوالي 12.9% من إجمالي القيمة المضافة المتولدة في العام 2020، تليها أنشطة الزراعة والإنشاءات بنسب 7.1% و 4.1%، على الترتيب. وضمن أنشطة الخدمات الإنتاجية تنصدر أنشطة التجارة بواقع 20.3%، مقارنة مع 4.7% لأنشطة المالية والتأمين، و 3.3% للاتصالات، و 1.7% للنقل والتخزين من إجمالي القيمة المضافة المتولدة في الاقتصاد. أما على مستوى أنشطة الخدمات الاجتماعية، فتصدر أنشطة الإدارة العامة والدفاع بنسبة 11.8%، تليها أنشطة التعليم بنحو 6.6%، والصحة بنحو 4.4%، والأنشطة العقارية بحوالي 3.5%، وبقية الخدمات الأخرى بواقع 4.5% من إجمالي القيمة المضافة المتولدة في الاقتصاد في العام 2020. وبشكل عام، أسهمت الأنشطة الخدمية بنحو 60.5% (30.0% لأنشطة

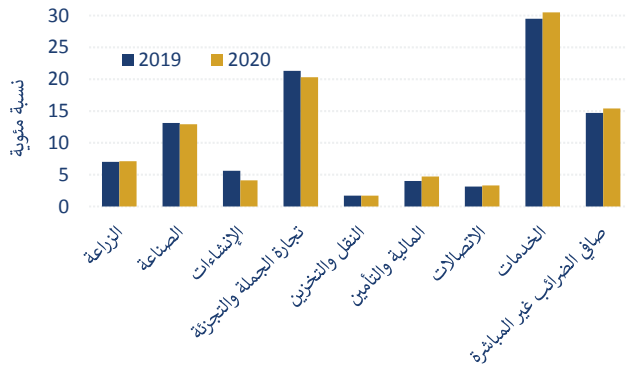
[1] يمثل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الحقيقية مستثنى منه صافي الضرائب غير المباشرة.

[2] استخدمت منهجية دالة الإنتاج في تقدير الناتج المحتمل. وتشير القيمة الموجبة إلى كون الناتج الفعلي أكبر من الناتج المحتمل، في حين تشير القيمة السالبة إلى كون الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل.

[3] تضم أنشطة الخدمات الإنتاجية كلاً من أنشطة التجارة، والنقل والتخزين، والأنشطة المالية وأنشطة التأمين، والمعلومات والاتصالات. في حين تشمل أنشطة الخدمات الاجتماعية بقية الخدمات ممثلة بأنشطة خدمات الإقامة والطعام، والأنشطة العقارية والإيجارية، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة، والتعليم، والصحة والعمل الاجتماعي، والفنون والترفيه والتسليّة، والإدارة العامة والدفاع، والخدمات المنزلية والخدمات الأخرى. أما أنشطة الإنتاج السلعي فتضم كلاً من الزراعة والصناعة والإنشاءات.

الخدمات الإنتاجية، و30.5% أنشطة الخدمات الاجتماعية)، وأنشطة الإنتاج السلعي بنحو 24.1%، وصافي الضرائب غير المباشرة بنحو 15.4% من إجمالي القيمة المضافة المتولدة في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2020.

شكل 5-1: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2020-2019

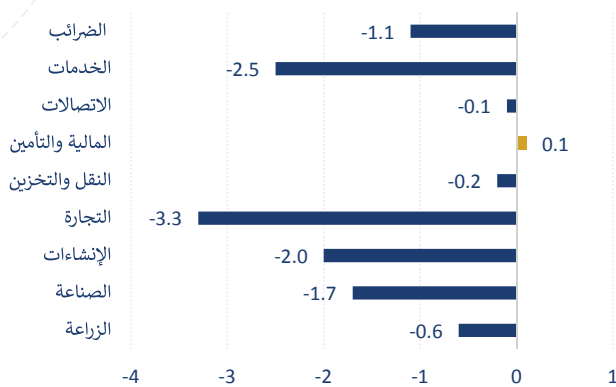


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أكثر القطاعات المتضررة من الجائحة، حيث تراجعَت القيمة المضافة للأول بنسبة بلغت 12.7%، وللثاني بنحو 9.2% مقارنة مع العام 2019.

ومما لا شك أن زيادة أو نقصان القيمة المضافة المتولدة من نشاط ما تؤثر في مدى إسهامه في معدل النمو^[4]، فزيادة القيمة المضافة لنشاط معين تؤدي إلى زيادة مساهمة هذا النشاط في معدل النمو، والعكس صحيح فيما يخص الانخفاض. وخلال العام 2020، وفي ظل تدهور عام في شتى القطاعات الاقتصادية، باستثناء المالية والتأمين وبعض الأنشطة الخدمية كالصحة، فإن أنشطة مجموعتي الخدمات، ومجموعة الإنتاج السلعي، قد أسهمت في تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 6.0% للأولى، و4.3% للثانية، في حين أسهم صافي الضرائب غير المباشرة بحوالي 1.2% من الانكماش في الناتج المحلي.

شكل 6-1: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدل النمو الحقيقي، 2020



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وقد انعكست أزمات العام 2020 على أداء المكونات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي، حيث كان قطاع الإنشاءات الأكثر تضرراً من بين كافة أنشطة الاقتصاد الفلسطيني، والذي عانى من تراجع أدائه بنسبة 35.6% مقارنة بما كان عليه في العام 2019، في حين يعتبر قطاع المعلومات والاتصالات القطاع الأقل تضرراً، وبنسبة تراجع بلغت 4.2%. وتعتبر أنشطة الخدمات الاجتماعية ثاني أكثر القطاعات تضرراً، وبنسبة 15.8%. كما انعكست تداعيات الإجراءات الوقائية التي رافقت الأزمة الصحية، من حجر وتوقف الحركة والإغلاقات المتكررة، على قطاعي تجارة الجملة والتجزئة، والنقل والمواصلات، حيث تراجع الأول بنحو 15.6%، والثاني بنحو 13.4%. وكذلك كان قطاعي الصناعة والزراعة من بين

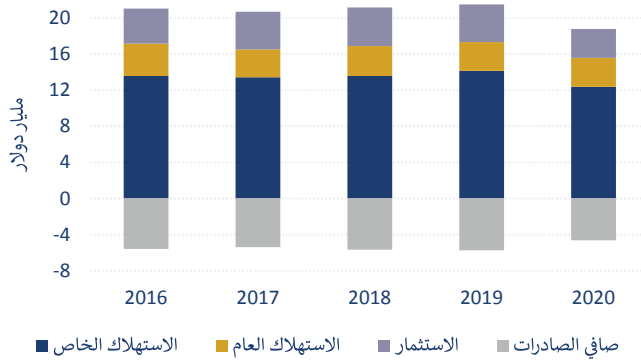
ويأتي التدهور الواضح لأنشطة الخدمات على خلفية التراجع الكبير في معدل نمو قطاع التجارة، وبمساهمة سالبة بلغت 3.3%، علاوة على المساهمة السالبة لمجموع الخدمات الاجتماعية بنحو 2.5%، فيما كانت المساهمة السالبة أقل فيما يخص النقل والتخزين (0.2%)، والاتصالات (0.1%)، والاستثناء الوحيد كان لنشاط المالية والتأمين بمساهمة موجبة بنحو 0.1% في معدل النمو الحقيقي. كما ساهمت أيضاً أنشطة الإنتاج السلعي في تثبيط معدل النمو، حيث أثر أداء قطاع الإنشاءات سلباً على الأداء الاقتصادي وتسبب في إضعاف معدل النمو بقرابة 2.0%، كذلك الحال فيما يخص الصناعة بحوالي 1.7%، والزراعة بنحو 0.6%.

[4] مساهمة النشاط في معدل النمو = نسبة النمو في النشاط الاقتصادي خلال العام الحالي × مساهمة النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي للعام السابق.

الطلب الكلي

شهدت غالبية مكونات الطلب الكلي الحقيقي تطورات سلبية خلال العام 2020، جاء في مقدمتها الاستهلاك الخاص في ضوء الإغلاق الاقتصادي وتوقف حركة السوق لفترات مطوّلة، إلى جانب تراجع الدخل الفردي وارتفاع مستوى البطالة، والتي أسفرت عن تراجع الاستهلاك الخاص بنحو 12.5%.

شكل 1-7: الطلب الكلي الحقيقي في فلسطين، 2016-2020



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وعلى نفس المنوال، وفي ظل تزايد حالة عدم اليقين، تراجعت مستويات الاستثمار بشكل جلي، لتتراجع إلى أدنى مستوى في نحو ستة أعوام، وبنسبة بلغت 23.2%. كما ألقت الجائحة بظلالها على الحركة التجارية، حيث انخفض مستوى الصادرات الفلسطينية بنحو 7.0%، في الوقت الذي شهدت فيه حركة الواردات ركوداً أقسى، متراجعةً بنسبة بلغت 15.4%. ومع ذلك، كانت هذه التطورات في شقي الميزان التجاري كفيلة بتضييق العجز التجاري (كقيمة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) إلى أدنى مستوى له منذ عدة سنوات.

وكان الاستثناء الوحيد من نصيب الاستهلاك العام الذي

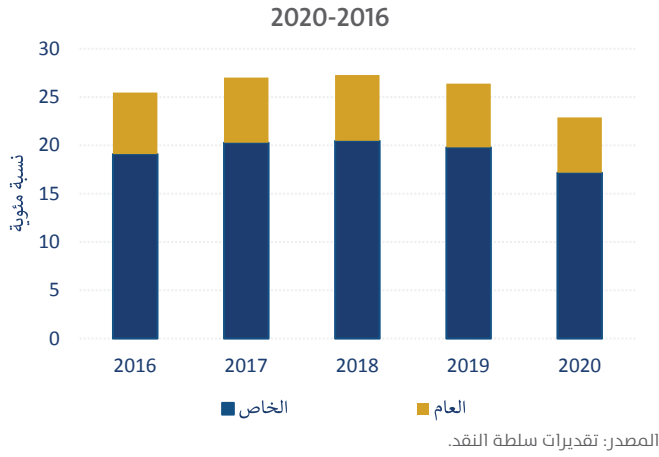
سجل زيادة عن العام الماضي بنحو 0.2%، مدفوعاً بزيادة الإنفاق على الأنشطة ذات العلاقة بموضوع الجائحة، كالصحة والأمن، علماً أن الأزمة المالية (أزمة المقاصة) التي واجهتها الحكومة قد حالت دون تحقيق زيادات ملموسة في مستوى الإنفاق العام.

وبالنظر إلى هذه التطورات على صعيد المنطقة الجغرافية، ففي الضفة الغربية جاءت التطورات في مكونات الطلب الكلي متماشية تماماً في اتجاهاتها مع ما رُصد على المستوى الوطني ككل. فقد تراجع الاستهلاك الخاص بنحو 13.2% عطفاً على انحساره لكل من القطاع الأسري وقطاع المؤسسات غير الهادفة للربح. وترافق ذلك مع تقلص كلٍّ من الاستثمار في المباني بنحو الثلث، وانخفاض الاستثمار في غير المباني بدرجة أقل، ليهبط إجمالي الاستثمار بنسبة لامست الـ 22.3%. وفي ذات الوقت، تراجعت صادرات الضفة بقرابة 6.2%، بالتزامن مع انخفاض أوسع للواردات بنسبة 15.7%، مقلصةً من قيمة العجز في الميزان التجاري. في حين اختبر الإنفاق العام في الضفة شيئاً من الديناميكية، نامياً بنسبة 2.1%، ليعوّض من انخفاضه في العام المنصرم، ولتستقر قيمته عند المستوى المتحقق في الأعوام السابقة.

أما في قطاع غزة، فقد تسببت الجائحة بمزيد من الضرر، فبالرغم من زيادة الإنفاق على الصحة والأمن لمواجهة تفشي الجائحة، إلا أن كامل الإنفاق العام ظل عاجزاً عن المساهمة في النمو، بل استمر في التراجع وللعام الرابع على التوالي، وبنسبة 5.9% هذه المرة، ليسجل أدنى قيمة له منذ العام 2007. كما ازداد الضعف في الاستثمار، بانخفاضه بنحو 31.6%، إثر تدهور مستوى الاستثمار في المباني بقرابة الثلث، علاوة على انحسار قيمة الاستثمار في غير المباني. أما الاستهلاك الخاص، فهبط هو الآخر أسوأً بباقي مكونات الطلب، وبنسبة 9.4%، وهي نسبة متدنية نسبياً قياساً للنسبة المسجلة في الضفة الغربية، في إشارة إلى صلابة القطاع العائلي الغزي وأهمية مساهمته في الناتج المحلي، خاصة وأن الانخفاض الأكبر (14.1%) كان من نصيب المؤسسات غير الهادفة للربح، مقابل انخفاض أقل (8.8%) للقطاع العائلي. وفي ذات الوقت، واصلت الصادرات انكماشها بنسبة تجاوزت الـ 20%، رافقها انكماش في الواردات بقرابة 13.7%، الأمر الذي كان كفيلاً بكبح العجز التجاري لأدنى قيمة منذ العام 2016.

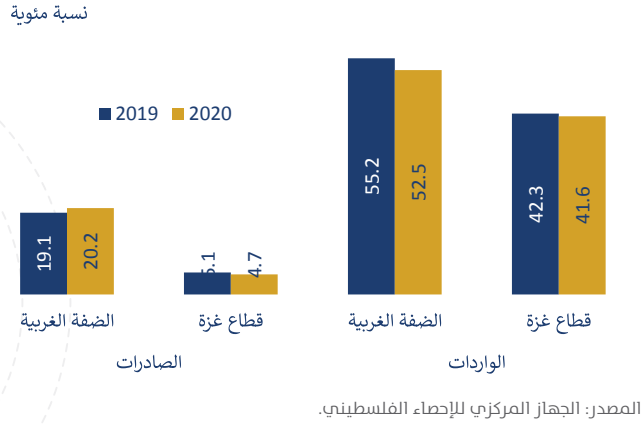
وعلى مستوى مساهمة مختلف مكونات الطلب المحلي، فقد شكل الاستهلاك الكلي المساهمة الأكبر، متجاوزاً قيمة مجمل الناتج المحلي. ففي الضفة الغربية، شكل الاستهلاك الكلي نحو 107.8% من الناتج المحلي (86.4% للاستهلاك الخاص، و21.4% للاستهلاك العام)، في حين وصلت مساهمة الاستهلاك الكلي في قطاع غزة نحو 126.6% من الناتج المحلي الإجمالي (96.8% استهلاك خاص، و29.8% استهلاك عام).

شكل 8-1: الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي،



وعلى العكس من ذلك، فقد كانت ظروف الإغلاق الاقتصادي غير مواتية للاستثمار، إذ تتصف مستوياته في فلسطين بالضعف، والتذبذب في بعض الأحيان والتراجع في أحيان أخرى، كما حدث في العام 2020، حيث تراجعت حصة الاستثمار الخاص إلى 17.2% من الناتج المحلي الإجمالي، والعام إلى 5.7%، ليضيف هذا التراجع أعباء وتحديات جديدة على مستويات الاستثمار. ففي ظل بيئة أمنية وسياسية غير مستقرة، ومعيقات وقيود إسرائيلية مفروضة عبر السنوات، ضعفت الحافزية بين أوساط المستثمرين، وعانى القطاع الخاص من ضعف في قدرته على العمل كرافعة للاقتصاد. كما تراجعت حصة الاستثمار في الضفة الغربية إلى 25.3% من الناتج المحلي، وفي قطاع غزة إلى قرابة 11.7%.

شكل 9-1: الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي، 2020-2019



وفيما يتعلق بحصة التجارة الخارجية، فمع ارتفاع حصة صادرات الضفة من ناتجها المحلي، بالتزامن مع تراجع حصة الواردات، طرأ انخفاض ملموس في نسبة العجز التجاري إلى الناتج المحلي بواقع 3.8 نقطة مئوية إلى 32.3%، أدنى نسبة مسجلة على الإطلاق. أما في قطاع غزة الذي يمتاز بضعف حصة التجارة الخارجية في ظل سنوات الحصار والإغلاق، فقد تراجعت حصة الصادرات بالتزامن مع انكماش بوتيرة أعلى للواردات، مؤدياً إلى هبوط طفيف في نسبة العجز التجاري من مجمل الناتج في قطاع غزة بواقع 0.2 نقطة مئوية إلى 37.0%.

وبشكل عام، يشير هذا التحليل إلى تدني حجم الصادرات الفلسطينية مقارنة بحجم الواردات (تبلغ نحو 38% من الواردات)، وبشكل أكثر حدة في قطاع غزة (تشكل نحو 11% من الواردات)، والذي يعزى إلى العديد من العوامل، أبرزها ضعف تنافسية المنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية، نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج، جزاء المعوقات والقيود المفروضة من قبل الاحتلال على حرية الحركة والتنقل والنفاد، وتدمير البنية التحتية، إلى جانب العوامل الداخلية المتعلقة بمستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، ووفورات الحجم، وغيرها من المعوقات الأخرى.

صندوق 1: فلسطين والاقتصاد الرقمي: حاجة ملحة

يعد الاقتصاد الرقمي (Digital economy) أحد أبرز إفرزات الثورة الرقمية، والذي تعرفه الأمم المتحدة¹ بأنه «انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما يوسع نطاق الفرص، ويحفز النمو الاقتصادي، ويحسن توفير الخدمات العامة». وما زال الاقتصاد الرقمي في تطور مستمر وبسرعة متصاعدة، ليشمل مزيداً من المفاهيم والتطبيقات، أبرزها الخدمات المالية الإلكترونية (Fintech) كنظام الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى العملات الرقمية والمشفرة كالبتكوين، والسحب الإلكتروني.

وتبرز أهمية الاقتصاد الرقمي في تحفيز مستويات الطلب الكلي وتخطي العقبات التقليدية من صعوبة حركة وتنقل الأفراد والبضائع، بالإضافة لتقليل التكاليف تحديداً في الدول النامية. ويساهم بتوفير النقص في الخدمات المقدمة من قبل الحكومة، وتوسيع نطاق تغطيتها وصولاً للأماكن البعيدة والنائية، وهو ما تجلّى خلال أزمة انتشار الوباء وإجراءات التباعد الاجتماعي، كالتعليم الإلكتروني، وتوجه منشآت القطاع الخاص نحو الخدمات الإلكترونية للوصول للمستهلك.

ويذكر أن تبني الاقتصاد الرقمي في الدول النامية كان سريعاً، إذ ارتفعت مساهمته في اقتصادات الدول النامية بنسبة 26% سنوياً في المتوسط منذ العام 2017، مقابل 11% للدول المتقدمة، وهو ما يشير إلى إمكانيات الدول النامية في المنافسة والتقدم في هذا المجال. ويرى بعض الباحثين أن سرعة تبني الاقتصاد الرقمي في الدول النامية تعزى بالأساس إلى الحاجة الماسة له، حيث يساهم هذا القطاع بسد الفجوة في مختلف الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم⁽²⁾. ويُستشهد بالتجربة الصينية في هذا السياق، فقد كان الاقتصاد الصيني ينذر منذ عدة سنوات بأزمة اقتصادية كبيرة في ظل تباطؤ الصناعات التقليدية، إلا أن الاقتصاد الرقمي والقطاع التكنولوجي قد حال دون وقوع الاقتصاد في دائرة الانكماش، كما ساعد على الخروج من أزمة انتشار الجائحة الصحية، فكانت الصين الاستثناء الأبرز بخروجها من الركود الذي اجتاح العالم، وكان الاقتصاد الرقمي ومنتجاته أحد أهم عوامل نجاحها.

بالرغم من ذلك، فقد جاء الاقتصاد الرقمي بتحدياته ومخاطره الخاصة، وخصوصاً تلك المتعلقة بمخاطر تعاضل اللامساواة بين أفراد المجتمع، نظراً لمحدودية وصول الأفراد الأقل حظاً لهذه الخدمات، بالإضافة إلى هيمنة مجموعة من المستثمرين على هذا الاقتصاد، والجرائم الإلكترونية وتهديد أمن المعلومات في حال لم يكن هناك إدارة صحيحة.

الحاجة أم الاختراع...

بعد أن غزى مفهوم الاقتصاد الرقمي جميع أنحاء العالم، بات مستحيلاً على الدول المتقدمة أو النامية تجنبه، ولم تكن فلسطين استثناءً من ذلك، بيد أنها لا تزال متأخرة عن دول المنطقة في هذا المجال، حيث تعد نسبة تغطية خدمات الإنترنت في فلسطين من الأدنى في دول الشرق الأوسط، علاوةً على القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي في هذا المجال، واقتصار خدمات الإنترنت على الجيل الثالث (3G) في الضفة الغربية والجيل الثاني (2G) في قطاع غزة، واتساعها بالبطء وارتفاع التكلفة. وعلى نفس الجانب، تفتقر فلسطين إلى البيئة القانونية الحاضنة، فلا يوجد قانون ناظم حول الوصول للمعلومات، أو حماية للبيانات والمعلومات الشخصية، أو توقيع إلكتروني، علاوةً على نقص مستوى أمن المعلومات والحاسوب (Cybersecurity)*³. بالرغم من ذلك، تبقى الفرص متاحة أمام فلسطين للاستفادة من منافع الاقتصاد الرقمي، والذي قد يكون بمثابة طوق النجاة للاقتصاد الفلسطيني للخروج من دائرة الركود والتبعية، لما يتسم به من مميزات تلائم الواقع الفلسطيني الذي عاني من قيود الاحتلال على حركة البضائع والأفراد، وسيطرته على الموارد الاقتصادية والمعايير الحدودية، وعدم وجود عملة وطنية وما يترتب عليه من عدم وجود سياسة نقدية مستقلة، مصحوباً بهامش محدود للسياسة المالية في ظل تصاعد مستويات العجز والدين إثر تعاقب الأزمات السياسية والاقتصادية، وآخرها الأزمة الصحية.

ويسهم الاقتصاد الرقمي في توسيع نطاق المنافسة من محلي إلى عالمي، بالإضافة للعوائد المتزايدة على رأس المال وتضاعف الإنتاجية. بيد أنه ومن أجل الانتفاع من الاقتصاد الرقمي، يجب العمل على مجموعة محاور أساسية أبرزها:

- دعم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والذي يمثل المحفز الأساسي، حيث تشكل مخرجاته التقنية مدخلات لباقي القطاعات.
- تشجيع الترابط ما بين المؤسسات العلمية والبحثية ومؤسسات الأعمال.
- إتاحة التكنولوجيا لجميع المواطنين من خلال خفض التعرفة الجمركية على المنتجات التكنولوجية، ومجموعة من الأطر القانونية المنظمة.
- دعم قطاعات المعرفة متمثلة بالتعليم والابتكار والبحث التطوير.
- تعزيز المنافسة في قطاع التكنولوجيا للحصول على أسعار منافسة وتحفيز الشركات على الابتكار.
- تطوير رأس المال البشري لكونه اللبنة الأساسية للاقتصاد الرقمي، والذي يقوم على العمالة الماهرة واتقان العامل التعامل مع التكنولوجيا الحديثة بجانب مهاراته الأخرى.

منحة البنك الدولي

حصلت الحكومة الفلسطينية مطلع العام 2021 على منحة تقدر بحوالي 20 مليون دولار أمريكي، مقدمة من مجموعة البنك الدولي. وتهدف هذه المنحة إلى تعزيز الخدمات الإلكترونية⁴، مما سيساعد الاقتصاد الفلسطيني على الخروج من دائرة الانكماش، خاصة مع زيادة محدودة الحركة في الآونة الأخيرة، سواء تلك التي جاءت نتيجة للقيود المفروضة من قبل الاحتلال، أو تلك الناجمة عن الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار الوباء.

المصادر:

1 <https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/perspectives-digital-economy-arab-region-arabic.pdf>.

2 <https://www.ft.com/content/2356928b-d909-4a1d-b108-7b60983e3d22>.

3 <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/03/26/us-20-million-to-boost-digital-development-in-the-palestinian-territories>.

* يشير مصطلح Cybersecurity إلى «مجموعة التقنيات والممارسات لحماية الشبكات، والأجهزة، والبيانات من أي دخول غير مرخص أو قانوني، ومن أي استخدام إجرامي، بهدف ضمان سرية المعلومات، وسلامتها، وتوافرها» بناءً على التعريف المعتمد من قبل وكالة أمن المعلومات والبنية التحتية في الولايات المتحدة.

4 <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/03/26/us-20-million-to-boost-digital-development-in-the-palestinian-territories>.

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في فلسطين

أصدرت مجموعة البنك الدولي تقريرها السنوي حول سهولة ممارسة الأعمال لعام 2020 لنحو 190 دولة في العالم، والذي يتضمن مجموعة من المؤشرات التي تُعنى بقياس بيئة الأعمال في هذه الدول. وقد أشار التقرير إلى حصول فلسطين على المرتبة الـ 117 دولياً، والـ 12 عربياً في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، يسبقها في ذلك من الدول العربية كل من الإمارات، والبحرين، والمغرب، والسعودية، وعمان، والأردن، وقطر، وتونس، والكويت، وجيبوتي، ومصر.

وقد اختبرت فلسطين تحسناً طفيفاً في المؤشر الكلي، بارتفاع 0.3 نقطة عن العام السابق، لتحصل بذلك على 60.0 نقطة. ويعزى ذلك إلى تحسن ثلاثة مؤشرات فرعية، في طليعتها المؤشر المتعلق بسهولة التعامل مع رخص البناء من حيث التكلفة والوقت ومدى سهولة الإجراءات اللازمة. فبالرغم من تأخر فلسطين عالمياً وإقليمياً فيما يتعلق بهذا المؤشر، لكنه صعد خلال العام بنحو 2.2 نقطة. تلا ذلك تحسن مؤشر سهولة البدء بالمشروع، مرتفعاً بنحو 0.8 نقطة، مع استمرار تدنيه النسبي قياساً للمستوى العالمي أو الإقليمي. في حين سجل مؤشر الحصول على خط كهرباء ثابت للمشاريع التجارية تحسناً بمقدار 0.8 نقطة، ليتجاوز المتوسط المسجل لدول الشرق الأوسط.

وعلى الجانب الآخر، شهد المؤشر المتعلق بتسجيل الملكية سواء كانت أرضاً أو مبنى مزيداً من التراجع للعام الثاني على التوالي وبما يعادل 0.4 نقطة، مع حفاظه على مستوى أعلى من المتوسط لدول الشرق الأوسط. كما تراجع مؤشر سهولة جباية الضرائب والإرجاعات الضريبية بواقع 0.2 نقطة، ليستقر عند مستوى أقل من المتوسط لدول المنطقة، في حين راوحت باقي المؤشرات الفرعية مكانها دون أي تغيير عن العام السابق.

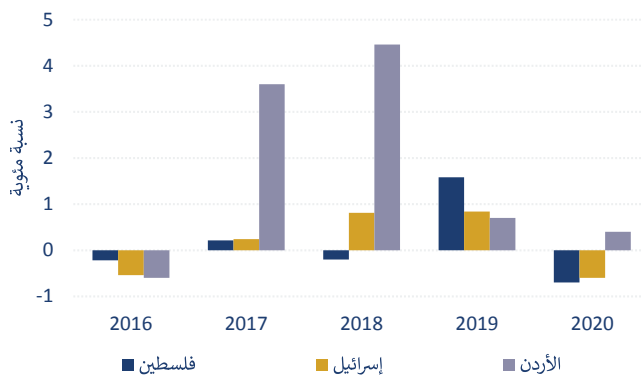
ولا تزال فلسطين تحوز على مستوى متقدم عالمياً وإقليمياً فيما يتعلق بمؤشر سهولة الحصول على الائتمان، والذي يختبر متانة نظام الاستعلام الائتماني المتبع، إلى جانب مدى فاعلية القوانين والتشريعات السارية في تسهيل النفاذ إلى التمويل، بحصولها على المرتبة الثانية عربياً والخامسة والعشرين عالمياً. ويأتي هذا في سياق صلاية القطاع المصرفي الفلسطيني في ظل مناخ ائتماني متطور وفقاً للمعايير الدولية من ناحية النظم والتشريعات التي تسعى باستمرار إلى تحقيق مزيد من التغطية والشمول، ومن زاوية حماية الحقوق والنمو في التسهيلات وانخفاض مستويات التعثر. كما وتحوز فلسطين على مستويات متقدمة أيضاً في مؤشر حرية التجارة عبر الحدود، وهو الأمر الذي يعزى بشكل أساسي لأسباب متعلقة بمنهجية القياس، والتي تنظر إلى سهولة التجارة مع الشريك التجاري الأبرز للدولة، وهي في الحالة الفلسطينية، إسرائيل، الأمر الذي يعكس وقتاً وتكلفة أقل مقارنة مع باقي الدول.

الأسعار والتضخم والقوة الشرائية

وجدت جائحة كورونا طريقها إلى أسعار السلع الأساسية بقوة، فمع الانتشار السريع للفايروس خارج الصين، وبدء الدول بفرض الإغلاق وما رافقه من شلل في حركة السفر الدولية والنشاط الصناعي العالمي، أخذت أسعار النفط الخام بالتراجع بشكل دراماتيكي وصولاً إلى أدنى نقطة على الإطلاق منتصف الربع الثاني من العام، قبل أن تتعافى قليلاً بعد ذلك بشكل تدريجي. لكن في المحصلة، خسر برميل النفط الخام خلال العام 2020 نحو ثلث سعره قياساً للعام السابق. وعلى الجانب الآخر من السوق، دفعت تأثيرات الجائحة أسعار الغذاء للتأرجح قليلاً خلال أشهر العام تبعاً لتأثيرات العرض والطلب. وتعددت العوامل التي أثرت في أسعار الغذاء ما بين ازدياد طلب الأسر المعيشية على بعض أنواع الغذاء في سبيل التخزين بداية الجائحة، ثم انخفاضه لاحقاً، إلى جانب نقص وتقطع الإمدادات والتي ازدادت هيمنتها مع الأشهر الأخيرة من العام رافعة أسعار الغذاء إلى أعلى مستوياتها منذ سنوات.

وبالرغم من التغيرات المتباعدة على أسعار السلع الأساسية، فإن معدلات التضخم عانت خلال العام الأول للجائحة من عوامل ضعف الطلب في كل من الاقتصادات المتقدمة، والاقتصادات الصاعدة والنامية على حد سواء. ففي الأولى، ظلت تحركات التضخم في نطاق أدنى من المتوقع قبل الجائحة، في حين انحدرت في الثانية بشكل واضح خاصة في بدايات الأزمة، لكنها عاودت الارتفاع بعد ذلك. وبشكل عام، انخفض مستوى التضخم في العديد من الدول المتقدمة دون المستويات المستهدفة، لتسجل هذه المجموعة نسبة 0.7% فقط قياساً إلى 1.4% في العام المنصرم. أما في مجموعة الدول الصاعدة والنامية، فقد كان التعافي خلال النصف الثاني من العام كفيلاً برأب الصدع المتحقق في النصف الأول منه، تاركاً نسبة التضخم ثابتة عند مستوى العام الفائت البالغة 5.1%.

شكل 10-1: مستويات التضخم في دول الجوار، 2016-2020



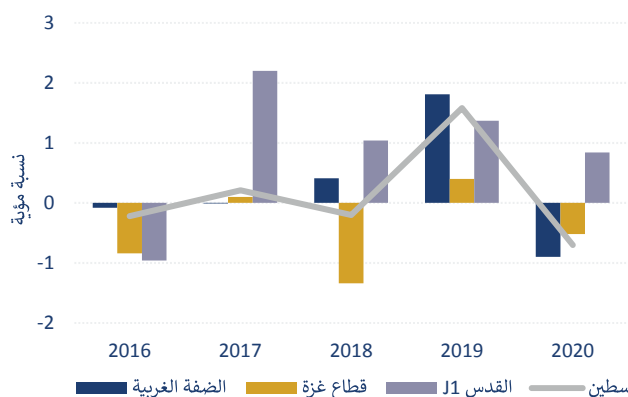
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وصندوق النقد الدولي.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فالمتبع لاقتصاداتها كل على حدة يرصد تفاوتاً في معدلات التضخم، تراوحت بين اتجاهات شبيهة لتلك المرصودة عالمياً لا سيما في دول الجوار لفلسطين (الأردن، ومصر، وإسرائيل)، ومعدلات تضخم جامحة تبعاً للظروف المحلية الخاصة بكل اقتصاد، كما هو الحال في السودان، ولبنان، واليمن، وليبيا في ظل تآكل قيمة عملاتها المحلية. وبحسب بيانات صندوق النقد الدولي، فقد عاود التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الارتفاع من قرابة 7.4% إلى 10.6% بين العامين

2019 و 2020.

أما في فلسطين، فيُعتبر التضخم من المعدلات المنخفضة نسبياً مقارنة بالمعدلات الإقليمية والعالمية، مع تسجيل بعض التفاوت أحياناً في قيم واتجاهات التضخم في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة تبعاً لاختلاف العوامل الداخلية كتلك المتعلقة بظروف وتكاليف الإنتاج ومستوى النشاط الاقتصادي، أو العوامل الخارجية كتلك المتعلقة بأوضاع وتكاليف الإستيراد وغيرها. كما تختلف محددات الأسعار أيضاً في المنطقة المسماة (J1) من القدس^[5]، والتي عادة ما تمتاز بمعدلات أسعار مرتفعة. وخلال العام 2020، وفي ظل حالة الركود الاقتصادي وتراجع مستويات الطلب والاستهلاك، تراجعت الأسعار المحلية أسوة بالاتجاه السائد عالمياً، عطفاً على تراجعها في كل من الضفة والقطاع، وبالرغم من الارتفاع الطفيف في منطقة J1 من القدس.

شكل 11-1: مستويات التضخم في فلسطين، 2016-2020

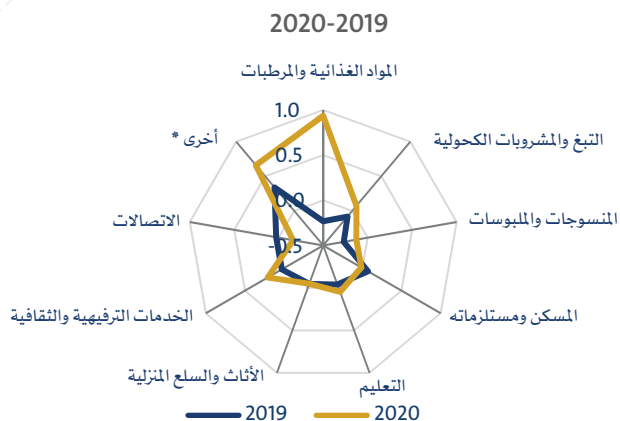


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وبالتفصيل، تراجعت أسعار المستهلك في الضفة الغربية بنحو 0.9% في المتوسط، منحدره عن التضخم المسجل في العام 2019 البالغ 1.8%. أما الهبوط في قطاع غزة فجاء أقل وطأة، وبلغ 0.5% قياساً لتضخم محدود بلغ 0.4% في العام 2019. من جانبها، واصلت منطقة J1 من القدس تسجيل ارتفاعات في الأسعار، ولكن بشكل متباطئ من 1.4% إلى 0.8% في العامين 2019 و2020، على الترتيب. وفي النتيجة، أسفرت هذه التطورات عن تراجع المستوى العام للأسعار في فلسطين بنحو 0.7%، هابطاً عن معدل التضخم المسجل العام الفائت والبالغ نحو 1.6%.

أما على مستوى المجموعات السعرية، فقد تباينت اتجاهاتها بين صعود وهبوط، بيد أن التراجعات كانت أكثر تأثيراً، خاصة وأن الزيادات طالت في غالبيتها المجموعات الأقل وزناً في سلة المستهلك. وفي المجمل، تراجعت أسعار المنسوجات والملبوسات بقرابة 3.3%، تلاها تراجع كل من أسعار الغذاء (التي تحوز على النسبة الأكبر من سلة المستهلك الفلسطيني)، وأسعار خدمات الاتصالات والمعلومات بنحو 2.5% لكل منهما. إلى جانب ذلك، تراجعت أسعار كل من النقل في ظل تراجع أسعار المحروقات، وأسعار الأثاث والسلع المنزلية بنسب 1.9%، و1.0%، على الترتيب، فيما هبطت أسعار التعليم بشكل طفيف بنحو 0.2% مستفيدة من تراجع سعر صرف الدينار، إحدى العملات المستخدمة في دفع الأقساط والرسوم الجامعية. وعلى الجانب المقابل، سُجلت ارتفاعات طفيفة لدى مجموعة التبغ والكحوليات، ومجموعة المسكن ومستلزماته، وبنسبة 0.6% فقط لكل منهما.

شكل 12-1: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم، 2020-2019



* تشمل الرعاية الصحية، النقل، الاتصالات، السلع والخدمات الثقافية والترفيهية، خدمات المطاعم والمقاهي، وسلع وخدمات متنوعة أخرى.
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

كما تفاوتت مساهمة المجموعات السعرية في قيمة التضخم تبعاً لوزنها النسبي في سلة المستهلك ومقدار التغير الحاصل في أسعارها. وخلال العام 2020، جاءت تحركات المجموعات الأعلى تأثيراً (باستثناء مجموعة الغذاء) قريبة إلى حد ما من تلك المسجلة في العام الفائت كما يبدو جلياً من الشكل. وبشكل أكثر تحديداً، كان التراجع المرصود في أسعار الغذاء، إلى جانب هبوط أسعار النقل والمواصلات العاملين الأساسيين في تسجيل تضخم سالب خلال العام 2020، وبمساهمة سالبة في معدل التضخم بلغت 0.7 نقطة مئوية للأولى ونحو 0.3% للثانية.

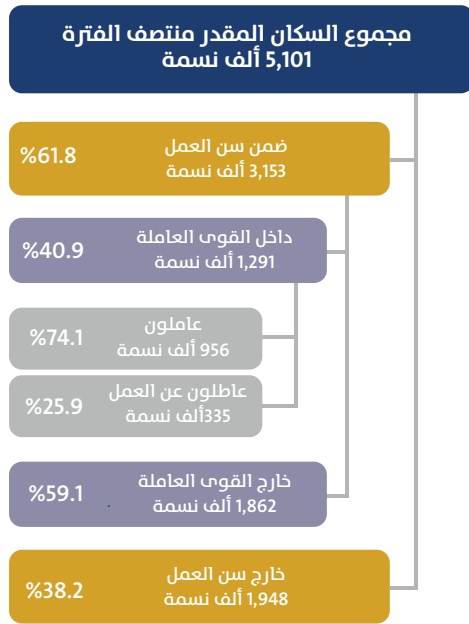
[5] ذلك الجزء من القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعد احتلالها للضفة الغربية عام 1967، ويشمل القدس الشرقية، وامتدادها في الشمال من العيسوية وحتى كفر عقب.

القوى العاملة

بلغ عدد السكان الفلسطينيين منتصف العام 2020 حوالي 5.1 مليون نسمة (منهم 3.1 مليون في الضفة الغربية، وحوالي 2 مليون في قطاع غزة) بحسب الإسقاطات السكانية المبنية على نتائج التعداد العام للسكان 2017. وتميزت وتيرة نمو السكان في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بالثبات عند قرابة 2.2%، 2.9% على الترتيب. ومع ذلك، تعتبر نسبة الزيادة السكانية في فلسطين مرتفعة بالقياس إلى النسب العالمية (1.1%) بحسب آخر البيانات المتوفرة الصادرة عن البنك الدولي^[6].

وغالباً ما تمتاز الدول التي تشهد معدلات نمو سكانية مرتفعة (لأسباب طبيعية)، بكونها مجتمعات فتية، ترتفع فيها نسبة الأفراد الذين هم في عمر الدراسة. إذ يشكّل السكان خارج سن العمل في فلسطين (15 عاماً فأقل) نحو 38.2% من إجمالي السكان. وتعتبر هذه النسبة أيضاً أعلى من المستوى العالمي الذي بلغ نحو 26% في العام 2019، ونحو 33% في العالم العربي. وإقليمياً، بلغت النسبة في ذات العام 34%، و28% في الأردن وإسرائيل، على الترتيب.

شكل 1-13: الإطار العام للقوى العاملة الفلسطينية، 2020



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ويترتب على ارتفاع نسبة السكان في سن الدراسة، ارتفاع عدد الأفراد خارج سوق العمل، وبالتالي تدني نسبة المشاركة، وهو الأمر الحاصل في فلسطين، علاوة على مزيد من التدني خلال العام 2020 جراء خروج أعداد منهم خارج القوة العاملة. ويعود ذلك بالأساس إلى أن إجراءات التباعد الاجتماعي الطوعية التي انتهجها بعض الأفراد في ضوء القلق من الإصابة بالمرض دفعت عدداً كبيراً منهم بالكف عن البحث عن العمل، وبالتالي خروجه من القوى العاملة. وفي المحصلة، تراجعت نسبة المشاركة الكلية بشكل لافت، من 44.3% في العام 2019 إلى نحو 40.9% في العام 2020، الأدنى في سنوات.

إن تدني نسبة المشاركة يعني أن أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني لا يزال لا يسهم فعلياً في الأنشطة الاقتصادية، كما تعتبر هذه النسبة منخفضة نسبياً بالقياس إلى المعدلات العالمية والإقليمية، ويعود ذلك بالأساس إلى التدني الشديد لمشاركة الإناث، والتي تعتبر من ضمن أقل المعدلات عالمياً، وازدادت ضعفاً في العام 2020 من 18.1% وصولاً إلى نحو 16.1%، فيما تعتبر مشاركة الذكور متوسطة نسبياً، وبلغت نحو 65.1%.

العمالة والبطالة

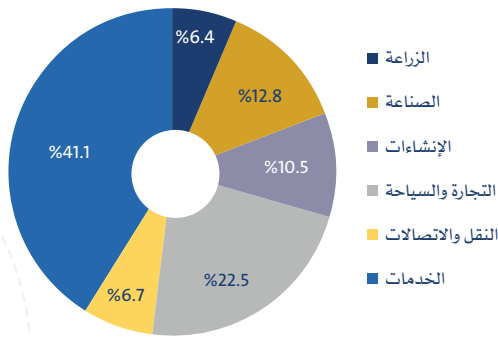
إن تدني أعداد المشاركين في سوق العمل (نسبة المشاركة) لا تحول دون عدم إيجاد فرصة عمل والانضمام إلى صفوف البطالة. وقد زاد هذا الوضع في ظل ضعف غالبية الأنشطة الاقتصادية خلال أزمة فايروس كورونا، التي حالت دون قدرتها على توليد وظائف جديدة، بل وخسر سوق العمل الفلسطيني نحو 46 ألفاً من الوظائف القائمة، علاوة على انخفاض مساهمة سوق العمل الإسرائيلي على تشغيل عمال الضفة وخسران نحو 8 آلاف فرصة عمل. ومن المفترض أن تؤدي هذه التطورات إلى قفزة كبيرة في أعداد العاطلين عن العمل، بيد أن الانسحاب الطوعي لبعض المشاركين، سواء العاملين أو العاطلين، من سوق العمل، قد تسبب في انخفاض أعداد المشاركين في سوق العمل، وفي أعداد العاطلين، وهو ما أفضى إلى ارتفاع ضئيل في معدل البطالة بين العاملين 2019 و2020 من 25.3% إلى 25.9%.

[6] قاعدة بيانات البنك الدولي، أيار 2021.

وبالرغم من عدم حصول تغييرات جوهرية على نسب البطالة في فلسطين أسوة ببقية الاقتصادات، سواء المتقدمة أو الصاعدة والنامية، والتي اختبرت قفزات واضحة خلال العام، تبقى نسبة البطالة المسجلة حالياً في فلسطين، وفي قطاع غزة تحديداً، من أعلى المستويات في العالم. كما وترتفع معدلات البطالة في فلسطين بشكل ملحوظ بين أوساط الإناث، لتبلغ نحو 40.1% جرّاء ظروف سوق العمل التي كثيراً ما تكون عاملاً طارداً لعمل النساء، خاصة اللواتي يتمتّعن بمستوى أكاديمي مرتفع (13 سنة دراسية فأكثر)، إذ يتجاوز معدل البطالة في أوساطهن 45%. وفي نفس السياق، ترتفع معدلات البطالة في المخيمات عنها في التجمعات الحضرية والريفية، والتي بلغت في المتوسط نحو 38% في العام 2020.

أما على مستوى توزيع العاملين في السوق المحلي على القطاعات (العام والخاص)، ومن منطلق كون القطاع الخاص الفلسطيني الموظف الأكبر للعمالة، فإن نحو ثلاثة أرباع العاملين في السوق المحلي (لا يشمل العاملين في إسرائيل والمستعمرات)، البالغ عددهم نحو 830 ألف عامل يعملون لدى القطاع الخاص، حيث استوعب القطاع الخاص قرابة 61% من العمّال في قطاع غزة خلال العام 2020، وترتفع هذه النسبة في الضفة الغربية لتصل إلى أكثر من 81%، الأمر الذي يشير إلى أن قطاع غزة أكثر اعتماداً على التوظيف في القطاع العام من الضفة الغربية، وهو ما يُفسره تضخم القطاع الحكومي في غزة.

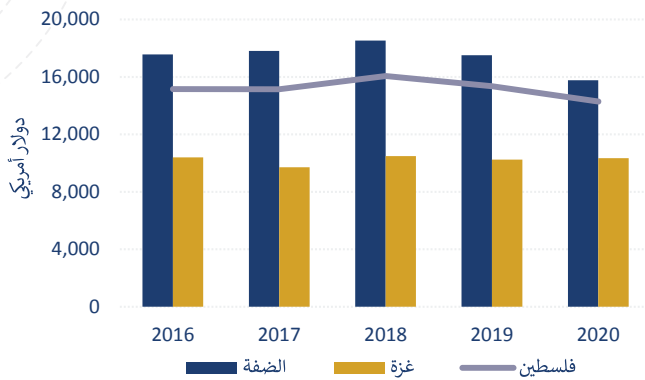
شكل 1-14: توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، 2020



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما من حيث توزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية، فقد تركت ظروف الإغلاق الاقتصادي بصمتها بشكل أكثر قسوة على قطاعي التجارة والسياحة، فتراجعت نسبة العاملين فيهما بشكل جلي من 24.4% إلى نحو 22.5%، على حساب ارتفاع نسبة العاملين لكافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى بتفاوت بسيط. عدا عن ذلك، حافظ الهيكل العام لهذا التوزيع على خصائصه العامة كما هو الحال منذ أعوام، لا سيما فيما يتعلق باستحواذ قطاع الخدمات موقع الصدارة في استيعاب العاملين بنسبة تجاوزت 41%. في حين تتوزع النسبة المتبقية على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى كما يبدو جلياً من الشكل 1-14.

شكل 1-15: إنتاجية العامل الفلسطيني، 2016-2020



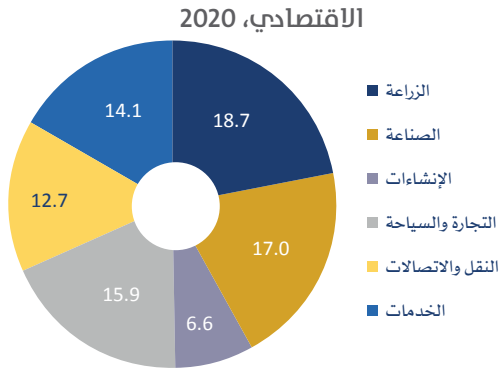
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ومن الجدير ذكره أن مساهمة القطاعات في تشغيل العاملين غالباً ما لا تتفق مع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. فهناك القطاعات التي تشغل أعداداً كبيرة من العمّال رغم تدني نسبة مساهمتها في القيمة المضافة، وهو ما يعكس بدوره تدني إنتاجية العامل الواحد، كالإنشاءات والنقل. وعلى العكس من ذلك، فإن مساهمة القيمة المضافة المتولدة عن قطاعي الصناعة والزراعة تفوق مساهمة هذين القطاعين في التشغيل، مما يعكس فعالية وكفاءة أعلى، ومستوى إنتاجية أعلى.

الإنتاجية

قوض تعطل العجلة الاقتصادية وتعثرها خلال العام الأول من الجائحة قدرة الأنشطة الاقتصادية على ممارسة أعمالها بشكل كامل، مما تمخض عنه مزيداً من التراجع في إنتاجية العامل الفلسطيني (مقاسة بالناتج المحلي بأسعار تكلفة الإنتاج / عدد العاملين في الاقتصاد المحلي)، وبنحو 6.9%، لتتخفّض إلى ما يقارب 14.3 ألف دولار (بأسعار عام 2015) لكل عامل. ويشتمل هذا الرقم على تفاوتات واضحة بين شقي الوطن، إذ ما تزال إنتاجية العامل في غزة دون مثيلتها في الضفة، جراء الحصار والإغلاق علاوةً على الأزمة الصحية، مشكّلة حوالي 66% فقط من إنتاجية العامل في الضفة الغربية.

شكل 1-16: إنتاجية العامل (ألف دولار) حسب النشاط



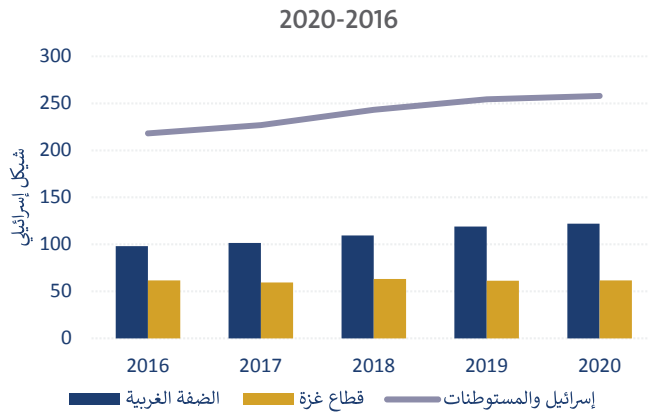
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

كما تتباين الإنتاجية بشكل كبير عبر الأنشطة الاقتصادية المختلفة نتيجة لعدة اعتبارات، أبرزها نسبة العمالة إلى رأس المال. إذ غالباً ما تنخفض إنتاجية العامل في الأنشطة كثيفة العمالة مقارنة مع الأنشطة كثيفة رأس المال، بيد أنه وفي ظل الظروف الاستثنائية الذي شهده العالم على خلفية انتشار الوباء، وما تبعه من إجراءات صحية وإغلاقات كلية وجزئية، بدا تأثير هذه العوامل أقل وطأة، وذلك نتيجة لاختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية وقدرتها على القيام بأعمالها في هذه الظروف. وعليه، أظهرت بيانات العام 2020 تراجع الإنتاجية في جميع القطاعات بلا استثناء مقارنة بالعام

الماضي، إلا أن قطاع الإنشاءات كان الأكثر انكشافاً، لتهبّط إنتاجية العامل بحوالي 33.9% (إلى 6.5 ألف دولار للعامل الواحد)، تبعه إنتاجية قطاع الصناعة بانكماش نسبته 11.2% (تبلغ حوالي 17 ألف دولار لكل عامل)، وقطاع الزراعة بواقع 9.1% (إلى نحو 18.7 آلاف دولار لكل عامل). وطال التراجع بقية القطاعات الاقتصادية ولكن بوتيرة أقل، فترجعت إنتاجية العاملين في قطاع التجارة والسياحة بنسبة 5.2%، لتصل إلى 15.9 آلاف دولار لكل عامل، وقطاع النقل والاتصالات بمقدار 3.2%، لتبلغ حوالي 12.7 آلاف دولار لكل عامل، أما قطاع الخدمات فقد كانت تغيرات الإنتاجية فيه هامشية مع توجهٍ سلبي، لتستقر عند حوالي 14 ألف دولار للعامل الواحد.

معدل الأجر اليومي

شكل 1-17: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمال الفلسطينيين،



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

واصل معدل الأجر اليومي في فلسطين ارتفاعه، نامياً خلال العام 2020 بحوالي 3.2% في المتوسط، إلى قرابة 132.7 شيكل في ظل ارتفاع متوسطات الأجور للعاملين في القطاع العام بالدرجة الأولى، وبشكل أقل لكل من العاملين في القطاع الخاص، وفي إسرائيل والمستعمرات. ويأتي ذلك في ضوء حالة عامة من عزوف الأفراد عن الالتحاق بسوق العمل خلال جائحة كورونا، إلى جانب أسباب فنية محتملة لها علاقة باحتساب متوسط الأجور، خاصة وأن توقف العجلة الاقتصادية أضرب بشكل أساسي عمال المياومة وأولئك الذين تتسم أجورهم بالانخفاض، وبالتالي فإن خروجهم من سوق العمل قد رفع من المتوسط العام للأجور.

وعلى مستوى المناطق، تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية بواقع 2.5%، وصولاً إلى 121.9 شيكل، تلاها ارتفاع أجور العاملين في إسرائيل والمستعمرات بنحو 1.4%، لتبلغ 257.9 شيكل، بينما عاودت الأجور في قطاع غزة النمو، ولكن بنسبة هامشية (0.7%) لتبلغ 61.6 شيكل.

وتمثل التباينات الحالية في مستوى الأجور انعكاساً لظروف النمو المتفاوتة في مناطق العمل خلال السنوات الماضية. فبالنظر إلى السنوات العشر الأخيرة على سبيل المثال، يلاحظ أن أجور العاملين في إسرائيل والمستعمرات نمت سنوياً بنحو 5.0% في المتوسط، في حين سجلت أجور العاملين في الضفة الغربية زيادةً سنويةً بقرابة 3.6% في المتوسط. أما فيما يخص أجور العاملين في قطاع غزة، فبالرغم من اختبارها انكماشاً في بعض الفترات، إلا أنها حققت في المجمال نمواً سنوياً هامشياً لم يتجاوز 0.6% في المتوسط.

ومع تزامن النمو في الأجور الاسمية مع معدل التضخم السالب المسجل في فلسطين خلال العام، تعزز مستوى الأجور الحقيقية، مسجلة ارتفاعاً بواقع 3.3% في الضفة الغربية مقارنة مع العام السابق، وبنحو 2.2% و1.2% للعاملين في إسرائيل والمستعمرات، وفي قطاع غزة، على الترتيب.

كما تأثرت أجور ورواتب العاملين، من ناحية ثانية، بأسعار الصرف، وخاصة للذين يتقاضون أجورهم في فلسطين بعملات الدولار الأمريكي والدينار الأردني. فقد أسفر تراجع متوسط سعر صرف الدولار بنحو 3.5% مقابل الشيكل خلال العام، عن تآكل القوة الشرائية لمن يتقاضون أجورهم بهاتين العملةتين في قطاع غزة بواقع 2.3%، مقابل 0.2% للعاملين في الضفة الغربية.

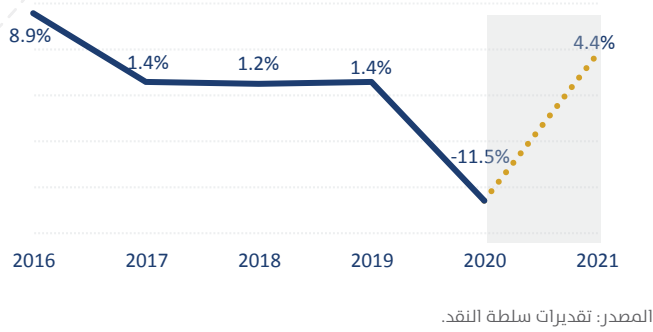
آفاق الاقتصاد الفلسطيني في العام 2021

بنيت تنبؤات سلطة النقد على افتراض أساسي مفاده العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي خلال العام 2021 إلى مستويات قريبة من تلك التي كانت سائدة قبل الجائحة الصحية (كوفيد-19)، مستفيدة في ذلك من نجاح الحكومة في احتواء الأزمة الصحية، والانتظام في تحويل أموال المقاصة، في ظل حالة من الاستقرار النسبي في الأوضاع السياسية والاقتصادية.

ومما لا شك فيه أن هذا الوضع له تأثير إيجابي على العديد من المؤشرات في القطاعات والأنشطة الاقتصادية الرئيسية. فمن جهة، يعمل هذا الوضع على تحسين مستويات الاستهلاك (بشقيه العام والخاص) والاستثمار، جراء عودة العديد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية إلى دورة الأعمال، وبالتالي زيادة فرص التوظيف والتشغيل، والانتظام في دفع الأجور والرواتب، مع تزايد في حجم التحويلات، وخصوصاً تلك المقدمة للقطاع الخاص، وضخ مزيد من السيولة في الاقتصاد وتوجيهها نحو المشاريع الإنتاجية والتنمية. كما يعمل هذا الوضع من جهة ثانية على تحسين مستوى الإيرادات الحكومية، جراء عودة العديد من المؤسسات إلى مزاولة أعمالها، وبالتالي تحسن إمكانات التحصيل الضريبي، إلى جانب ارتفاع مستوى المنح والمساعدات الخارجية في ضوء تغيير بعض المواقف الخارجية من القضية الفلسطينية، وخصوصاً الموقف الأمريكي. على أن يرافق هذا التحسن في مستوى الإيرادات زيادة في وتيرة الإنفاق الحكومي. ومن جهة ثالثة، فمع عودة النشاط إلى القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتخفيف القيود على حركة النقل والطيران، تتحسن مستويات تصدير المنتجات الفلسطينية. هذا بالإضافة أن المساعي المبذولة لتحفيز الاقتصاد وإعادةه إلى مسار التعافي والنمو تتطلب ضخ سيولة إضافية في الاقتصاد، وبالتالي توفير مزيد من الفرص التمويلية الموجهة نحو القطاع الخاص لدعم المشاريع التنموية والاستثمارية.

وبالاستناد إلى هذا السيناريو، تشير التنبؤات إلى إمكانية تحقيق الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2021 لمعدل نمو حقيقي يصل إلى نحو 4.4%، مقارنة مع تراجع نسبته 11.5% في العام 2020، مع تحسن مرتقب في مستوى الدخل الفردي بنحو 1.8% مقارنة مع انكماش بنحو 13.7% في العام 2020. على أن يكون هذا الأداء مدفوعاً بالتحسن الذي يطال الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والصادرات. فعلى مستوى الإنفاق الاستهلاكي بشقيه العام والخاص، تشير التنبؤات إلى تحسن مرتقب بنحو 8.1% (8.8% للاستهلاك الخاص، و5.1% للاستهلاك العام)، مقارنة مع تراجع بنحو 10.1% في العام السابق (-12.1% للاستهلاك الخاص، و0.2% للاستهلاك العام). إلى جانب تحسن مستوى النشاط الاستثماري بنحو 3.9%، مقابل تراجع محدود 23.2% في العام 2020. ومن المتوقع كذلك أن تنمو الصادرات بنحو 10.8%، مقابل تراجعها بحوالي 7.0% في العام 2020. ورغم هذا النمو في الصادرات، إلا أنه من المتوقع أن يزداد العجز في الميزان التجاري بنسبة 19.2%، مقارنة مع تراجع بنسبة 19.3% في العام 2020، جراء تسارع النمو في الواردات إلى 16.3%، مقارنة مع تراجعها بنحو 15.4% خلال العام السابق، ولتسبب ذلك في رفع نسبة العجز التجاري من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ما يقارب 37.8%،

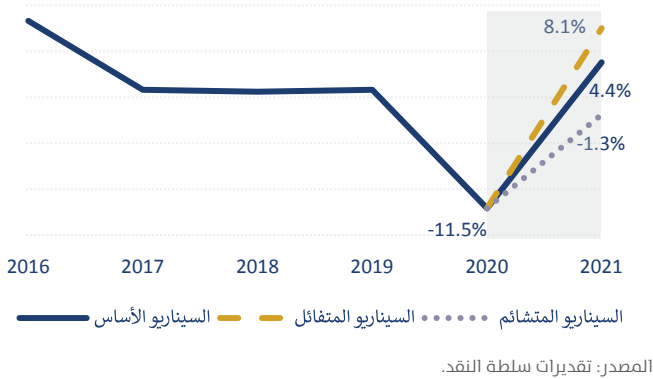
شكل 1-18: آفاق الاقتصاد الفلسطيني (تنبؤات النمو الحقيقي) للعام 2021



السياسي، أو على الصعيد الاقتصادي. وفي ضوء هذا الواقع، تم تضمين هذه التنبؤات تحليلاً للمخاطر المحتملة الحدوث (السيناريو المتفائل، والسيناريو المتشائم)، وتداعياتها الإيجابية أو السلبية على الوضع الاقتصادي.

فمن ناحية، قد يتعرض الاقتصاد إلى صدمة إيجابية (سيناريو متفائل) تتمثل في حدوث مزيد من التطورات الإيجابية المتعلقة بالأزمة الصحية، وتزايد مستويات المنح والمساعدات الخارجية، مع تحسن مستويات التحصيل الضريبي والإيرادات الحكومية، وتسهيل حركة

شكل 1-19: المخاطر المحتملة على نمو الاقتصاد الفلسطيني، 2021



مقارنة مع 36.8% في العام 2020. كما ويتوقع أن ينعكس هذا الأداء بشكل إيجابي على معدلات البطالة، خافضاً إياها إلى حوالي 25.0%، مقارنة مع 25.9% من إجمالي القوى العاملة في العام 2020.

غير أن هذه الأوضاع المتنبأ بها تبقى عرضة لبعض المخاطر والصدمات المحتملة الحدوث، خاصة وأن الاقتصاد الفلسطيني يعمل في ظل بيئة يحيط بها قدر كبير من المخاطر وعدم اليقين، وما يرافقها من تداعيات وانعكاسات على مجمل النشاط الاقتصادي. ففي كل عام هناك أزمة جديدة أو استمرار لأزمة سابقة، أو تجدد لها، سواء كانت على الصعيد

السياسي، أو على الصعيد الاقتصادي. وفي ضوء هذا الواقع، تم تضمين هذه التنبؤات تحليلاً للمخاطر المحتملة الحدوث (السيناريو المتفائل، والسيناريو المتشائم)، وتداعياتها الإيجابية أو السلبية على الوضع الاقتصادي. فمن ناحية، قد يتعرض الاقتصاد إلى صدمة إيجابية (سيناريو متفائل) تتمثل في حدوث مزيد من التطورات الإيجابية المتعلقة بالأزمة الصحية، وتزايد مستويات المنح والمساعدات الخارجية، مع تحسن مستويات التحصيل الضريبي والإيرادات الحكومية، وتسهيل حركة التجارة الخارجية، وارتفاع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وزيادة تحويلات القطاع الخاص من الخارج بوتيرة أعلى من معدلاتها السنوية. ففي ظل هذا السيناريو، تتنبأ سلطة النقد بحدوث تحسن ملحوظ في معدل النمو الحقيقي بنحو 8.1%، مع تحسن في مستوى الدخل الفردي بنحو 5.5%. وأن يتسارع الإنفاق الاستهلاكي إلى حوالي 10% (11.1% للاستهلاك الخاص، و5.9% للاستهلاك العام)، والإنفاق الاستثماري إلى 6.3%، إلى جانب نمو الصادرات بنحو 16.6%. مع توقع بزيادة العجز في عجز الميزان التجاري بنحو 16.3%. نتيجة لنمو الواردات بوتيرة أعلى من نمو الصادرات. على أن يكون لهذا السيناريو في المقابل تأثير إيجابي على سوق العمل، محدثاً انخفاضاً في معدلات البطالة إلى 23.0% من إجمالي القوى العاملة.

كما ويبقى الاقتصاد من ناحية ثانية عرضة لصدمة سلبية (سيناريو متشائم) ناتجة عن تفاقم الأوضاع الصحية جراء انتشار طفرات جديدة من الفيروس، والعودة إلى حالة الإغلاق العام، إلى جانب انخفاض كبير في حجم المنح والمساعدات، وتجدد الأزمات مع الجانب الإسرائيلي، وخصوصاً أزمة إيرادات المقاصة، مع تراجع كبير في عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وزيادة العراقيل أمام حركة التجار. وفي ظل هذا السيناريو، ترجح التنبؤات حدوث انكماش في الاقتصاد بنحو 1.3% في العام 2021، مع تراجع أكبر في الدخل الفردي بنحو 3.7%. وسط تحسن طفيف في الإنفاق الاستهلاكي بحوالي 1.1%، وتراجع في الإنفاق الاستثماري بحوالي 4.7%. كما تشير التنبؤات وفقاً لهذا السيناريو إلى تردي وضع الميزان التجاري بنحو 6.9%، نتيجة لتراجع الطلب المحلي وبالتالي تراجع الواردات. في حين انعكس هذا السيناريو بشكل سلبي على معدلات البطالة رافعاً إياها إلى حوالي 28.0% من إجمالي القوى العاملة.



الفصل الثاني

المالية العامة

نظرة عامة

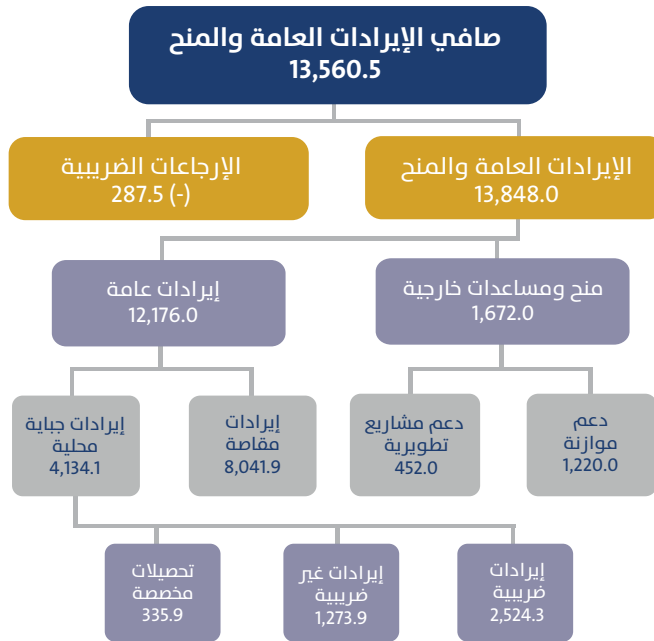
تزايدت الضغوط على مالية الحكومة خلال العام 2020، مما تسبب في تزايد العجز الكلي والمتأخرات والدين. فقد انخفضت إيرادات الجباية المحلية، بالتزامن مع تراجع المنح والمساعدات الخارجية، وهو ما أدى إلى عدم قدرة الحكومة على سداد كامل الالتزامات المترتبة عليها، وتسبب في تحقيق عجز في الرصيد الكلي للحكومة سواء قبل المنح والمساعدات الخارجية أو بعدها. وقد أدت هذه التطورات إلى تراكم مزيد من المتأخرات المستحقة، وإلى لجوء الحكومة نحو مزيد من الاقتراض الداخلي والخارجي، ليصل الدين الحكومي إلى مستويات قياسية مقارنة بالفترات السابقة.

الإيرادات العامة والمنح

شهد العام 2020 تراجع إيرادات الجباية المحلية، مع استمرار الانخفاض في المنح والمساعدات الخارجية، فيما ارتفعت إيرادات المقاصة، ومع ذلك تراجعت الإيرادات العامة والمنح المحصلة فعلياً بنسبة بسيطة (نحو 0.7%) مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 13.8 مليار شيكل. كما شهد هذا العام أيضاً انخفاضاً في حجم الإرجاعات الضريبية بنسبة 41.6% مقارنة بالعام 2019، لتبلغ حوالي 0.3 مليار شيكل. وفي المحصلة، ارتفع صافي الإيرادات العامة والمنح خلال العام 2020 بنحو 0.8% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 13.6 مليار شيكل^[7].

الإيرادات العامة

شكل 1-2: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)، 2020



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

تراجعت الإيرادات العامة المحصلة فعلياً خلال العام 2020 بشكل طفيف (نحو 0.2%) مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 12.2 مليار شيكل^[8]. توزعت بين إيرادات المقاصة بنسبة 66%، وإيرادات الجباية المحلية بنحو 34% (منها 20.7% إيرادات ضريبية، و10.5% إيرادات غير ضريبية، و2.8% تحصيلات مخصصة). وبالرغم من التراجع الطفيف في الإيرادات العامة، إلا أن نسبة العبء الضريبي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت إلى حوالي 23.2%، مقارنة بنسبة 20% في العام 2019^[9]، نتيجة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي على خلفية الأزمة الصحية وتداعياتها.

ويشير تحليل مكونات الإيرادات العامة إلى ارتفاع إيرادات المقاصة المحولة لوزارة المالية الفلسطينية بنحو 2.2% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ ما يقارب 8 مليار شيكل، وتشكل نحو 15.4% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020^[10]. وتتكون إيرادات المقاصة بشكل أساسي من الإيرادات الجمركية (47.3%)، والإيرادات من المحروقات

[7] تجدر الإشارة إلى أن صافي الإيرادات العامة والمنح، قد انخفض بشكل ملحوظ على أساس الالتزام (الإيرادات المستحقة)، نتيجة انخفاض إيرادات المقاصة المستحقة (أساس الالتزام)، وهو ما يشير في الحقيقة إلى تراجع إيرادات الخزينة الفلسطينية.

[8] الجدير ذكره أن الإيرادات العامة (على أساس الالتزام) قد تراجعت بنسبة 6% خلال نفس الفترة، متأثرة بالأزمة الصحية وتداعياتها على الاقتصاد، نتيجة تراجع إيرادات المقاصة على أساس الالتزام.

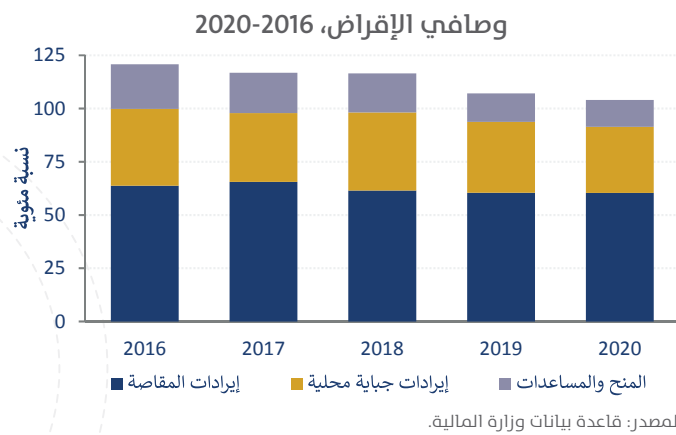
[9] يتمثل العبء الضريبي في حجم الضرائب التي تجبها الحكومة بمختلف أشكالها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

[10] تجدر الإشارة إلى أن إيرادات المقاصة على أساس الالتزام قد انخفضت بنسبة 6.7% مقارنة بالعام 2019، متأثرة بالأزمة الصحية وتراجع الواردات خلال هذا العام.

(29.2%)، وإيرادات ضريبة القيمة المضافة (22.7%)، فيما شكلت إيرادات ضريبة الدخل والشراء والإيرادات الأخرى نحو 0.8% من إجمالي إيرادات المقاصة خلال العام 2020^[11]. الجدير ذكره أن إيرادات المقاصة تغطي كامل فاتورة الأجور والرواتب، إلى جانب المساهمة في تغطية بعض النفقات الأخرى، إذ غطت 126.3% من فاتورة الأجور والرواتب خلال العام 2020، مقارنة مع 131.6% خلال العام السابق. وبذلك تكون إيرادات المقاصة قد غطت ما يعادل 60.4% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، الأمر الذي يجعل منها صمام الأمان لوفاء الحكومة بالتزاماتها والمستحقات المترتبة عليها.

أما إيرادات الجباية المحلية، وعلى خلفية حالة الطوارئ وفرض الإغلاق، فقد انخفضت بنحو 4.7% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 4.1 مليار شيكل. وتوزعت بين إيرادات ضريبية بنحو 61.1%، مقابل 30.8% للإيرادات غير الضريبية، ونحو 8.1% لإيرادات المتحصلات المخصصة. وساهمت إيرادات الجباية المحلية في تغطية نحو 31% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، وشكلت نحو 23.0% من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى مستوى التطورات في مكونات إيرادات الجباية المحلية، فقد شهد العام 2020 انخفاضاً بنحو 7.7% في حجم الإيرادات الضريبية مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 2.5 مليار شيكل، كنتيجة طبيعية لتراجع النشاط الاقتصادي، ساهمت في تغطية نحو 19% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، مقارنة بنحو 21% في العام 2019. وقد تأثر التحصيل الضريبي خلال العام 2020



بالأزمة الصحية والتداعيات المترتبة على انتشار فيروس كورونا بشكل مباشر وملحوظ، حيث انخفضت إيرادات القيمة المضافة بنحو 2.7% لتصل إلى حوالي 1.1 مليار شيكل، كما انخفضت إيرادات ضريبة الدخل بنسبة 13.9%، لتبلغ 0.6 مليار شيكل، وكذلك تراجعت أيضاً الإيرادات الجمركية بنسبة 22.1%، لتبلغ حوالي 0.5 مليار شيكل. وعلى العكس من ذلك ارتفعت الإيرادات من مكوس السجائر بنحو 31.5% لتبلغ 0.3 مليار شيكل، جراء إغلاق الحدود والمعابر وبالتالي وقف التهريب وزيادة الطلب على المنتج المحلي، وهو ما ساهم في زيادة التحصيل الضريبي على السجائر. وكذلك ارتفعت إيرادات مكوس المشروبات وإيرادات ضريبة الأملاك إلى 20.2 مليون شيكل، مقارنة بنحو 18.6 مليون شيكل خلال العام 2019.

أما الإيرادات غير الضريبية فقد استقرت خلال العام 2020 عند مستوى العام السابق (انخفاض طفيف بنسبة 0.1%)، لتبلغ حوالي 1.3 مليار شيكل. وقد ساهمت في تغطية نحو 9.6% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، مقارنة بنحو 9.8% خلال نفس الفترة. وفي هذا الإطار، فقد تضاعفت رسوم رخص مزاولة المهنة خلال العام 2020 لتبلغ حوالي 0.2 مليار شيكل، كما ارتفعت رسوم المواصلات بنسبة 6.4%، لتبلغ 0.1 مليار شيكل، وكذلك العوائد الاستثمارية إلى ما يقارب 94.6 مليون شيكل، مقارنة بحوالي 6.1 مليون شيكل خلال العام 2019. في المقابل انخفضت الرسوم الأخرى^[12] بنسبة 29.8%، لتبلغ نحو 0.4 مليار شيكل، كما انخفضت رسوم التأمين الصحي والخدمات الصحية بنسبة 7%، لتبلغ 0.3 مليار شيكل، وكذلك رسوم سلطة الأراضي بنسبة 21.2%، لتبلغ 0.1 مليار شيكل.

أما المتحصلات المخصصة فقد ارتفعت خلال العام 2020 بنحو 2.6% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 335.9 مليون شيكل، ولتشكل نحو 8.1% من إيرادات الجباية المحلية، وتسهم في تغطية نحو 2.5% من النفقات الجارية وصافي الإقراض خلال نفس الفترة.

[11] مساهمة الضرائب المذكورة في إيرادات المقاصة محسوبة على أساس الالتزام، نظراً لعدم توفر هذه التفاصيل بحسب الأساس النقدي.

[12] تتكون هذه الرسوم بشكل رئيس من رسوم مجلس القضاء الأعلى، ورسوم البريد والاتصالات، ورسوم وزارة الاقتصاد، وضرائب التسجيل المدني وغيرها من الرسوم.

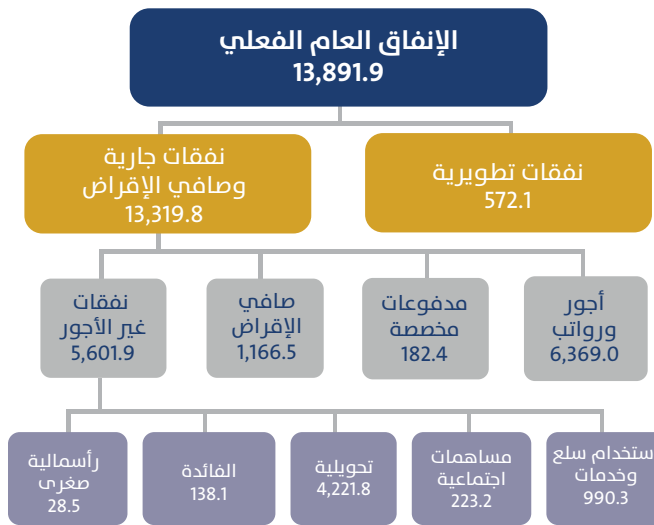
المنح والمساعدات الخارجية

تواصل الانخفاض في المنح والمساعدات الخارجية للعام الثامن على التوالي، لتبلغ خلال العام 2020 نحو 1.7 مليار شيكل، متراجعة بنحو 4.2% مقارنة بالعام السابق، مما أدى إلى تراجع حصتها من صافي الإيرادات العامة والمنح إلى 12.3%، مقارنة بنحو 13.0% في العام 2019، وساهمت في تغطية نحو 12.6% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، مقارنة بنحو 13.4% خلال نفس الفترة. وتشكل المنح والمساعدات الخارجية رافداً أساسياً من روافد الخزينة، وتوزعت بين منح لدعم الموازنة بحوالي 1.2 مليار شيكل، ومنح لدعم المشاريع التطويرية بحوالي 0.5 مليار شيكل.

كما تسهم المنح والمساعدات الخارجية في تمويل العجز الحكومي، وتحويل هذا العجز إلى فائض في كثير من الأحيان، كما هو الحال خلال الأعوام 2013 - 2018، أو تخفيض العجز كما في الأعوام 2019 - 2020. وفي هذا السياق فقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تخفيض العجز الكلي للحكومة خلال العام 2020 من 2 مليار شيكل (أو ما يعادل حوالي 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى نحو 0.3 مليار شيكل (ما يعادل نحو 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي).

النفقات العامة

شكل 2-3: هيكل النفقات العامة الفعلي (مليون شيكل)، 2020



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

رغم اتباع الحكومة سياسة ترشيد وتقنين الإنفاق، إلا أن الأزمة الصحية المتمثلة بجائحة كورونا قد ألفت بظلالها وزادت من الأعباء والالتزامات المالية المترتبة على الحكومة خلال العام 2020، محدثة ارتفاعاً بنحو 1% في النفقات العامة الفعلية مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 13.9 مليار شيكل. في حين ارتفع الإنفاق العام المستحق (على أساس الالتزام) بنحو 3.5%، ليبلغ نحو 17.4 مليار شيكل^[13]. وبذلك يكون الإنفاق العام الفعلي قد شكّل نحو 79.6% من الإنفاق العام المستحق خلال العام 2020. وكما الحال في السنوات السابقة، فإن الإنفاق العام في معظمه إنفاق جاري، بلغت حصته نحو 95.9% من إجمالي الإنفاق العام الفعلي، مقابل نحو 4.1% للإنفاق التطويري. وقد شكّل الإنفاق الفعلي في العام 2020 حوالي 26.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنحو 22.5% في العام 2019، وذلك بسبب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2020 بنحو ملحوظ، جراء الأزمة الصحية وتداعياتها على الاقتصاد الفلسطيني.

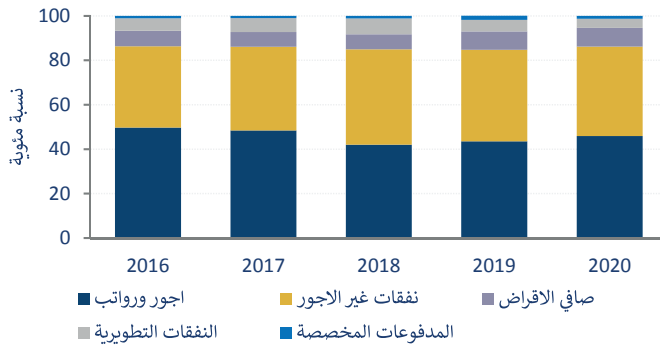
الإنفاق الجاري وصافي الإقراض

ارتفع الإنفاق الجاري وصافي الإقراض الفعلي خلال العام 2020، بنسبة 2.2% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 13.3 مليار شيكل، وليس شكل نحو 80.8% من المبلغ المستحق خلال العام نفسه. وجاء ذلك نتيجة قيام الحكومة بتعيين طواقم تعليمية جديدة، ودفع غلاء معيشة للموظفين العموميين، بالإضافة إلى عودة بعض الموظفين لوظائفهم بناء على تسويات الحكومة لأوضاعهم. كما قامت الحكومة بتعيين طواقم طبية جديدة وذلك لمواجهة الأزمة الصحية وتفشي وباء كورونا. فقد ارتفع حجم الإنفاق على بند الأجور

[13] المبالغ الفعلية تمثل ما تم دفعه فعلياً من قبل الحكومة، أما المبالغ المستحقة (الالتزام) فهي المثرتبة على الحكومة خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة)، والتي قد لا تدفعها الحكومة بالكامل، أما المبالغ المستهدفة فهي التي تخصصها الحكومة وتستهدفها عند وضع موازنتها.

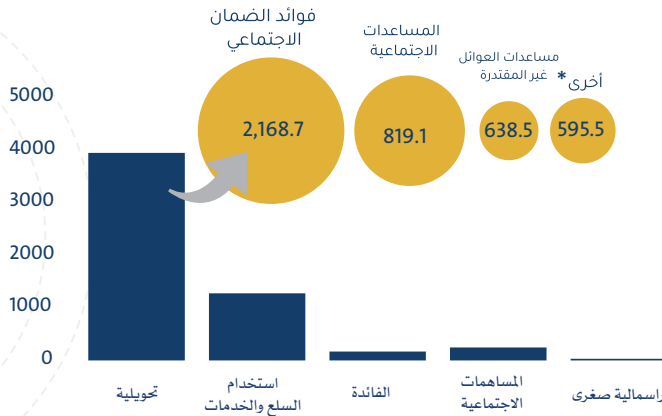
والرواتب بنحو 6.6% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى ما يقارب 6.4 مليار شيكل، ويشكل نحو 92.5% من فاتورة الأجور والرواتب المستحقة. وقد استحوذت فاتورة الأجور والرواتب على نحو 45.8% من إجمالي الإنفاق العام الفعلي، و47.8% من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض.

شكل 2-4: بنود الإنفاق الرئيسية كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2016-2020



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

شكل 2-5: نفقات غير الأجور الفعلية (مليون شيكل)، 2020



* أخرى تشمل إعانات البطالة، دعم الحكومات المحلية، تحويلات الجامعات والمجتمع المدني، والإعانات والمنح الدراسية والتعليمية، وتعويضات الأضرار الطارئة.
المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

ويشير تحليل بند الأجور والرواتب بحسب مراكز المسؤولية، إلى استحواذ قطاع الأمن والنظام العام (تحديداً وزارة الداخلية والأمن) على الحصة الأكبر من هذا البند وبنسبة 39.4%، فيما استحوذت وزارة التربية والتعليم العالي على نحو 32.5%. أما وزارة الصحة فبلغت حصتها نحو 10%، وحصة الإدارة العامة (مكتب الرئيس، ومنظمة التحرير، وديوان الموظفين العام، ووزارة الحكم المحلي، والسفارات) نحو 9.4% من الأجور والرواتب، مقابل نحو 4.6% للشؤون الاقتصادية وحماية البيئة والإسكان، ونحو 4.1% للخدمات الاجتماعية والخدمات الدينية والثقافية [14].

وفي المقابل، انخفضت نفقات غير الأجور بنحو 1% خلال العام 2020 مقارنة بالعام السابق لتبلغ حوالي 5.6 مليار شيكل، مشكلةً نحو 69.1% من المبلغ المستحق خلال نفس العام، كما شكل هذا البند نحو 40.3% من الإنفاق العام، ونحو 42.1% من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض. وجاء الانخفاض في نفقات غير الأجور على خلفية انخفاض نفقات استخدام السلع والخدمات بشكل أساسي، بالإضافة إلى انخفاض مدفوعات الفائدة، والنفقات الرأسمالية الصغرى، والإنفاق على المساهمات الاجتماعية، في مقابل ارتفاع النفقات التحويلية بشكل ملحوظ، على خلفية الأزمة الصحية، حيث ارتفعت النفقات المتعلقة بمساعدة العوائل غير المقدرة، وإعانات البطالة، وفوائد الضمان الاجتماعي، والمدفوعات إلى المنظمات غير الحكومية والجامعات والمجتمع المدني، وغيرها من النفقات التحويلية.

وقد شكلت النفقات التحويلية الحصة الأكبر من نفقات غير الأجور، وبنسبة 75.4%، علماً بأنها ارتفعت بحوالي 7.1% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 4.2 مليار شيكل. أما الإنفاق على استخدام السلع والخدمات فقد شكل نحو 17.7% من نفقات غير الأجور، منخفضاً بنحو 22.3% مقارنة بالعام 2019، ليبلغ حوالي مليار شيكل. كذلك انخفضت المساهمات الاجتماعية (تحويلات التقاعد) لتبلغ 223.2 مليون شيكل، مقارنة بحوالي 247.1 مليون شيكل خلال العام السابق، ولتشكل نحو 4% من نفقات غير الأجور، كما انخفضت مدفوعات الفائدة إلى ما يقارب 138.1 مليون شيكل مقارنة بنحو 167.5 مليون شيكل، ولتشكل ما نسبته 2.5% من نفقات غير الأجور، وكذلك انخفضت النفقات الرأسمالية الصغرى إلى حوالي 28.5 مليون شيكل، مقارنة بقيمة 29.9 مليون شيكل خلال نفس الفترة، ومشكلة نحو 0.5% من نفقات غير الأجور.

[14] حصص بنود مراكز المسؤولية في فاتورة الأجور والرواتب محسوبة على أساس الالتزام، نظراً لعدم توفر هذه التفصيلات بحسب الأساس النقدي.

وتتوزع النفقات التحويلية بين فوائد الضمان الاجتماعي (معاشات المدنيين والعسكريين) بقيمة 2.2 مليار شيكل (51.4% من النفقات التحويلية)، والمساعدات الاجتماعية بقيمة 0.8 مليار شيكل (أو ما يعادل 19.4%)، ومساعدات العوائل غير المقتدرة بنحو 0.6 مليار شيكل (تعاادل 15.1%)، وإعانات البطالة بنحو 0.2 مليار شيكل (نحو 4%)، فيما بلغت حصة تحويلات الجامعات والمجتمع المدني، ودعم السلطات المحلية، والإعانات والمنح الدراسية والتعليمية، وتعويضات الأضرار الطارئة، وغيرها من التحويلات نحو 0.4 مليار شيكل (تعاادل 10.1%).

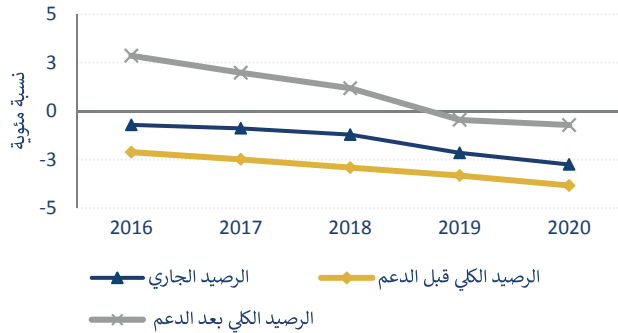
وعلى الجانب الآخر، ارتفع بند صافي الإقراض بنسبة 2.5% مقارنة بالعام السابق، ليلعب حوالي 1.2 مليار شيكل، مُشكلاً نحو 8.4% من الإنفاق العام خلال العام 2020. في حين انخفضت المدفوعات المخصصة إلى حوالي 182.4 مليون شيكل، مقارنة بحوالي 260.3 مليون شيكل خلال العام 2019، مشكلة نحو 1.3% من إجمالي النفقات العامة.

النفقات التطويرية

انخفضت النفقات التطويرية الفعلية خلال العام 2020 بشكل ملحوظ وبنسبة 19.6% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 0.6 مليار شيكل، مشكّلة ما يقارب 60.1% من المبالغ المستحقة، ونحو 4.1% من النفقات العامة، وهي نسبة متدنية. كما لا تزال نسبة الإنفاق التطويري إلى الناتج المحلي الإجمالي متدنية أيضاً، ولم تتعد 1.1% خلال العام 2020. وفي ذلك إشارة واضحة إلى ضعف قدرة الحكومة على تخصيص الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريع تطويرية واستثمارية قد يكون لها دور جوهري وأساسي في تحقيق تنمية مستدامة على المدى البعيد.

الرصيد المالي

شكل 2-6: الرصيد المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2020-2016



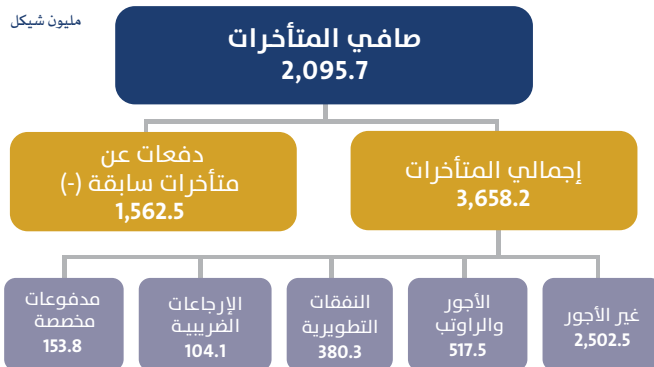
المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

بالرغم من التطورات الحاصلة في جانبي المالية العامة خلال العام 2020، إلا أن العجز في الرصيد الكلي قبل الدعم بقي مستقرًا عند مستوى العام السابق، وبما يقارب 2 مليار شيكل، مشكلاً نحو 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي. كما استقر العجز في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات الخارجية عند نحو 0.3 مليار شيكل (تعاادل 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي). ومع ذلك فالشكل (2-6) يظهر بوضوح تزايد العجز في الرصيد الكلي قبل وبعد المنح والمساعدات خلال الفترة 2020-2016. كما يظهر في نفس الوقت أيضاً أهمية دور المنح والمساعدات في تخفيض العجز الكلي، وخصوصاً عند أخذ الاعتبارات المتعلقة بتذبذب الإيرادات العامة، تحديداً إيرادات المقاصة التي ترتبط عادة بالوضع السياسي القائم. وهو ما يشير أيضاً إلى ضعف الوضع المالي للحكومة، وذلك لارتفانه بتطورات الأوضاع السياسية والظروف الاقتصادية سواء المحلية أو الخارجية للبلدان المانحة.

ويزداد الوضع سوءاً إذا ما نظرنا لمؤشرات مالية الحكومة على أساس الالتزام، إذ بلغ العجز الكلي قبل المنح والمساعدات (على أساس الالتزام) حوالي 5.6 مليار شيكل، ساهمت المنح والمساعدات في تخفيض هذا العجز إلى حوالي 3.9 مليار شيكل. ويتم تمويل المتبقي منه، إما من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي، أو تحويله إلى متأخرات أو مطالبات على الحكومة لصالح الأفراد و/أو شركات ومؤسسات القطاع الخاص.

المتأخرات

شكل 2-7: المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال العام، 2020



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

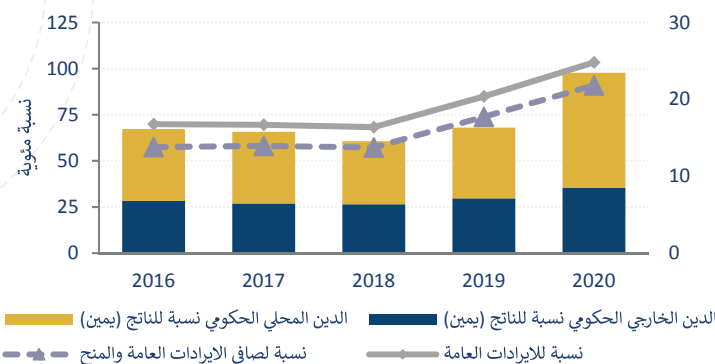
شهد العام 2020 ارتفاعاً ملحوظاً في حجم المتأخرات المترتبة على الحكومة، نتيجة تداعيات الأزمة الصحية، وأزمة إيرادات المقاصة، وتراجع الإيرادات المحلية، إلى جانب تراجع الدعم الخارجي، وزيادة الالتزامات المترتبة عليها. إذ بلغ حجم صافي المتأخرات التي ترتبت على الحكومة خلال العام 2020 نحو 2.1 مليار شيكل مقارنة بنحو 1.7 مليار شيكل خلال العام السابق. وبذلك ارتفع حجم المتأخرات المتراكمة على الحكومة نهاية العام 2020 بنحو 14.5% مقارنة مع العام السابق، ليصل إلى حوالي 16.6 مليار شيكل (نحو 4.5 مليار دولار)، أو ما يعادل 28.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

يُشار إلى أن إجمالي المتأخرات قد بلغ خلال 2020 حوالي 3.7 مليار

شيكل (تمكنت الحكومة من سداد نحو 1.6 مليار شيكل منه)، توزعت بين متأخرات غير الأجور بنحو 68.4% (تعادل 2.5 مليار شيكل) [15]، ومتأخرات الأجور والرواتب بنحو 14.1% (نحو 0.5 مليار شيكل)، ومتأخرات النفقات التطويرية بنحو 0.4 مليار شيكل، لتشكّل 10%، ومتأخرات المدفوعات المخصصة 153.8 مليون شيكل، أو ما يعادل 4.2%، ومتأخرات الإرجاعات الضريبية 104.1 مليون شيكل، أو ما نسبته 2.8%، من إجمالي المتأخرات خلال العام 2020.

الدين العام

شكل 2-8: الدين العام الحكومي كنسبة من الإيرادات العامة والناتج المحلي، 2020-2016



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

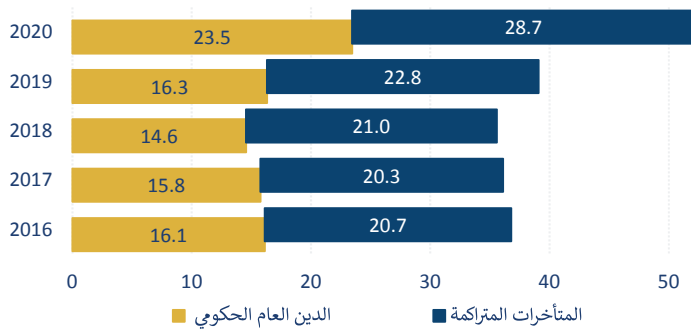
أظهرت البيانات الصادرة عن وزارة المالية ارتفاع الدين العام الحكومي نهاية العام 2020 (مقاساً بالدولار الأمريكي) بنحو 30.6% مقارنة بالعام السابق، ليلبلغ 3.6 مليار دولار (نحو 11,735.8 مليار شيكل)، أو ما يعادل 23.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على خلفية أزمة إيرادات المقاصة خلال الفترة أيار حتى تشرين ثاني من العام 2020، بالإضافة إلى تداعيات الأزمة الصحية المتمثلة بجائحة كورونا، وهو ما اضطر الحكومة لزيادة اقتراضها من أجل الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها، وتحديد الاقتراض من القطاع المصرفي، كما ساهم تراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل في هذا الارتفاع. وقد توزع الدين العام الحكومي بين دين محلي بنحو 63.7%، ودين خارجي بنحو 36.3%.

[15] توزعت بين متأخرات استخدام السلع والخدمات (متأخرات نفقات تشغيلية) بنحو 1.3 مليار شيكل، ومتأخرات المساهمات الاجتماعية بنحو 0.4 مليار شيكل، ومتأخرات للنفقات التحويلية بما يشمل التعويض عن الأضرار والنفقات الطارئة ودعم المنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية بنحو 0.7 مليار شيكل. أما متأخرات النفقات الرأسمالية الصغرى فبلغت نحو 64.2 مليون شيكل، ومتأخرات الفوائد على الدين العام الحكومي 54.3 مليون شيكل.

فقد شهد الدين الحكومي المحلي ارتفاعاً بنحو 47.4% مقارنة بالعام السابق ليبلغ نحو 2.3 مليار دولار (نحو 7,475.8 مليار شيكل)، أو ما يعادل 15% من الناتج المحلي الإجمالي، توزع بين ديون قصيرة الأجل بنحو 63.8%، مقابل 36.2% ديون طويلة الأجل^[16]. وتجدر الإشارة أن الجزء الأكبر (نحو 80%) من الدين الحكومي المحلي بعملة الشيكيل الإسرائيلي، وذلك بسبب كونها عملة تحصيل الإيرادات ودفع النفقات، وبالتالي فإن الحكومة تحاول تجنب مخاطر تقلبات سعر الصرف والابتعاد قدر الإمكان عن الاستدانة بالعملات الأخرى. وساهمت المصارف العاملة في فلسطين بنحو 97.3% من إجمالي الدين المحلي الحكومي خلال العام 2020، مقابل نحو 2.7% (أو ما يعادل 62.4 مليون دولار) تم تمويلها من قبل مؤسسات عامة أخرى مثل هيئة التقاعد، ولجنة الزكاة وغيرها.

كما ارتفع الدين الحكومي الخارجي بنسبة 8.8% خلال نفس الفترة، ليبلغ حوالي 1.3 مليار دولار (نحو 4,260.1 مليار شيكل)، أو ما يعادل 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى ذلك إلى ارتفاع رصيد قرض البنك القطري الوطني إلى 250 مليون دولار مع نهاية العام 2020، مقارنة مع حوالي 175 مليون دولار نهاية العام 2019. وبشكل عام فإن الدين الحكومي الخارجي يمتاز بكونه أقرب للهبات والمنح، بالإضافة إلى أنه دين طويل الأجل في معظمه. وقد ساهمت المؤسسات المالية العربية بحوالي 61.6% من الدين الحكومي الخارجي بقيمة 816 مليون دولار، توزعت بين صندوق الأقصى 513.3 مليون دولار، والبنك القطري الوطني بحوالي 250 مليون دولار، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 14.2 مليون دولار، والبنك الإسلامي للتنمية 38.5 مليون دولار. في حين ساهمت المؤسسات الدولية والإقليمية بنحو 25.5% من هذا الدين، أو ما يعادل 337.2 مليون دولار، توزعت بين البنك الدولي بنحو 274.4 مليون دولار، وبنك الاستثمار الأوروبي 38.1 مليون دولار، ومنظمة الأوبك 22.5 مليون دولار، فيما ساهم الصندوق الدولي للتطوير الزراعي بحوالي 2 مليون دولار. كما ساهمت القروض الثنائية بنحو 12.9% من الدين الخارجي الحكومي، وبما يعادل 171.5 مليون دولار، توزعت بين إسبانيا 85.7 مليون دولار، وإيطاليا بنحو 85.8 مليون دولار.

شكل 2-9: الدين العام الحكومي والمتأخرات المتراكمة نسبة للناتج المحلي الإجمالي، 2016-2020



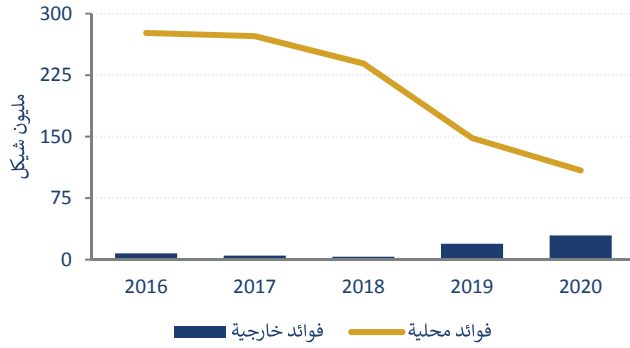
المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

وبالنظر إلى نسبة الدين العام الحكومي للناتج المحلي في فلسطين، فإنها تبدو منخفضة (23.5%) مقارنة ببعض الدول المجاورة، حيث وصلت هذه النسبة في الأردن إلى حوالي 106.5% نهاية العام 2020 بحسب تقرير التطورات النقدية والاقتصادية الصادر عن البنك المركزي الأردني، وفي إسرائيل إلى نحو 72.6% مع نهاية العام 2020^[17]. غير أن هذه النسبة لا تعكس حقيقة الوضع المالي للحكومة ومئاته، نتيجة لعدة أسباب أهمها، قلة ومحدودية الموارد المالية المتاحة، وعدم التحكم بأكثر من ثلث إيرادات الخزينة الفلسطينية (المقاصة، والمنح والمساعدات الخارجية)، ولعل أزمات المقاصة مؤخراً، والانخفاض المستمر في المنح والمساعدات الخارجية، دليل على ذلك، كذلك غياب العملة الوطنية واستدانة الحكومة بعدة عملات، مما يعرضها لمخاطر سعر الصرف. كما أن الدين بشكل عام يستخدم لتغطية النفقات الجارية، والتي لا يتوقع أن يكون لها أثر كبير في عملية التنمية الاقتصادية على المدى البعيد. كل ذلك يشكل عائقاً وتحدياً حقيقياً أمام قدرة الحكومة على الاستمرار بالاستدانة، وعلى السداد والوفاء بالتزاماتها في مواعيدها المحددة.

[16] في حال تحديد أثر سعر الصرف، يكون الارتفاع في الدين الحكومي المحلي خلال العام 2020 حوالي 40% مقارنة بالعام السابق. علماً بأن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكيل قد تراجع ليبلغ 3.216 شيكل لكل دولار نهاية العام 2020، مقارنة بنحو 3.457 نهاية العام السابق. وتناثر قيمة الدين الحكومي مقاساً بالدولار الأمريكي بشكل مباشر وملحوظ بتطورات سعر صرف العملة (الشيكيل مقابل الدولار) نظراً لكون الجزء الأكبر من هذا الدين بعملة الشيكيل.

[17] المصدر موقع البنك المركزي الأردني (<https://www.cbz.gov.jo/Default.aspx>) وموقع البنك المركزي الإسرائيلي (www.boi.org).

شكل 2-10: الفوائد الفعلية المدفوعة (مليون شيكل)، 2016-2020



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

في العام 2019 [18]. وقد حدد قانون الدين العام الفلسطيني هذه النسبة عند 40% من الناتج المحلي الإجمالي كحد أعلى.

أما على مستوى الفوائد المدفوعة فعلياً على هذا الدين، فقد تراجعت خلال العام 2020 إلى ما يقارب 138.1 مليون شيكل، مقارنة بحوالي 167.5 مليون شيكل خلال العام السابق، مشكلة نحو 71.8% من تلك المستحقة خلال العام نفسه. وتوزعت بين دفعات فوائد للدين المحلي بقيمة 108.7 مليون شيكل، مقابل 29.4 مليون شيكل دفعات فوائد للدين الخارجي.

ملاح الموازنة العامة للعام 2021

قُدرت صافي الإيرادات العامة، وفقاً لقرار بقانون الذي صدر بتاريخ 2021/04/04 بشأن الموازنة العامة للعام 2021، بحوالي 13.6 مليار شيكل، بارتفاع نسبته 14.2% مقارنة بتلك المتحققة في العام 2020. في حين قدرت المنح والمساعدات الخارجية بنحو 2.3 مليار شيكل، بارتفاع نسبته 37.4% مقارنة بما حصلت عليه الحكومة خلال العام 2020، منها نحو 1.4 مليار شيكل لدعم الموازنة بشكل مباشر، و0.9 مليار شيكل لتمويل النفقات التطويرية. وبذلك فمن المتوقع أن يبلغ مجموع صافي الإيرادات العامة والمنح حوالي 15.9 مليار شيكل، مرتفعةً بنحو 17.1% مقارنة بتلك المتحققة خلال العام 2020. وعلى الجانب الآخر، قدرت النفقات العامة بنحو 19.6 مليار شيكل، منها 17.2 مليار شيكل نفقات جارية وصافي إقراض، وحوالي 2.4 مليار شيكل نفقات تطويرية (1,534 مليون شيكل تمويل من الخزينة العامة، و858 مليون شيكل من المنح والمساعدات الخارجية).

بشكل عام، تعتبر هذه الأرقام متفائلة إلى حد ما، إذا ما قورنت بمعدلات النمو المتحققة خلال الفترات السابقة، فقد بلغ متوسط الزيادة في صافي الإيرادات العامة نحو 1.6% خلال الفترة 2016 - 2020، فيما تراجع صافي الإيرادات العامة والمنح بالمتوسط بنحو 0.8% خلال نفس الفترة.

ويقدر العجز في الرصيد الكلي بحوالي 6 مليار شيكل، ومن المتوقع أن تساهم المنح والمساعدات الخارجية في تخفيض هذا العجز إلى حوالي 3.7 مليار شيكل، وفقاً لتقديرات الموازنة للعام 2021.

[18] تجدر الإشارة أن سلسلة بيانات الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد تم تعديلها خلال العام 2019 للفترة 2004 - 2017، وهو ما قد يؤدي إلى اختلاف النسب في هذا التقرير عن التقارير السابقة.



الفصل الثالث

القطاع الخارجي

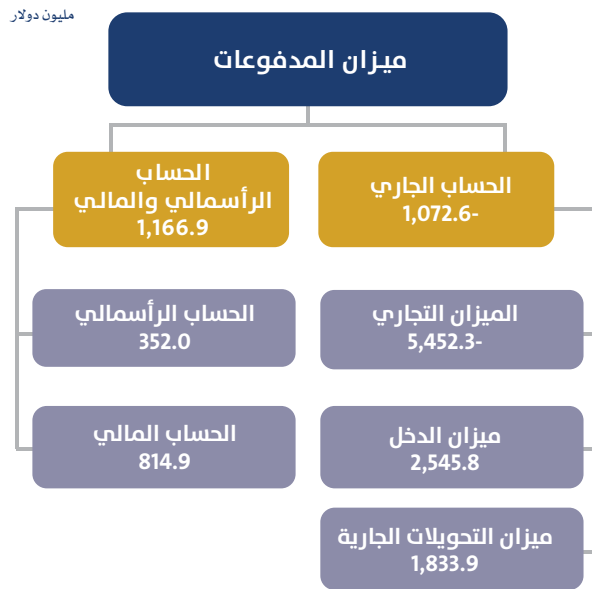
نظرة عامة

تركت الجائحة الصحية تأثيرات اقتصادية واسعة النطاق على عدة أصعدة، من بينها حركة التجارة الدولية، جراء تأثير سلاسل الإمداد العالمية، وأنشطة الاستهلاك والاستثمار والتصنيع، وارتفاع مستويات عدم اليقين، وانخفاض ثقة المستهلكين والمستثمرين. كما فرضت هذه الجائحة قيوداً على أنشطة العديد من القطاعات الاقتصادية جراء اتجاه العديد من الدول إلى فرض قيود بشكل كلي أو جزئي على حركة تنقل الأفراد، الأمر الذي أثر على قطاعات السياحة والطيران والتجارة والصناعة التحويلية والعديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

والاقتصاد الفلسطيني ليس بمعزل عن هذه التطورات، خاصة وأنه يعتمد في جزء كبير من احتياجاته على التجارة. ورغم تأثير هذه الجائحة على الصادرات والواردات الفلسطينية، إلا أن محصولها كانت إيجابية على وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني، فمع تراجع الواردات بنسبة أكبر من تراجع الصادرات، تحسن العجز في الميزان التجاري، كما تزايدت التحويلات بدون مقابل. لكن في المقابل، شهد الحساب الرأسمالي والمالي انخفاضاً لافتاً نتيجة لتراجع بند الاستثمارات الأخرى بأكثر من النصف. ومع ذلك فقد استطاع الحساب

المالي والرأسمالي تمويل عجز الحساب الجاري بالكامل. ويستعرض هذا الجزء من التقرير أهم التطورات التي طرأت على القطاع الخارجي خلال العام 2020.

شكل 1-3: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من منظور المقارنات الإحصائية الدولية، أحد أهم الأدوات التي يمكن استخدامها لقياس ومقارنة أداء اقتصاد الدولة مع العالم الخارجي، إضافة إلى دوره الأساسي في قياس حجم الاحتياطيات الأجنبية الرسمية للدولة، وتحديد قدرتها التنافسية مقارنة بالدول الأخرى. ويتكون ميزان المدفوعات من نوعين من الحسابات: الحساب الجاري، والحساب الرأسمالي والمالي.

الحساب الجاري

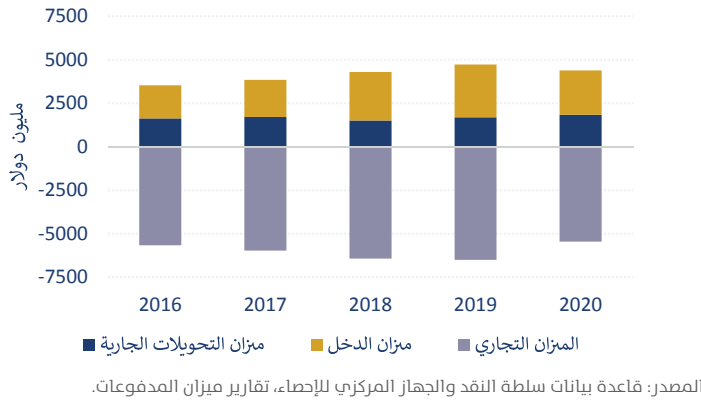
سجل رصيد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني

خلال العام 2020 عجزاً مقداره 1,072.6 مليون دولار^[19]، بانخفاض نسبته 39.7% عما كان عليه في العام 2019، ليشكل نحو 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 10.4% خلال العام السابق. ويعزى الانخفاض في هذا العجز إلى التراجع الكبير الذي طرأ على عجز الميزان التجاري السلعي نتيجة انخفاض الواردات السلعية مقابل ارتفاع الصادرات السلعية. وبشكل عام، يتكون الحساب الجاري من

[19] تجدر الإشارة إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قام بتعديل سلسلة بيانات الحسابات القومية للفترة 2004-2017، وهو ما ترتب عليه بعض التعديلات في سلسلة بيانات ميزان المدفوعات 2013-2018. وعليه، فالأرقام الواردة في هذا التقرير بشأن ميزان المدفوعات تختلف عن تلك الواردة في التقارير السابقة، لذا اقتضى التنويه.

أربعة حسابات فرعية: الميزان التجاري السلعي، والميزان التجاري الخدمي، وحساب الدخل، والتحويلات الجارية. وفيما يلي استعراض لأهم التطورات التي طرأت على هذه الحسابات خلال العام 2020.

شكل 2-3: الحساب الجاري الفلسطيني، 2016-2020

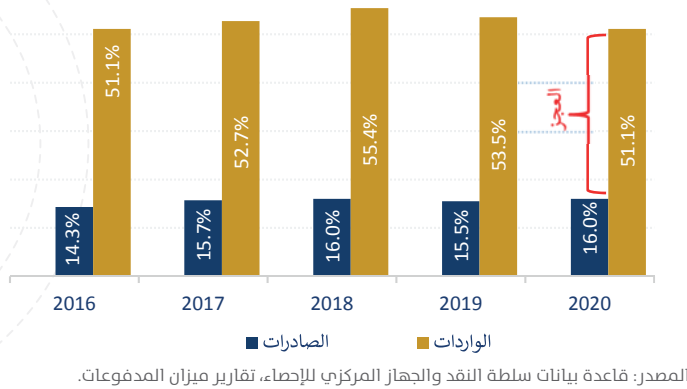


• الميزان التجاري

يعاني الميزان التجاري الفلسطيني من تشوهات هيكلية، مرتبطة بالمعوقات والقيود المفروضة على حركة التجارة الخارجية، والتي تسببت في عجز دائم ومزمن لهذا الحساب. وخلال العام 2020 انخفض العجز في الميزان التجاري بنحو 16.4% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى حوالي 4,452.3 مليون دولار، أو ما نسبته 35% من الناتج المحلي الإجمالي^[20]، مقارنة مع 38.0% في العام 2019.

ويعتبر العجز في الميزان التجاري المسبب الرئيس لعجز الحساب الجاري. فلا يزال الاتجاه العام للميزان التجاري، والسياسات المتبعة على نفس الوتيرة السابقة، من حيث عدم وجود سياسة واضحة لضبط وتنظيم الاستيراد وتقييد النمو المتسارع بها، مقابل نمو أقل حدة أوحى شبه ثابت في الصادرات الفلسطينية في ظل ضيق قاعدة الصادرات ومحدودية تنوعها وصغر حجمها مقارنة بحجم الواردات، إذ لا يتجاوز حجم الصادرات ثلث الواردات تقريباً.

شكل 3-3: العجز التجاري نسبة للناتج المحلي الإجمالي، 2016-2020



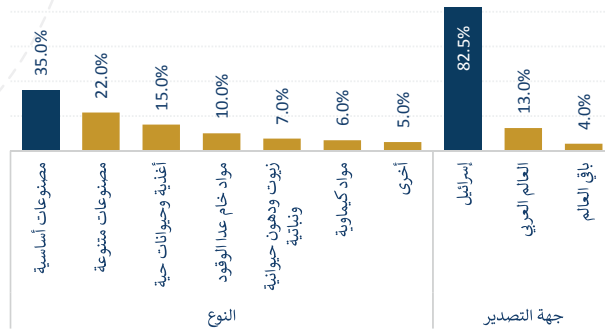
وبشكل عام، يعكس العجز في الميزان التجاري مواطن ضعف الاقتصاد وعدم قدرته على تلبية احتياجات السوق المحلي الأساسية، مما يدفعه إلى اللجوء للخارج لتوفير هذه الاحتياجات، وتحديدًا من إسرائيل التي تسمح لسلعها بالتدفق الحر إلى السوق الفلسطيني مقابل العديد من القيود التي تحد من نفاذ الصادرات الفلسطينية إلى السوق الخارجي. وفي استمرار هذا العجز علامة واضحة على ضعف الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة التي تعود سلباً على الاقتصاد. كما أن العجز في الميزان التجاري يرتبط بشكل أساسي بالعجز الكبير والمزمن في ميزان السلع

(الصادرات السلعية - الواردات السلعية)، الذي بلغ 2,602.0 مليون دولار، منخفضاً خلال العام 2020 بنحو 16.4%، مقارنة بالعام السابق، مشكلاً ما نسبته 26.9% من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعاً بانخفاض الواردات السلعية بنحو 12.2%، لتبلغ 6,375.8 مليون دولار، مقابل ارتفاع الصادرات السلعية بنحو 1.4%، لتبلغ 1,772.8 مليون دولار.

ويسيطر على هيكل الصادرات الفلسطينية عدد قليل من المجموعات السلعية، توزعت خلال العام 2020 بين مجموعة المصنوعات الأساسية (مصنوعات خشبية وورقية ومعدنية، ومنسوجات، وغيرها) التي استحوذت على نحو 35% من حجم هذه الصادرات، تلتها مجموعة المصنوعات المتنوعة (أثاث، ملابس، أحذية، وغيرها) بنسبة 22%، ثم الأغذية والحيوانات الحية بنسبة 15%، أما المواد الخام عدا الوقود فبلغت حصتها 10%، وزيوت ودهون حيوانية بنسبة 7%، والمواد الكيماوية بنسبة بلغت 6%، فيما شكلت الصادرات الأخرى حوالي 5% من إجمالي الصادرات السلعية. وكذلك الحال على المستوى السلعي، حيث يشير هيكل الصادرات إلى تركيز هذه

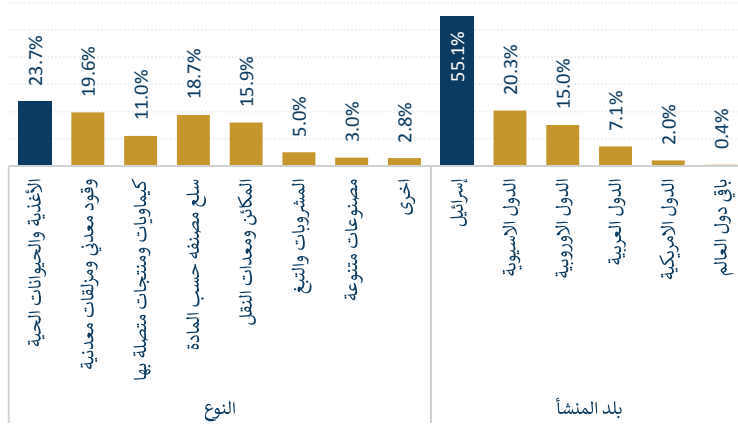
[20] يعزى اختلاف نسب العجز الواردة في هذا الفصل عن مثيلاتها الواردة في الفصل الأول إلى كون الثانية بالأسعار الحقيقية، في حين أن النسب الواردة في هذا الفصل بالأسعار الجارية.

شكل 3-4: الهيكل السلعي لأهم الصادرات واتجاهاتها، 2020



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير التجارة الخارجية.

الصادرات، مقابل 13% للعالم العربي (التجارة البينية)، فيما يتجه نحو 4% فقط من الصادرات الفلسطينية إلى بقية العالم. شكل 3-5: الهيكل السلعي لأهم الواردات ومصادرها، 2020



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير التجارة الخارجية.

حظيت الدول الآسيوية على 20%، والدول الأوروبية على 15%، والدول العربية (التجارة البينية) على 7% فقط، وحصلت الأمريكتين على 2%، بينما حظيت بقية الدول التي تربطها علاقات تجارية مع فلسطين على نسبة أقل من 1% من إجمالي الواردات السلعية. وتستحوذ عشر سلع مستوردة على نحو ثلث حجم الواردات السلعية، أهمها الطاقة (كهرباء، بنزين، سولار)، إضافة إلى الإسمنت، والسجائر، والأعلاف، والأدوية، والهواتف النقالة، وسبائك الحديد الصلب.

وتؤكد هذه البيانات مدى احتكار إسرائيل للعلاقة التجارية وسيطرة المنتج الإسرائيلي على السوق الفلسطيني، بحكم التبعية المباشرة وفي نفس الوقت ضعف العلاقة مع المحيط العربي. كما تؤكد من ناحية ثانية على قدرة السياسات الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية على التأثير المباشر في أداء الاقتصاد الفلسطيني، كونها المصدر الأساسي للسلع المستهلكة في السوق الفلسطيني، والطرف المتحكم بحركة البضائع والسلع من وإلى فلسطين، وفي نفس الوقت مدى الفائدة التي يحققها الاقتصاد الإسرائيلي من نظيره الفلسطيني، إذ يعد الاقتصاد الفلسطيني من بين المراكز المتقدمة للسوق الإسرائيلي ضمن الصادرات للخارج.

وعلى الجانب الآخر، فإن أداء ميزان الخدمات (صادرات الخدمات - واردات الخدمات) قد تأثر كثيراً بجائحة كورونا كون ميزان الخدمات الفلسطيني يعتمد في تكوينه على بندين رئيسيين: خدمات السفر والنقل، وهي من القطاعات الأكثر تضرراً. فالسياحة والنقل توقفت بالكامل جراء إغلاق المعابر الحدودية مع الأردن، وبقيت فقط مع إسرائيل خلال الجائحة. وبدا ذلك واضحاً من خلال تحقيق ميزان

[21] تعتبر واردات زيت الوقود، والبنزين، والغاز من بين أهم عشر سلع مستوردة وتحظى بنسبة 10% من حجم الواردات، بينما تحظى الطاقة على 9% من حجم الواردات.

الخدمات عجزاً بنحو 850.3 مليون دولار خلال العام 2020، بانخفاض بنحو 14.3% مقارنة بالعام السابق. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع واردات الخدمات بنسبة 17.5%، لتبلغ 1,571.4 مليون دولار، مقابل انخفاض صادرات الخدمات بنسبة 20.9%، لتبلغ 721.1 مليون دولار. وتمثل خدمات السفر المكون الأهم باستحوادها على 70% من إجمالي الصادرات، و60% من إجمالي الواردات الخدمية.

وبشكل عام تعزى ضخامة العجز التجاري (بشقيه السلعي والخدمي) إلى مجموعة من الأسباب، أهمها القيود والعقبات المفروضة من قبل الاحتلال ليس فقط على الإنتاج والتجارة، بل على مجمل النشاط الاقتصادي، والتي أضعفت الاقتصاد وحدثت من قدرته الإنتاجية والتنافسية، وعلى رأسها عدم القدرة على النفاذ واستغلال الموارد الطبيعية في المناطق المصنفة «مناطق C»، والقيود على حرية الحركة والنفاذ للأفراد والبضائع ورأس المال. إضافة إلى مجموعة العوامل الذاتية الداخلية، كعدم وجود استراتيجية وطنية فلسطينية بخصوص التجارة الخارجية، فالأولوية لزيادة الإيرادات الحكومية من التجارة، على اعتبار أن التجارة الخارجية أداة لتمويل الخزينة من خلال الاعتماد على الرسوم الجمركية، والضرائب، وفي نفس الوقت لا تحظى النفقات الاستثمارية والتطويرية بالأهمية المطلوبة من ناحية الإنفاق.

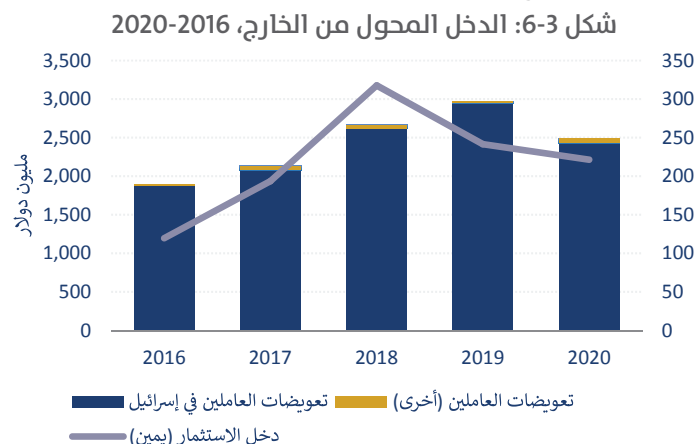
كما أن الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية والمعاملات التفضيلية التي حظيت بها فلسطين مع العديد من الدول الأجنبية والمجموعات الدولية لم يتم تفعيلها بالشكل الكافي، وبالتالي لم تسهم في تغيير واقع التجارة الخارجية الفلسطينية، أو تسهيل نفاذ المنتجات الفلسطينية إلى الخارج. وحتى الاتفاقيات الموقعة مع الدول العربية والدول الإقليمية لا تزال بحاجة إلى الكثير من العمل لتفعيلها، إذ يبدو أن الحركة التجارية مع هذه الدول غير قادرة على المنافسة مع مثيلاتها الأجنبية، وبالتالي فلم تحقق التجارة العمق العربي الذي كان يعول عليه. وفي المقابل، جعلت هذه العوامل مجتمعة من فلسطين سوقاً واسعاً لتصريف المنتجات الإسرائيلية، ولتحتل صادراتها إلى الاقتصاد الفلسطيني مركزاً متقدماً بين المجموعات الدولية.

ولتعديل وضع الميزان التجاري الفلسطيني يتوجب العمل على تسهيل بيئة الأعمال، وتقديم مختلف الحوافز للمنتج المحلي، وخصوصاً المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومواصلة البحث والنفاذ إلى أسواق جديدة، وتفعيل الاتفاقيات المتعددة والثنائية الموقعة مع العديد من الدول بغية الاستفادة من الإعفاءات والتسهيلات التي تتيحها هذه الاتفاقيات، بالتوازي مع رفع القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية في الأسواق الخارجية، والبحث الدائم عن توجهات ورغبات المستهلكين في الأسواق الخارجية.

وبالتالي فإن كل الإجراءات والسياسات، سواء من ناحية الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي أو من ناحية تعزيز العلاقة مع العمق العربي والدولي، قد تكون غير كافية ومحدودة الأثر، إن لم تتمكن فلسطين من إزالة القيود على التجارة الخارجية، والسيطرة على المعابر، الأمر الذي قد يتطلب تعديل أو إلغاء اتفاق باريس الاقتصادي، من أجل الوصول إلى القرار الاقتصادي المستقل والقدرة على صياغة سياساتنا وعلاقاتنا التجارية مع كل الجهات العربية والدولية بحرية مطلقة.

• الدخل المحول من الخارج

يمثل الدخل المحول من الخارج (تعويضات العاملين ودخل الاستثمار) أحد مصادر التمويل الأساسية لمواجهة العجز في الميزان التجاري، خاصة وأن هذا البند في الحالة الفلسطينية يتسم دائماً بالفائض. ورغم التراجع الذي شهده حساب الدخل خلال العام 2020 بنحو 16% مقارنة بالعام السابق، إلا أنه لا زال يحقق فائضاً

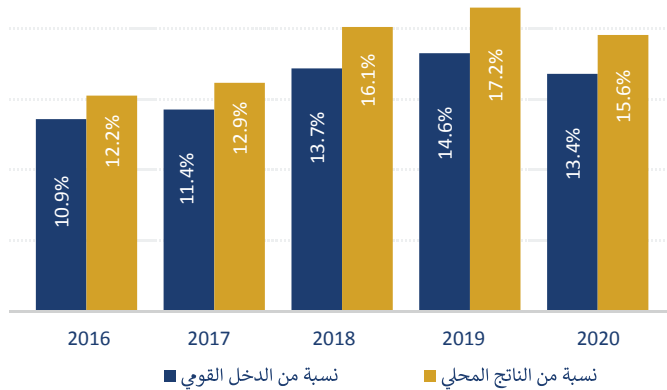


وبقيمة 2,545.8 مليون دولار، مشكلاً حوالي 16.4% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى الانخفاض في هذا الحساب إلى إجراءات الإغلاق التي فرضتها إسرائيل لمواجهة أزمة كورونا.

ويعتبر حساب الدخل ذا أهمية بالنسبة للميزان التجاري الفلسطيني، إذ ساهم هذا الحساب في تمويل ما يقارب 46.7% من عجز الميزان التجاري خلال العام 2020. مع العلم أن العائد على الاستثمارات الفلسطينية في الخارج (الاستثمار المباشر، واستثمار الحافظة، والاستثمارات

الأخرى) قد تراجع إلى 221.5 مليون دولار مقارنة بنحو 241.6 مليون دولار في العام السابق، إثر الانخفاض الذي طرأ على معدلات الفائدة في العديد من الدول خلال العام 2020.

شكل 3-7: تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2016-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

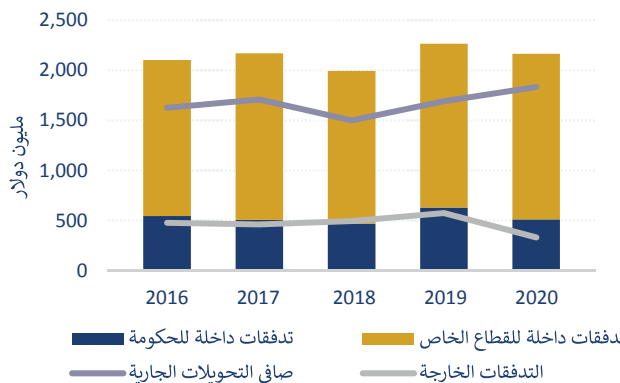
ويرتبط الفائض المتحقق في حساب الدخل بدرجة أساسية بتعويضات العاملين في إسرائيل (شكلت حوالي 95.6% من صافي الدخل المحول من الخارج خلال العام 2020). في حين ترتبط النسبة الباقية بالعائد على الاستثمارات الفلسطينية في الخارج، والذي يعتبر متديناً، نظراً لتدني مستويات الفائدة العالمية. وبالرغم من دور هذه التعويضات في تقليل عجز الحساب الجاري، إلا أنه لا يمكن التعويل عليها نظراً لعدم استدامتها، وارتباطها بالظروف السياسية والأمنية التي تحددها إسرائيل. فالفائض المتحقق من تعويضات/دخل العاملين في إسرائيل متذبذب تبعاً لعدد العمال ومتوسط الأجر اليومي ومتوسط عدد أيام العمل وسعر صرف الدولار مقابل الشيكل.

وعلى الرغم من أنه لا يمكن الاعتماد على حساب الدخل كمصدر ثابت في تقليل عجز الحساب الجاري، إلا أن لهذا الحساب أثر كبير في تنشيط الحركة التجارية الفلسطينية، وزيادة الطلب المحلي، وتمويل جزء من الاستهلاك، وامتصاص جزء ليس بقليل من البطالة في ظل ضيق السوق المحلي وعجزه عن استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل الفلسطيني. ويذكر في هذا السياق أن تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل شكلت خلال الفترة (2016-2020) حوالي 14.8% بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 12.8% من الدخل القومي الإجمالي.

• التحويلات الجارية

يشمل هذا البند جميع المبالغ (النقدية والعينية) الممنوحة لفلسطين، سواء للقطاع العام والحكومة الفلسطينية (دعم الموازنة)، أو للقطاع الخاص (تحويلات المهاجرين). وتشكل هذه التحويلات رافداً أساسياً لميزان المدفوعات، وتحظى بأهمية كبيرة، وبالأخص تحويلات القطاع الخاص نظراً لكونها الأساس الذي يعتمد عليه كمصدر ثابت في تخفيض عجز الحساب الجاري الفلسطيني، كونها مصدراً تمويلياً دون تكلفة، ولا تخضع للضغوط السياسية والاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للتحويلات الموجهة للحكومة، إضافة إلى كونها ممولاً أساسياً للعجز التجاري.

شكل 3-8: التحويلات الجارية، 2016-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

وقد شهد العام 2020 انخفاضاً في التدفقات الداخلة إلى فلسطين بنحو 4.5% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 2,164.7 مليون دولار، إلى جانب انخفاض التدفقات الخارجة من فلسطين بنحو 42.4%، لتبلغ 330.8 مليون دولار، مما أدى في المحصلة إلى ارتفاع صافي التحويلات الجارية بنحو 8.4% مقارنة بالعام 2019، لتصل إلى 1,833.9 مليون دولار. وقد مولت هذه التحويلات حوالي 33.6% من عجز الميزان التجاري، مقارنةً بنحو 26.0% في العام 2019. كما ساهمت في خفض نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 6.9%، مقابل 18.6% في حال استثنائها.

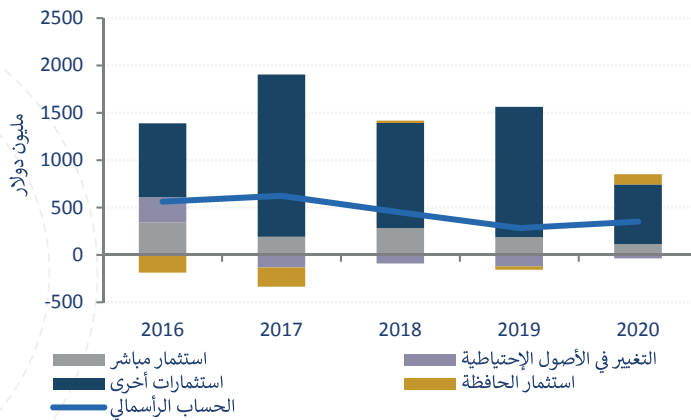
وتظهر أهمية هذه التحويلات للاقتصاد الفلسطيني باعتبارها مصدراً مهماً لدعم الاحتياطي الأجنبي، كما تسهم في تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات، وكذلك في إعالة أسر العاملين في الخارج مما ينعكس إيجاباً على مستوى معيشتهم، إضافة إلى مساهمتها في تنشيط القطاعات التجارية والحد من مشكلتي الفقر والبطالة. وبالتالي تسهم في توفير شبكة أمان اجتماعية للعائلات المتلقية لها، إلى جانب إسهامها في النمو الاقتصادي. وتتسم التحويلات الجارية، وخصوصاً تحويلات القطاع الخاص، بالاستمرارية ويغلب على تدفقها طابع الانتظام (وإن كانت تزداد في ظل أوضاع سياسية واقتصادية مضطربة، وتتباطأ مع الانفراج السياسي والاقتصادي) كونها ترسل من قبل المغتربين لمساعدة ذويهم في مواجهة الأزمات المعيشية وتأمين حاجاتهم الأساسية كالتعليم والسكن والعلاج والغذاء.

ويمكن تعظيم الفائدة المرجوة من التحويلات الشخصية، إذا ما تم إيلاؤها الاهتمام الكافي، من حيث التنظيم والتجميع، كما تفعل غالبية الدول، خاصة وأنها قد تشكل البديل الحقيقي للمنح والمساعدات الدولية، كونها مصدر تمويل مجاني دون تكلفة للاقتصاد، وبعيدة عن الضغوط السياسية والإملاءات، فضلاً عن دورها في زيادة الاستثمار المباشر، ودعم السيولة، وتمويل القطاع الخاص، وتوسيع قاعدة الودائع لدى الجهاز المصرفي.

الحساب الرأسمالي والمالي

حقق الحساب الرأسمالي والمالي (شاملاً الأصول الاحتياطية) فائضاً مقداره 1,166.9 مليون دولار خلال العام 2020، وبالرغم من

شكل 3-9: مكونات الحساب المالي والرأسمالي، 2016-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

تحقيق هذا الفائض، إلا أنه تراجع بنحو 31% مقارنة بالعام 2019، ليشكل نحو 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى السبب الأساسي في هذا الانخفاض إلى التراجع الملحوظ في الحساب المالي (بنسبة 42%)، ليصل إلى 814.9 مليون دولار، جراء انخفاض الأصول الخارجية تحديداً بند العملة والودائع في الخارج (بنسبة 65%) ليصل إلى 296 مليون دولار. وكذلك انخفاض الاستثمار المباشر بنسبة 40% ليصل إلى 113 مليون دولار. أما بالنسبة للحساب الرأسمالي، فقد ارتفع بنسبة 23.8% مقارنة بالعام السابق. وفي المحصلة، وفي أمر ملفت استطاع الحساب المالي والرأسمالي (شاملاً الأصول الاحتياطية) تمويل الحساب الجاري بشكل كامل خلال العام 2020.

ويذكر بهذا الشأن، أن الأصول الاحتياطية لسلطة النقد قد ارتفعت خلال عام 2020 بمقدار 37.2 مليون دولار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 120.5 مليون دولار في العام 2019. وتعكس هذه الأصول محصلة الميزان الكلي في ميزان المدفوعات، ومقدار التمويل في الميزان ككل، نظراً لعدم وجود عملة وطنية ومصادر تمويل أخرى للاقتصاد الفلسطيني.

استدامة الحساب الجاري

تسهم المؤشرات الخاصة بتحليل ودراسة استدامة الحساب الجاري في تقييم السياسات الاقتصادية المتبعة في الدولة، ورصد التطورات الحاصلة في العلاقات البينية فيما بين البلدان، وقياس تنافسيتها. ويعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات الخاصة بتحليل مدى استدامة الحساب الجاري، إذ يظهر التحليل السابق، أن العجز المزمّن في الميزان التجاري هو أحد أهم العوامل المؤثرة في القدرة على استدامة الحساب الجاري، حيث يعاني الاقتصاد الفلسطيني من ارتفاع الواردات بشكل كبير وملحوظ مقارنة بحجم الصادرات السنوية. فقد شكلت الصادرات نحو 31.4% من الواردات خلال العام 2020، مقارنة بنحو 29% في العام السابق، وهو ما يشير إلى مشاكل هيكلية وبنوية تتعلق بالقدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني والمنتجات المحلية، ويعد مؤشراً على عدم القدرة على استدامة الحساب الجاري. وفي هذا الإطار فقد بلغ متوسط نسبة العجز في الميزان التجاري حوالي 37.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2016 - 2020، وهي نسبة مرتفعة نسبياً وتؤثر سلباً في استدامة الحساب الجاري.

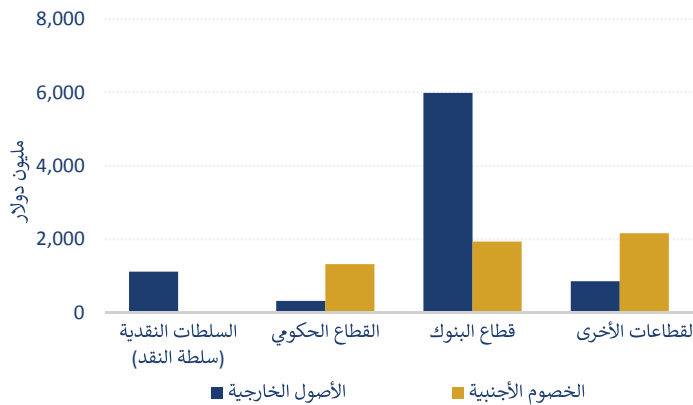
ومن مؤشرات استدامة الحساب الجاري، نسبة الادخار القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ أن انخفاض هذه النسبة يشير إلى تراجع في القدرة على استدامة الحساب الجاري. وقد ارتفعت هذه النسبة في الحالة الفلسطينية إلى نحو 15.5% خلال العام 2020 مقارنة بنحو 7.9% خلال العام السابق، وبالرغم من هذا الارتفاع، إلا أنها ما تزال منخفضة مقارنة بالدول الأخرى. ويمثل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أحد مؤشرات استدامة الحساب الجاري، فانخفاض هذه النسبة يشير إلى تراجع في القدرة على الاستدامة. ولم تتجاوز نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي 2.2% في أحسن حالاتها خلال الفترة 2016 - 2020، وهي نسبة متدنية جداً، وتدل على عدم استدامة في الحساب الجاري. كذلك أيضاً فإن مؤشر كفاية الاحتياطيات (نسبة تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات الشهرية) متدنٍ جداً، ولا تكاد تصل هذه النسبة إلى الشهر. وعلى العكس من ذلك يظهر مؤشر الدين الخارجي وخدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات، والذي بلغ نحو 82% في فلسطين وهي نسبة مقبولة إلى حد ما. وبشكل عام تشير هذه المؤشرات إلى ضعف قابلية استدامة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

ويضاف إلى ذلك العجز المزمّن والهيكل في مالية الحكومة والذي يؤثر بشكل مباشر وسلب على استدامة الحساب الجاري، إذ أن عدم قدرة الحكومة على سداد الالتزامات المترتبة عليها وتراكم المتأخرات يزيد من فجوة الادخار الحكومي والتي بدورها تزيد من عجز الحساب الجاري، علماً أن فجوة الادخار الخاص نادراً ما كانت أحد مسببات العجز الجاري في ميزان المدفوعات. كذلك تتأثر استدامة الحساب الجاري بضعف التمويل للقطاعات الاقتصادية المنتجة (خاصة القطاع الزراعي، والصناعي)، عدا عن ضعف الابتكار، والتكنولوجيا، والبحث والتطوير التي تعتبر محركات حقيقية للتنافسية في الوقت الحالي.

ويظهر من خلال هذا التحليل للحساب المالي في ميزان المدفوعات الفلسطيني، أن عجز هذا الحساب قد تم تمويله بالسحب من الأصول الخارجية للجهاز المصرفي الفلسطيني والمنح الرأسمالية (مؤل البندين أكثر 100% من عجز الحساب الجاري في العام 2020)، في حين بلغت نسبة تمويل الاستثمار المباشر نحو 11.2% من العجز. أما الاقتراض الخارجي في فلسطين فلا يستخدم غالباً لمعالجة عجز الحساب الجاري، وإنما لتمويل بعض النفقات الجارية، وتحديد الرواتب، مع العلم أن أغلب هذا الدين يصنف طويل الأجل. كما أن التمويل باستخدام الأصول الاحتياطية لسلطة النقد ليس له تأثير في ظل الوضع الحالي.

وضع الاستثمار الدولي

شكل 3-10: وضع الاستثمار الدولي لفلسطين، 2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

أشارت نتائج وضع الاستثمار الدولي للعام 2020 إلى استمرار التفاوت بين أرصدة استثمارات الاقتصاد الفلسطيني الموظفة خارج فلسطين وأرصدة الاستثمارات الأجنبية الموظفة في الاقتصاد الفلسطيني (الأصول الخارجية - الالتزامات الأجنبية)، بقيمة بلغت 2.9 مليار دولار. فعلى جانب الأصول، بلغت أصول الاقتصاد الفلسطيني الموظفة في الخارج حوالي 8.3 مليار دولار، منها نحو 72.2% (حوالي 6.0 مليار دولار) تعود للقطاع المصرفي (أرصدة المصارف في الخارج، والنقد في الصندوق، واستثمارات الحافظة للمصارف في الخارج)، وحوالي 13.5% (1.1 مليار دولار) لسلطة النقد (ودائع في الخارج، واستثمارات حافظة في الخارج، والأصول الاحتياطية)، ثم القطاعات الأخرى (قطاع الشركات المالية غير المصرفية وقطاع الشركات غير المالية، وقطاع المؤسسات الأهلية، وقطاع الأسر المعيشية) بنسبة 10.4% (0.9 مليار دولار)، فيما وصلت الأصول الخارجية للقطاع الحكومي إلى حوالي 3.9% (0.3 مليار دولار) من إجمالي أرصدة الاستثمارات الفلسطينية في الخارج.

أما في جانب الخصوم (الالتزامات)، فقد بلغت أرصدة غير المقيمين المستثمرة في الاقتصاد الفلسطيني حوالي 5.4 مليار دولار أمريكي، منها نحو 39.9% (بقيمة 2.2 مليار دولار) تعود للقطاعات الأخرى، و35.7% (1.9 مليار دولار) تعود للمصارف (استثمارات مباشرة، واستثمارات حافظة، وودائع غير مقيمين)، ثم 24.4% (1.3 مليار دولار) عبارة عن التزامات خارجية على الحكومة (الدين الخارجي).

الفصل الرابع
القطاع المالي
الفلسطيني

الجزء الأول: سلطة النقد الفلسطينية

نظرة عامة

شهد العام 2020 أحداثاً استثنائية تطلبت من سلطة النقد إجراءات وتدابير استثنائية واستباقية، فمع انتشار جائحة كورونا وتزامنها في مرحلة لاحقة مع أزمة إيرادات المقاصة، وما ترتب عليهما من آثار اقتصادية واجتماعية وصحية طالت مختلف شرائح المجتمع وقطاعات الاقتصاد، بادرت سلطة النقد إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاستثنائية لدعم السيولة من جهة، وضمان استمرارية عمل القطاع المصرفي وتعزيز استقراره من جهة ثانية.

وقد نجحت سلطة النقد، بالرغم من الظروف التي سادت، في تسجيل العديد من الإنجازات، سواء على المستوى الداخلي، أو على مستوى القطاع المصرفي، والشمول المالي، وتعزيز استخدام التقنيات المالية وتشجيع أدوات الدفع الإلكتروني، وتعميق روابط القطاع المصرفي الفلسطيني مع محيطه الإقليمي والدولي. ويسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على أبرز هذه الإنجازات والتطورات التي شهدتها العام 2020.

أحداث وإجراءات وتدابير استثنائية واستباقية

في خضم أزمة كورونا والمقاصة وما نجم عنهما من ظروف وأوضاع صعبة، وجدت سلطة النقد نفسها ملزمة بالقيام بمجموعة من الإجراءات الاستثنائية والاستباقية، بهدف المواءمة بين ضمان سلامة واستمرارية عمل المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر (المصارف، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، والصرفيين، وشركات خدمات الدفع الإلكتروني)، والاستمرار في تقديم مختلف الخدمات المصرفية لجمهور المواطنين من جهة، والتخفيف من الأضرار التي لحقت بالمواطنين وقطاع الأعمال، ودعم مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية والمحافظة على استمراريتهما من جهة ثانية.

فقد بدأت سلطة النقد هذه الخطوات على المستوى الداخلي، بتفعيل فريق إدارة الأزمات وخطط استمرارية العمل. واعتبر الفريق في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات أولاً بأول، وتقييم الوضع بالتعاون والتنسيق المكثف مع مختلف الجهات ذات الاختصاص (وزارة الصحة والجهات الحكومية والأمنية) والتوصية بالقرارات والإجراءات المناسبة. كما عملت كافة دوائر سلطة النقد بشكل ينسجم مع الأزمة وخطط ووسائل الاستجابة في حال تطور الوضع وصولاً للسينايويوات الأكثر تعقيداً، وذلك بهدف التخفيف من أثر هذه الأزمات على الموظفين من جهة، وضمان استمرار العمليات الحرجة لسلطة النقد من جهة ثانية.

أما على المستوى الخارجي (الاقتصاد المحلي)، ورغم أن قدرة سلطة النقد على التدخل تعتبر محدودة مقارنة بما قامت به البنوك المركزية الأخرى في ظل عدم وجود عملة وطنية، وعدم توفر كامل أدوات السياسة النقدية، إلا أن سلسلة الإجراءات التي قامت بها قد عملت بلا شك على التخفيف من آثارها تين الأزميتين، سواء بتمويل الحكومة وتمكينها من معالجة الاختلالات المالية الناتجة عن أزمة إيرادات المقاصة، أو بتوفير السيولة المطلوبة للمؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها، أو بتوفير تمويل بشروط وتكاليف ميسرة لأنشطة وقطاعات الاقتصاد المختلفة (برنامج استدامة) وغيرها من الإجراءات.

فمنذ البدايات الأولى لانتشار جائحة فيروس كورونا في فلسطين، سارعت سلطة النقد إلى إصدار سلسلة من التعليمات الاستثنائية والاستباقية، التي ركزت بشكل أساسي على دعم السيولة في الاقتصاد وضخ سيولة إضافية لمقابلة أية التزامات طارئة، بما في ذلك دعم احتياجات السيولة لدى المصارف نفسها، وسداد المستحقات البنكية والقروض، إلى جانب التعليمات التي تناولت آليات معالجة تداول الشيكات، وتوجيه الائتمان للمشاريع الإنتاجية والمشاريع العاملة في مجال الصحة، والمشاريع المتضررة من الجائحة^[22].

[22] أصدرت سلطة النقد خلال العام 2020 ما يزيد على 40 تعميماً للمصارف، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، والصرفيين، وشركات خدمات الدفع الإلكتروني، تعالج مختلف الجوانب المتعلقة بالعمل المصرفي. ولمزيد من المعلومات بشأن هذه التعليمات يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لسلطة النقد www.pma.ps.

ففي مجال دعم وتوفير السيولة، قامت سلطة النقد بضخ السيولة في الاقتصاد من خلال المصارف المرخصة، لتمكينها من توفير الاحتياجات التمويلية، للقطاعين العام والخاص على حد سواء، وبما يدعم النشاط الاقتصادي. وذلك من خلال:

1. ضخ سيولة إضافية في السوق تُقدر بحوالي 1.5 مليار دولار على الأقل، من خلال تأجيل أقساط القروض الشهرية لكافة المقترضين للشهور الأربعة الأولى من الجائحة (آذار - حزيران)، وللقطاع السياحي لمدة ستة شهور. وفي مرحلة لاحقة تم تمديد تأجيل الأقساط للفئات والقطاعات المتضررة حتى نهاية العام 2020، وذلك لتمكين المواطنين وأصحاب المشاريع من استخدام السيولة لتغطية المصاريف الطارئة وتعويض النقص الحاصل بسبب الإغلاقات وفقدان مصادر الدخل.

2. دعم احتياجات السيولة لدى المصارف بقيمة تجاوزت 1.9 مليار شيكل، استخدمت بشكل كلي أو جزئي لتوفير التمويل المطلوب للحكومة.

3. ضخ ما يقارب 100 مليون دولار إضافية في السوق من خلال تخفيض متطلبات السيولة النقدية بنسبة 1%.

4. دعم استقرار المصارف الإسلامية لمواجهة آثار تأخر استرداد الأقساط المستحقة على الحكومة والموظفين، وذلك بدعم سيولتها بحوالي 50 مليون دولار أمريكي.

تلبية احتياجات كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من السيولة النقدية، وبكافة العملات، وذلك للحيلولة دون ارباك الشارع بسبب شح النقدية.

كما تضمنت الإجراءات والتدابير الاستثنائية التي اتخذتها سلطة النقد، التدخل للمرة الأولى وبشكل مباشر من خلال استخدام إحدى أدوات السياسة النقدية لضخ سيولة إضافية لدعم وتحفيز الاقتصاد والعودة به إلى مسار التعافي والنمو، وذلك من خلال إطلاق برنامج استدامة في شهر أيار 2020، لتوفير تمويل بقيمة 300 مليون دولار من خلال المصارف، لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة، بشروط وتكاليف ميسرة، بحيث لا تتجاوز تكلفة الإقراض في هذا البرنامج 3% متناقصة (أقل تكلفة إقراض موجودة في فلسطين)، وبفترة سماح تصل إلى 12 شهر، وتمتد للمنشآت السياحية على وجه التحديد إلى 24 شهراً. وبشكل عام يهدف هذا البرنامج إلى:

- تمكين المشاريع المتضررة من الجائحة من الحصول على التمويل اللازم لتغطية نفقاتها التشغيلية الطارئة الناجمة عن تراجع الأداء الاقتصادي جراء الظروف والأوضاع الصعبة التي أحدثتها الجائحة الصحية، إلى جانب دعم رأس المال العامل والاستمرار في دفع وتسديد رواتب وأجور العاملين وبالتالي تمكينهم من الاستمرار في العملية الإنتاجية والدورة الاقتصادية وتقديم الخدمات.
- المساهمة في استدامة عمليات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الذي يستحوذ على الغالبية العظمى من المنشآت العاملة في الاقتصاد الفلسطيني.
- المساهمة في استعادة النشاط الاقتصادي وإعادة الاقتصاد إلى مسار التعافي والنمو.

وفي نهاية العام 2020، قرر مجلس إدارة سلطة النقد تمديد العمل في برنامج استدامة، من أجل إتاحة المجال أمام المزيد من المنشآت المتضررة للاستفادة منه^[23]. وشملت الإجراءات التي قامت بها سلطة النقد لتوفير السيولة في السوق تخفيض نسبة التوظيفات الخارجية^[24]، بهدف تشجيع الاستثمار في الاقتصاد المحلي. إلى جانب منح حوافز إضافية للمصارف التي ترغب في الاستثمار في شركات ناشئة، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، والطاقة المتجددة، والزراعة، والمشاريع الريادية وغيرها.

كما شملت سلسلة الإجراءات والتدابير الاستثنائية التي اتخذتها سلطة النقد العديد من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى جمهور المواطنين، وذلك من خلال إلزام المصارف بما يلي:

[23] كما قرر مجلس إدارة سلطة النقد في بداية العام 2021 تحويل برنامج استدامة من برنامج مؤقت لمواجهة الجائحة الصحية وأثارها، إلى برنامج دائم تحت مسمى صندوق استدامة، للمساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي، من خلال استهداف أنشطة وقطاعات اقتصادية جديدة لم تكن مستهدفة في البرنامج المؤقت، وإتاحة المجال أمام المزيد من مشاريع الأعمال للاستفادة منه، خاصة تلك العاملة في مجالات التعليم والصحة والتحول الرقمي، ومنتهية الصغر. وتسعى سلطة النقد في الوقت الراهن إلى جذب مزيد من الأموال لضخها من خلال هذا الصندوق بهدف المساهمة بصورة أكبر وأعمق في دعم الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتوجيه الائتمان بما يتوافق مع الرؤية الحكومية للتنمية.

[24] تعليمات رقم (1/2020) بشأن «التوظيفات الخارجية»، والتي تركز على التدابير التي يجب على المصارف أخذها بشأن تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بتوظيف الأموال خارج فلسطين. إضافة إلى وضع وتحديد سقف لهذه التوظيفات، بحيث لا تزيد عن 40% من إجمالي الودائع حتى نهاية آذار 2020، على أن يتم خفضها إلى 35% حتى نهاية آذار 2021، ثم إلى 30% حتى نهاية آذار 2022، وإلى 25% حتى نهاية آذار 2023. مع بيان عناصر ومكونات بسط ومقام هذه النسبة.

- توجيه الائتمان الجديد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة ومنح سقوف ائتمانية مؤقتة للعملاء بما يساهم في الحفاظ على استمرارية دورة الأعمال.
- توفير ائتمان مباشر لقطاع الخدمات الصحية، وتوجيه المبالغ المخصصة للمسؤولية الاجتماعية لدعم قطاع الخدمات الصحية والمساهمة في الحد من انتشار الوباء^[25].
- تخفيف وتسهيل إجراءات جدولة القروض وإعادة هيكلتها، بما يتضمن إعفاء المقترض من الدفعة المقدمة، وإعفائه من أية رسوم أو عمولات مقابل الجدولة.
- إعفاء الخدمات المصرفية الإلكترونية وخدمات الصراف الآلي من العمولات والرسوم للأشهر الستة الأولى من الجائحة قابلة للتمديد.
- تسهيل عملية دفع رواتب موظفي القطاع العام خلال الأزمة الصحية، وعدم خصم أقساط القروض.
- دعوة المواطنين للاستفادة من نظام المفتاح الوطني (194) لمنع حدوث أي تراحم عند أجهزة الصراف الآلي حفاظاً على صحتهم. ويعمل نظام المفتاح الوطني على ربط كافة أجهزة الصراف الآلي التابعة للمصارف العاملة في فلسطين ضمن شبكة موحدة، تتيح للمواطنين الاستفادة من كافة الصرافات الآلية بغض النظر عن المصرف وحساب المواطن ودون أية عمولات.
- أما على مستوى حركة الشيكات، فقد اتخذت الإجراءات التالية:
- تعليق تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة والعملاء المتضررين من الجائحة على نظام الشيكات المعادة خلال الأربعة شهور الأولى من الجائحة.
- إلغاء عمولة الشيكات المعادة.
- تسهيل إجراءات منح تسهيلات مؤقتة للشركات والأفراد بغرض تسديد قيمة الشيكات المسحوبة عليهم.
- تمديد حقوق إعادة الشيكات لخمسة أيام عمل من تاريخ تقديمها لغرفة المقاصة، بدلاً من ثلاثة أيام، مع إعادة العمل في غرف المقاصة كالمعتاد اعتباراً من 12 نيسان 2020، وبما يشمل فترة إعادة الشيكات.
- تخفيض عدد دفاتر الشيكات الممنوحة للعملاء، وخاصة الأفراد، لمنع إساءة الاستخدام والحد من تفاقم مشكلة الشيكات المعادة. وفي سياق معالجة هذه المشكلة، تم تعديل الفترة الزمنية المقررة بفترات لإعادة الشيكات المعادة على حساب العملاء والمحددة بثلاثة أشهر، لتصبح سنة كاملة من تاريخ إعادة أول شيك على حساب العميل، على أن يتم تصنيف العملاء بناءً على جميع الشيكات المعادة خلال العام الواحد ولجميع فئات التصنيف اعتباراً من 2021/1/1.
- السماح للمواطنين المصنفين على نظام الشيكات المعادة وفق التصنيف (D و C) بإجراء تسوية رضائية استثنائية للشيكات المعادة على حساباتهم وتعديل تصنيفهم حسب الأصول، وذلك اعتباراً من 2021/1/1 وحتى 2021/3/31. وتتيح هذه التسوية للمصنف القيام بتسوية رضائية استثنائية لتعديل تصنيفه لمرة واحدة فقط.

صندوق 2: صندوق استدامة - صندوقاً دائماً لتشجيع النمو الاقتصادي

- استخدمت سلطة النقد في إطار تعاملها مع جائحة كورونا، مفهوم التيسير الكمي لأول مرة في منتصف العام 2020 من خلال توفير تمويل للمصارف بقيمة 300 مليون دولار ضمن برنامج استدامة، من أجل إعادة إقراضه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الجائحة. وقد نجحت سلطة النقد في تحقيق مجموعة من الأهداف خلال هذه المرحلة يمكن تلخيصها بالآتي:
- بلغ عدد المشاريع المستفيدة فعلياً من هذا البرنامج 359 مشروعاً، توزعت ما بين مشاريع متوسطة الحجم بنسبة 44%، تلاها مشاريع أخرى بنسبة 32%، ثم المشاريع الصغيرة بنسبة 17%، وأخيراً المشاريع المتناهية الصغر التي حظيت بحوالي 7% من إجمالي التمويل الممنوح.

[25] تجدر الإشارة إلى أن القطاع المصرفي قد أسهم بدور ريادي في مجال المسؤولية المجتمعية خلال العام 2020، حيث بلغ إجمالي المساهمة المجتمعية لهذا القطاع حوالي 8.4 مليون دولار، نفذت لدعم قطاعات مجتمعية عدة بالتعاون مع 372 مؤسسة شريكة. لمزيد من المعلومات بشأن تفاصيل هذه المساهمات، أنظر البيان الصحفي الصادر عن جمعية البنوك في فلسطين بتاريخ 27/4/2021.

- تعددت طبيعة النشاط الذي تمارسه المشاريع المستفيدة، وكان على رأسها الأنشطة التجارية بنصيب 42%، ثم الأنشطة الصناعية بنحو 18%، والأنشطة السياحية بنسبة 15%، والأنشطة الخدمية بنحو 10%، وأنشطة الإنشاءات والمقاولات بحوالي 9%، في حين كان نصيب أنشطة التعليم والزراعة حوالي 6% من إجمالي التمويل الممنوح.
 - نظراً لما تتمتع به محافظة رام الله والبيرة من تركيز في الأنشطة الخدمية والتجارية، فقد حظيت بنصيب وافر من التمويل وبنسبة 35%، تلاها محافظة نابلس بنحو 14%، ومحافظة الخليل بنحو 11%، باعتبارهما محافظات التركيز الصناعي، ثم محافظتي جنين وبيت لحم بنصيب 10% لكل منهما، ومحافظة سلفيت بنسبة 7%، ومحافظتي طولكرم وأريحا بنسبة 4% لكل منهما، في حين حظيت بقية المحافظات الأخرى بحوالي 5% من إجمالي التمويل الممنوح.
- وفي المحصلة، نجحت هذه المرحلة من البرنامج في المحافظة على استدامة العديد من المشاريع وتغطية مصاريفها التشغيلية، والمحافظة على رأسمالها العامل البالغ حوالي 350 مليون دولار. كما نجحت كذلك في المحافظة على استمرارية عمل العاملين فيها والبالغ عددهم حوالي 13 ألف عامل، وعدم انضمامهم إلى صفوف العاطلين عن العمل.
- وفي مطلع شهر أيار 2021 أطلقت سلطة النقد المرحلة الثانية من برنامج استدامة، والذي تميز بكونه برنامج دائم للتمويل، تتعدى أهدافه مساعدة المشاريع المتضررة من الجائحة الصحية، إلى تشجيع النمو الاقتصادي، من خلال توفير تمويل بقيمة 435 مليون دولار أمريكي، لمختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، بشروط وتكاليف ميسرة. عدا عن إطالة مدة القرض من 36 شهراً (كما في المرحلة الأولى) إلى 48 شهراً، مع فترة سماح تصل إلى 12 شهراً، ورفع السقف الائتمانية لمجموعة من القطاعات.
- وقد حظي قطاع المنشآت متناهية الصغر بأهمية خاصة ضمن المرحلة الثانية من البرنامج، إذ تم تخصيص مبلغ 10 ملايين دولار لهذه الفئة بدون فوائد، وبحد أقصى 10,000 دولار للقرض الواحد، مما يعني أن هناك على أقل تقدير حوالي 1,000 مشروع محتمل من المشاريع المتناهية الصغر يمكنه الاستفادة من هذه الفرص التمويلية، دون أن يترتب عليها أية فوائد / هامش أرباح. وقد ساهمت الحكومة في توفير ضمان يصل إلى حوالي 70% من قيمة القروض الممنوحة للمشاريع متناهية الصغر.
- ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه المرحلة، وكما في المرحلة الأولى من البرنامج، لا تستهدف توفير التمويل الشخصي للأفراد، والمؤسسات الحكومية أو شبه الحكومية، وتمويل شراء الأسهم، وتمويل شراء الأراضي والعقارات والمضاربة بها، والتسهيلات خارج فلسطين، وتسديد التسهيلات المتعثرة أو إعادة جدولة التسهيلات القائمة.

أهداف المرحلة الثانية

صممت سلطة النقد المرحلة الثانية من برنامج استدامة لتخدم مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، التي تتجاوز معالجة آثار الأزمة الصحية، إلى العودة بالاقتصاد إلى مسار التعافي، وخلق فرص عمل جديدة، وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام بشكل يتوافق مع توجهات الحكومة الاقتصادية، المتمثلة في دعم الشباب، والرياديين، وتمكين النساء، والاستثمار في الاقتصاد الاجتماعي والقطاعات الاقتصادية المنتجة، والاندماج في الاقتصاد الرقمي، والطاقة المتجددة.

وتضمنت هذه المرحلة خمسة برامج تمويلية أعدت خصيصاً لتخدم مجموعة من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة، إضافة إلى برنامج آخر صمم خصيصاً لمؤسسات الإقراض المتخصصة، لتمكينها من تمويل المشاريع الصغيرة والمشاريع متناهية الصغر. وبشكل عام يهدف البرنامج في مرحلته الثانية إلى التعافي من آثار الجائحة وتشجيع النمو الاقتصادي من خلال استهداف مجموعة من القطاعات الاقتصادية، ممثلة بقطاع المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، والقطاع الصحي، وقطاع التعليم الإلكتروني، والتحول الرقمي.

مزايا تفضيلية

تمتاز برامج التمويل في المرحلة الثانية بكونها ذات تكاليف وشروط ميسرة على مستوى التكلفة وآليات السداد، فبالإضافة إلى كون هذه البرنامج الأقل تكلفة في فلسطين (3% سنوياً متناقص)، فقد تم إعفاء المقترضين ضمن برنامج تمويل المشاريع متناهية الصغر من هذه التكلفة. كما تم إعفاء الائتمان الممنوح لمؤسسات الإقراض المتخصصة والمشاريع متناهية الصغر من عمولة 0.5% التي يستوفيهها المصرف لمرة واحدة فقط. كما يُسمح للمصرف بإعادة هيكلة التسهيلات الممولة من هذه المرحلة في حال منحت لفترات أقل من الحد الأدنى (فترة التمويل، وفترة السماح). وكذلك يُسمح للمصرف تطبيق سياسته التسعيرية على القروض غير المنتظمة بالسداد واستيفاء فوائد التأخير على الأقساط المستحقة بحد أقصى 2%، شريطة تضمين ذلك في عقد القرض. علاوة على ذلك، يُسمح للمقترض سداد التمويل قبل موعد الاستحقاق الأصلي، مع حق المصرف باحتساب عمولة السداد المبكر.

سقوف التمويل المتاح

صُممت سقوف التمويل في المرحلة الثانية من البرنامج لتراعي حاجة المشروع وتأثيره الاقتصادي، وذلك على النحو التالي:

البرنامج	سقف التمويل المتاح للقرض الواحد (دولار)	الفائدة	حجم المحفظة الكلي (دولار)
برنامج المشاريع متناهية الصغر	بحد أقصى 10 آلاف	لا توجد فوائد / هامش ربح	10 ملايين
برنامج التعافي وتشجيع النمو الاقتصادي	المشاريع الصغيرة جداً	بحد أقصى 50 ألف	225 مليون
	المشاريع الصغيرة	بحد أقصى 100 ألف	
	المشاريع المتوسطة	بحد أقصى 150 ألف	
	المشاريع الأخرى	بحد أقصى 300 ألف	
بقية البرامج (الصحة / التعليم الإلكتروني / التحويل الرقمي)	لا يوجد سقف في منح التمويل للمنشآت العاملة في هذه القطاعات، لكن يشترط توفير المستندات المعززة	3% سنوياً (متناقص)	200 مليون

وقد استندت سلطة النقد في تصنيف المنشآت على عاملين أساسيين: مستوى التوظيف، وحجم المبيعات، وفق الجدول التالي:

نوع المنشأة	عدد العمال	معدل المبيعات (الدولار)
المنشآت متناهية الصغر	4 عمال فأقل	لا يزيد عن 100 ألف
المنشآت الصغيرة جداً	5 - 9 عمال	لا يزيد عن 200 ألف
المنشآت الصغيرة	10 - 19 عامل	لا يزيد عن 500 ألف
المنشآت المتوسطة	20 - 49 عامل	لا يزيد عن 2 مليون
المنشآت الكبيرة	50 عاملاً فأكثر	يزيد عن 2 مليون

شروط الاستفادة من التمويل

بهدف ضمان تحقيق الأهداف المرجوة من هذه المرحلة من البرنامج، يشترط فيمن يرغب في الحصول على التمويل أن يكون فلسطينياً، وأن يُستغل هذا التمويل حصراً في فلسطين، وبما يساهم في خلق فرص عمل جديدة والحفاظ عليها، وتمويل رأس المال العامل أو النفقات التشغيلية للمشروع، أو تأسيس مشاريع جديدة، أو شراء المواد وغيره. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون المشروع رسمياً منظماً، أو مسجلاً رسمياً لدى الدوائر المختصة، أو لدى غرف التجارة، أو يمتلك ملفاً ضريبياً، وأن يكون التمويل على شكل قرض أو تمويل بصيغة إسلامية، بالإضافة إلى وجوب حصول المشروع أو المقترض على تصنيف ائتماني مقبول.

المصادر:

سلطة النقد الفلسطينية، تعليمات سلطة النقد رقم 8/2021، بشأن صندوق استدامة لتوفير التمويل للقطاعات الاقتصادية، أيار 2021.

أولت سلطة النقد اهتماماً خاصاً لموضوع التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها الذكية، بما فيها العملة الرقمية، والدفع، والتأمين، والبنوك، والتجارة الإلكترونية، لما لها من دور فعال في تحسين مستويات الشمول المالي من جهة، وباعتبارها الحل الأكثر فعالية لمواجهة العقبات السياسية والمالية (أو الصحية) في ظل الواقع الذي تعيشه فلسطين من جهة ثانية، وخصوصاً في الأماكن أكثر تضرراً من إجراءات الاحتلال، والتي يصعب تقديم الخدمات المالية التقليدية فيها، الأمر الذي يتطلب التقليل من التعامل بالنقد الكاش (المعدني والورقي)، وتوفير خدمات مالية مبتكرة تُسخر للقفز على حواجز ومعوقات الاحتلال للنهوض بالاقتصاد الوطني واللاحق بالتطور الهائل في ذات المجال على الساحة الدولية.

ويمثل العام 2020 تنويعاً حقيقياً لجهود سلطة النقد في هذا المجال، حيث قامت بإطلاق العمل بنظام المقاصة الإلكترونية لعملات الدينار الأردني، والدولار الأمريكي، واليورو في النصف الثاني من العام 2020^[26]. وبموجب النظام الجديد يتم تبادل صور الشيكات ومعلوماتها إلكترونياً، كبديل عن تبادل أصل الشيكات الورقية، لأغراض تنفيذ عمليات التقاص بين المصارف العاملة في فلسطين، وتحصيلها لصالح المواطنين. ويهدف النظام الجديد إلى زيادة سرعة دوران الأموال والسيولة النقدية في الاقتصاد المحلي، وتعزيز الثقة في الشيك كآداة وفاء. كما ويهدف إلى تخفيض الفترة اللازمة لتحصيل الشيكات تدريجياً، من يومي عمل إلى يوم عمل وصولاً إلى تحصيل الشيكات حق نفس اليوم، مما يعتبر نقلة نوعية على صعيد تحصيل الأموال وسرعة دورانها في الاقتصاد.

وفي سياق تقليل التعامل بالنقد الكاش (المعدني والورقي)، والتوجه نحو المدفوعات الرقمية وتعزيز ثقافة استخدام الوسائل الإلكترونية لتنفيذ المعاملات المالية، قامت سلطة النقد بوضع إطار تنظيمي لترخيص الشركات الراغبة بالعمل في مجال خدمات الدفع الإلكتروني، وبما يشمل خدمتي المحفظة الإلكترونية، وبطاقات الدفع المسبق. وفي خطوة لاحقة، منحت سلطة النقد ترخيصاً لأربع شركات لمباشرة أعمالها في مجال الدفع الإلكتروني^[27]، باعتبارها جزءاً من المنظومة المصرفية التي تقع تحت مظلة سلطة النقد الرقابية والإشرافية. وهذه الشركات هي:

- الشركة الوطنية للدفع الإلكتروني (جوال باي): حصلت على ترخيص لإطلاق محفظتها الإلكترونية وإصدار بطاقات الدفع المسبق في نيسان 2020.
- شركة بال باي (PalPay): حصلت على ترخيص لإطلاق محفظتها الإلكترونية "محفظتي" في نيسان 2020.
- شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع: حصلت على ترخيص لطرح خدماتها في مجال أنظمة المدفوعات الرقمية في تشرين أول 2020.
- شركة مالتشات لخدمات الدفع الإلكتروني: حصلت على ترخيص لإطلاق محفظتها الإلكترونية في تشرين ثاني 2020.

وتعمل هذه الشركات وفق أعلى درجات الأمان والشفافية، عبر طواقم متخصصة تعمل على متابعة وتطبيق أفضل المعايير والممارسات الدولية التي تعنى بخدمات الدفع الإلكتروني. وتتيح هذه المحافظ لمستخدميها جملة من الخدمات المتنوعة، أهمها: إمكانية التسوق والشراء الإلكتروني (عبر الإنترنت)، وتنفيذ عمليات تحويل الأموال من شخص إلى آخر، والسحب النقدي، وإصدار البطاقات مسبقة الدفع، ودفع الفواتير والدفع للتجار، وتسديد الأقساط، وشحن أرصدة الهواتف النقالة، والعديد من الخدمات الأخرى. ويمكن شحن هذه المحافظ من خلال الدفع نقداً، أو من خلال نقاط البيع المنتشرة في جميع محافظات الوطن، أو الحسابات البنكية للمشتريين.

كما خطت سلطة النقد خطوات إضافية في مجال تعزيز بيئة الدفع الإلكتروني في فلسطين، من خلال تهيئة بيئة مناسبة لإنشاء أول نواة أكاديمية للتكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى تشكيل جسم استشاري متخصص في مجال التكنولوجيا المالية، تحت مسمى «الفريق الاستشاري للتكنولوجيا المالية - Fintech Task Force». وتهدف هذه الخطوات إلى بناء وتعزيز القدرات، وتعزيز استخدام التكنولوجيا المالية والابتكار في القطاعات التي تقع تحت مظلتها، بالإضافة إلى مناقشة القضايا ذات العلاقة بالقطاع، والاستفادة من الحلول التكنولوجية، ودعم الرياديين وأصحاب الأفكار الابتكارية والريادية والشركات الناشئة.

[26] تم إطلاق العمل بنظام المقاصة الإلكترونية لعملة اليورو في حزيران 2020، ولعملة الدينار في آب 2020، ولعملة الدولار في تشرين أول 2020، في حين تم إطلاق العمل بنظام

المقاصة الإلكترونية لعملة الشيك في كانون ثاني 2021.

[27] حصلت شركة خامسة «شركة مدفوعاتكم للدفع الإلكتروني» على ترخيص نهائي من سلطة النقد في شهر شباط 2021، لتقديم خدمة المحفظة الإلكترونية.

كما تم وضع مسودة إطار عام لإنشاء مختبر للابتكار الإبداعي التنظيمي - Innovation Regulatory Sandbox، لدعم وتمكين أصحاب المشاريع الريادية والابتكارات وشركات التكنولوجيا المالية من اختبار وتجربة الحلول التكنولوجية المبتكرة والأفكار الإبداعية ضمن إطار بيئة حاضنة وداعمة تتيح لهم إمكانية فحص وتجربة الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة أو المطورة من قبلهم ونماذج الأعمال وكذلك تقديم المشورة والتوجيه دون إخضاع هذه المشاريع للمتطلبات التنظيمية والتشريعية والرقابية في بداية مسيرة إطلاق المنتج أو الخدمة الجديدة.

وفي سياق متصل، اجتياز عشر موظفين من دوائر الإختصاص في سلطة النقد متطلبات الحصول على شهادة «خبير معتمد في التمويل الرقمي (Certified Expert in Digital Finance-CEDF) من أكاديمية فرانكفورت للتمويل والإدارة (Frankfurt School of Finance and Management). وتتناول متطلبات هذه الشهادة موضوعات ذات العلاقة بالنظام البيئي للتمويل الرقمي، والتكنولوجيا المالية الحديثة، والمدفوعات الرقمية، والتمويل الرقمي، والإدارة الإستراتيجية للخدمات والمنتجات المالية الرقمية بالإضافة إلى البيئة التنظيمية والرقابية ذات العلاقة بالتكنولوجيا المالية. ويتبعها عقد مجموعة من الورشات التدريبية المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى التعرف على نماذج لأعمال ذات علاقة بالتكنولوجيا المالية، والتي من المحتمل أن تواجهها السلطات التنظيمية في فلسطين من خلال تقييم مخاطرها وتحدياتها فيما يتعلق بالمستهلكين والنظام المالي [28].

البنية التحتية والتنظيمية للقطاع المصرفي

حظي العمل المصرفي الإسلامي وتطويره بمزيد من الاهتمام من قبل سلطة النقد خلال العام 2020، حيث استمرت عمليات تعزيز حوكمة المصارف الإسلامية من خلال المتابعات الخاصة بتشكيل مجالس إدارتها وهيئات الرقابة الشرعية بما ينسجم مع المتطلبات الرقابية ذات العلاقة. كما تم إنشاء زاوية خاصة بالهيئة العليا للرقابة الشرعية على موقع سلطة النقد ونشر الفتاوى الصادرة عنها، عقب العديد من الاجتماعات التي عقدتها هذه الهيئة للتعامل مع الأزمة الصحية والأزمة الاقتصادية.

وفي سياق متصل أعلنت الهيئة عن الضوابط الشرعية المتعلقة بقيام المصارف الإسلامية بإصدار بطاقات الائتمان غير المغطاة بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية بحيث تشمل الضوابط أحكام إصدار البطاقات وآليات احتساب التكاليف والرسوم وضوابط فرض رسوم شهرية على العملاء. ويأتي إصدار هذه الضوابط ضمن استراتيجية سلطة النقد بتنويع الخدمات والمنتجات لدى القطاع المصرفي الفلسطيني، وخاصة لدى المصارف التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية وتوفير البدائل عن الخدمات والمنتجات التقليدية بما يلي حاجة المتعاملين مع المصارف الإسلامية. ويُشار إلى أن بطاقة الائتمان غير المغطاة هي البطاقة التي يتم بموجبها منح العميل سقفاً ائتمانياً يمكنه من القيام بعمليات الشراء العادي أو الإلكتروني بالإضافة إلى السحب النقدي، ويقوم العميل بتسديد المبالغ المستحقة عليه خلال فترة محددة، وذلك مقابل استيفاء رسوم وعمولات.

وفي إطار تعزيز استقرار قطاع الإقراض المتخصص وتطويره وتعزيز دوره في الاقتصاد المحلي والشمول المالي، قامت سلطة النقد خلال العام 2020 بتعزيز نظم الحوكمة وإدارة المخاطر في هذا القطاع، إلى جانب المتابعة المستمرة لأوضاعه المالية والإدارية ومستويات المخاطر التي يعمل في ظلها والعمل على إدماج المؤسسات حديثة الترخيص تحت المظلة الرقابية لسلطة النقد. كما تم تعديل النظام الرئاسي الناظم لترخيص ورقابة مؤسسات الإقراض المتخصصة بما يوفر البيئة القانونية الملائمة لقيام القطاع بتقديم خدمات مالية متنوعة، وفق إطار رقابي متطور يتضمن منهجيات رقابية تتناسب مع مخاطر هذه المؤسسات والخدمات التي تقدمها، على أن يتم البدء بتطبيق هذا الإطار بشكل متدرج.

من جانب آخر، عملت سلطة النقد على تحفيز دخول مؤسسات جديدة لقطاع الإقراض المتخصص، من خلال منح الموافقة المبدئية لترخيص مؤسسة إقراض جديدة، إلى جانب تحفيز دخول مؤسسات مالية بنماذج أعمال جديدة مثل البنوك المتخصصة بهدف تطوير سوق الإقراض المتخصص.

[28] تم ترشيح أحد عشر موظفاً إضافياً للحصول على نفس الشهادة.

كما اهتمت سلطة النقد بتعزيز ومتابعة التزام مؤسسات الإقراض المتخصصة برسالتها الاجتماعية وبدورها التنموي وبمتطلبات حماية حقوق العملاء لا سيما موضوع التسعير العادل. بالإضافة إلى متابعة ودعم عملية التحول الإلكتروني في تقديم الخدمات من قبل مؤسسات الإقراض من خلال السماح لها بالاستفادة من شركات خدمات الدفع سواء في إصدار القروض أو في قبول التسديد عبر المحفظة الإلكترونية.

من جانب آخر، واصلت سلطة النقد جهودها لتطوير الأنظمة المصرفية وفق أفضل الممارسات الدولية، الداعمة لتهيئة بنية مصرفية متينة وشاملة، تساهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي بشكل خاص، والنظام المالي بشكل عام. فبالإضافة إلى المقاصة الإلكترونية، وخدمات الدفع الإلكتروني، شملت هذه الجهود ما يلي:

- تعزيز حماية المستهلك من خلال إطلاق نظام لاحتساب تكلفة الاقتراض السنوية لتمكين المواطن الراغب في الحصول على قرض أو تمويل من احتساب نسبة التكلفة السنوية للقرض أو التمويل، وبما يشمل قيمة القسط الشهري، وإجمالي الفوائد/الأرباح والعمولات، وأية تكاليف أخرى يتم دفعها من خلال تقرير مجاني مطبوع. وتبقى هذه التكلفة سارية المفعول لمدة ثمانية أيام عمل، يستطيع خلالها المواطن التوجه إلى أي مزود خدمة آخر للاستفسار عن نسبة تكلفة الاقتراض السنوية لقرض مماثل من حيث القيمة والعملة وفترة السداد، والمقارنة بينها لاتخاذ القرار الانتمائي المناسب.
 - إطلاق خدمة دمج الأنظمة البنكية للمصارف ومؤسسات الإقراض مع أنظمة سلطة النقد (نظام الشيكات المعادة ونظام معلومات الائتمان)، وبما يساهم في دمج مخرجات نظم معلومات الائتمان التابعة لسلطة النقد مع الأنظمة البنكية للمستخدمين لخفض المخاطر التشغيلية وتسهيل وتسريع عمليات إدارة العلاقة وتقديم الخدمة لعملاء المصارف، وبما يلبي متطلبات التطور في مجال خدمات التقنيات المالية. وتمكن هذه الخدمة أنظمة المصارف من مخاطبة أنظمة سلطة النقد بشكل آلي بدون تدخل يدوي ليتم تزويدهم بمستخرجات نظم معلومات الائتمان من التقرير الائتماني الكامل وتقرير الشيكات الكامل ثم تخزينه على قاعدة بيانات المصرف أو المؤسسة.
 - التعاون مع الجهات ذات العلاقة لإنجاز مشروع البوابة الحكومية، الذي يركز في مرحلته الأولى على الدفع باستخدام البطاقات والدفع نقداً، في حين يركز في مرحلته الثانية على الدفع باستخدام باقي أدوات الدفع مثل المحافظ الإلكترونية.
- ومن ناحية أخرى، قامت سلطة النقد في شهر آب 2020 بإطلاق موقعها الإلكتروني الجديد باللغتين العربية والانجليزية. ويعتبر هذا الموقع بمثابة منصة إلكترونية تواكب أحدث التطورات التكنولوجية، ويستخدم كمبرحي لنشر معلومات دقيقة وأنية حول سلطة النقد والقطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام، وبما يشمل خطابات وتصريحات المحافظ وكبار المسؤولين، والتقارير والنشرات وأوراق العمل، والبيانات الصحفية والمقتطفات الإعلامية. ويمتاز الموقع الجديد بسهولة الاستخدام وإمكانية الوصول إلى سلاسل المعلومات والإحصائيات والبيانات بسهولة ويسر. كما يمتاز بمراعاة احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك من خلال توفير أداة خاصة لتصفح الموقع إدراكاً من سلطة النقد بأهمية حقهم في الحصول على المعلومة. كما وتجدر الإشارة إلى أن هذا الموقع يتيح إمكانية التصفح من خلال مختلف الأجهزة الذكية.

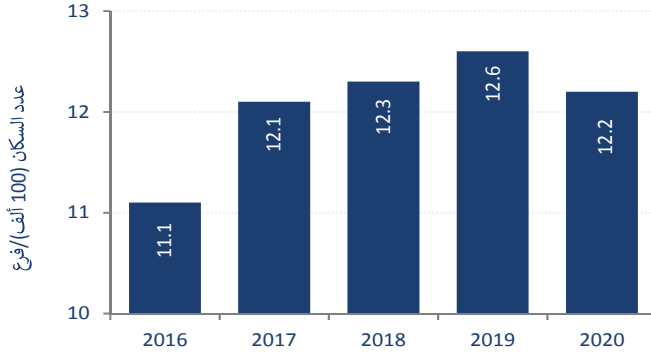
التوعية والشمول المالي والنفاذ إلى الخدمات المصرفية

يمثل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها مدخلاً أساسياً لتحسين بيئة العمل وزيادة مستويات كفاءة أسواق السلع والخدمات، وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، واصلت سلطة النقد خلال العام 2020 تعزيز إجراءاتها التي من شأنها تسهيل نفاذ مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني للخدمات المالية.

وفي هذا السياق سعت سلطة النقد على مدار السنوات الماضية إلى خلق كيانات مصرفية قوية قادرة على المنافسة والابتكار ومواكبة أحدث التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي، وذلك من خلال تشجيع المصارف على عمليات الدمج والاستحواذ، الأمر الذي أسهم في خفض عدد المصارف العاملة في الاقتصاد الفلسطيني، ولكن جعلها في نفس الوقت أكثر صلابة وقوة.

ورغم انخفاض عدد المصارف إلى 13 مصرفاً، إلا أن فروعها ومكاتبها التمثيلية توالى بالارتفاع، لتصل في نهاية العام 2020 إلى 379 فرعاً ومكتباً مقارنة مع 370 فرعاً ومكتباً في العام السابق، منتشرة في كافة المحافظات الفلسطينية. كما وتجدر الإشارة إلى أن التواجد المصرفي الفلسطيني لم يقتصر على الساحة المحلية، بل تعداها ليشمل الساحتين الإقليمية والدولية [29].

شكل 4-1: الفروع والمكاتب المصرفية ونسبتها إلى عدد السكان، 2016-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

وتسعى سلطة النقد من خلال سياسة التفرع إلى تقليل الكثافة السكانية لعدد الفروع، بهدف زيادة كفاءة الخدمات المقدمة للعملاء من جهة، ولتصبح أكثر توافقاً مع المعدلات المتعارف عليها عالمياً (حوالي 10,000 نسمة لكل فرع). وفي هذا السياق حافظ مؤشر عدد السكان لكل فرع في العام 2020 على مستواه المسجل في العام السابق عند 12.2 ألف نسمة / فرع أو مكتب.

ومن ناحية أخرى، نفذت سلطة النقد خلال العام 2020 العديد من الأنشطة وثيقة الصلة بالتوعية والشمول المالي، ومن أبرزها إطلاق الموقع الإلكتروني للشمول المالي (www.financialinclusion.ps) في شهر حزيران،

بالتعاون مع هيئة سوق رأس المال، والذي يعد بمثابة قناة اتصال ومصدر رئيسي للمعلومات المتعلقة بالشمول المالي في فلسطين، ومنصة لكافة المبادرات المتعلقة بالتوعية بالقطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي، بتضمينه بيانات حول مؤشرات الشمول المالي والخدمات المالية المتوافرة في فلسطين وآلية الوصول إليها واستخدامها.

وتسعى سلطة النقد عبر إطلاقها لهذا الموقع إلى التعريف بالشمول المالي وأهدافه، ونشر إرشادات ورسائل توعوية لكافة فئات المجتمع، وتحديد الفئات المهمشة وغير المشمولة مالياً، إضافة إلى التعريف بالحملات والمبادرات التوعوية التي تم تنفيذها خلال السنوات السابقة. ويتيح الموقع إمكانية المشاركة التفاعلية والتنقل من خلال روابط على الصفحة الرئيسية إلى مواقع عدة ذات صلة بالشمول المالي، فضلاً عن إمكانية طرح المواطنين لاستفساراتهم من خلال البريد الإلكتروني الذي يوفره الموقع للتواصل مع الجمهور. ويأتي إطلاق هذا الموقع في سياق خطوات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين (تم إطلاقها في العام 2018)، لتعزيز دور القطاع المالي في تقديم خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات فئات المجتمع المستهدفة، وزيادة نسب الوصول والاستخدام للخدمات والمنتجات المالية لفئات المجتمع المختلفة، ونشر التوعية المالية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية، والحد من مخاطر القطاع غير الرسمي والإقصاء المالي لبعض فئات المجتمع.

كما أطلقت سلطة النقد عبر موقعها الإلكتروني وعبر وسائل التواصل الاجتماعي سلسلة فيديوهات تثقيفية بكيفية إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة وتنميتها، وذلك لتعريف الراغبين بإنشاء مثل هذه المشاريع بطرق إدارتها وتنميتها وفقاً لأفضل المعايير العلمية والمهنية، وبما يضمن نجاح هذه المشاريع وتجنبها المخاطر. وتشرح الفيديوهات كيفية إعداد دراسة الجدوى للمشاريع، وآليات الوصول إلى مصادر التمويل المناسبة لكل نوع من المشاريع سواء من خلال التمويل الذاتي للمشروع أو التمويل من خلال المصارف و/أو مؤسسات الإقراض، ومراحل إنشاء وإدارة وتشغيل المشروع حتى وصوله إلى مرحلة الإنتاج والتسويق.

وفي شهر تموز من نفس العام أطلقت سلطة النقد حملة تعريفية بخدمات الدفع الإلكتروني عبر الأجهزة الذكية، لتشجيع المواطنين على استخدامها، وتعريفهم بمميزاتها وآليات ومجالات استخدامها، وذلك من خلال موقع سلطة النقد الإلكتروني، وعبر صفحاتها على وسائل التواصل الاجتماعي، والإذاعات المحلية. وتأتي هذه الحملة في إطار تعريف المواطنين، من ربايين وأصحاب منشآت صغيرة

[29] تم في العام 2019 افتتاح مكتب تمثيلي لبنك القدس في المملكة الأردنية الشقيقة، ليكون أول تمثيل رسمي لبنك فلسطيني في الأردن، وليفاد إلى المصارف الثلاثة التي افتتحت فروع لها خارج فلسطين؛ فبنك فلسطين لديه مكتب تمثيل في العاصمة التشيلية سنغايو، وآخر في مركز دبي المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما يوجد لبنك الاستثمار الفلسطيني فرع في مملكة البحرين، وكذلك يوجد للبنك الإسلامي العربي مكتب تمثيل في دبي.

ومتوسطة وأعمال حرة، بخدمات الدفع الإلكتروني، التي تتيح لهم الوصول إلى الخدمات المالية وإتمام عمليات البيع والشراء من أي مكان دون الحاجة إلى التنقل من خلال الأجهزة الذكية، ودون الحاجة إلى التعامل بالنقد المعدني أو الورقي أو اشتراط وجود حساب بنكي.

وفي سياق آخر متصل، نجحت بعض المصارف ومؤسسات الإقراض مؤخراً في إحداث نقلة نوعية في الخدمات والمنتجات المصرفية التي تقدمها، وذلك من خلال إطلاقها لمجموعة من المنتجات والخدمات التي تلبي متطلبات الشمول المالي، مع التركيز على الخدمات المالية الإلكترونية، حيث تم على سبيل المثال تقديم خدمة الدفع من خلال الإسورة الذكية، وبطاقة الدفع عن بعد (Contactless Card)، ومراكز الخدمات البنكية من خلال وسائل التواصل (WhatsApp, Messenger)، وكذلك السماح لبعض المصارف بتقديم خدمة المحفظة الإلكترونية (E-Wallet) لعملائها.

كما تم من ناحية أخرى تعديل قانون الأحوال الشخصية بما يتعلق بحقوق المرأة المالية والمصرفية في التعامل مع حسابات القاصرين، حيث تم السماح للمرأة بفتح حساب مصرفي لأبنائها القاصرين، وذلك لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل الشرائح المستهدفة التي تعاني من نسب متدنية من الشمول المالي.

إجراءات سلطة النقد في مجال مكافحة غسل الأموال

في ظل المخاوف العالمية المتزايدة من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تواجه المصارف العاملة في فلسطين صعوبات في الحفاظ على علاقات البنوك المراسلة مع المصارف الأجنبية، بما في ذلك الإسرائيلية منها. ولهذا الغاية، خطت سلطة النقد خطوات إضافية نحو الالتزام بتطبيق الشروط المعيارية لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابعة لمنطقة الشرق الأوسط (MENAFATF)، وجعل إجراءات وممارسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أكثر انسجاماً مع الممارسات الدولية. كما تم الارتقاء بمعايير النزاهة والشفافية عبر القطاع المصرفي، إلى جانب تحسينات أخرى تتوافق مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبهدف إنجاح التقييم المتبادل الذي كان من المقرر أن تخضع له دولة فلسطين في العام 2020، قامت سلطة النقد بالعديد من الإجراءات، حيث تم إلزام المصارف بإجراء عمليات التقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج عملية التقييم الوطني لمخاطر جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتبني المنهج القائم على المخاطر، وتعزيز بيئة وإجراءات حوكمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتنفيذ الأرشفة الإلكترونية للملفات والمعاملات المالية وربطها بالأنظمة المالية.

ومؤخراً وافقت المجموعة (MENAFATF) على طلب مقدم من الحكومة الفلسطينية لتأجيل الزيارة الميدانية المتعلقة بالتقييم المتبادل، والتي كان مخططاً لها في العام 2020 بسبب فيروس كورونا واستمرار حالة الطوارئ.

شبكة علاقات سلطة النقد

حرصت سلطة النقد خلال العام 2020 على مواصلة جهودها لتعزيز وترسيخ علاقاتها المحلية والإقليمية والدولية، ومشاركتها في مختلف الاجتماعات ذات العلاقة بالجوانب الاقتصادية والمصرفية، لا سيما في ضوء الظروف التي نجمت عن جائحة كورونا. وفي هذا السياق، قامت سلطة النقد بعقد عدة اجتماعات مع ممثلي القطاع الخاص، ولجان المتابعة ذات العلاقة بالجائحة، بهدف التخفيف من أثارها الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الاستقرار المالي وضمان توفير الخدمات المصرفية لمختلف شرائح الجمهور. وقد انبثق عن هذه الاجتماعات ما يلي:

- توقيع مذكرات تفاهم مع بعض كبريات شركات القطاع الخاص، لإشراكها في خدمة الاستعلام الائتماني، لتشجيع وزيادة عدد شركات القطاع الخاص المستفيدة من نظام الاستعلام الائتماني الموحد وإثراء قاعدة البيانات، وتعزيز مكانة تلك الشركات وقدراتها الاستثمارية وحمايتها من التعرض لمشاكل في السيولة أو الملاءة الائتمانية. وكذلك إتاحة المجال أمام هذه الشركات

للاستفادة من المعلومات الائتمانية والديموغرافية المتاحة في النظام بشأن المقترضين وكفلائهم أفراداً ومؤسسات وتصنيفهم على نظام الشيكات المعادة. ولغاية تاريخه تم منح الصلاحية لحوالي 40 شركة لاستخدام النظام [30]. وجدير بالذكر أن هذا النظام هو جزء من مكتب المعلومات الائتماني الذي تشرف عليه وتديره سلطة النقد، والذي حاز على ثناء المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي.

- عقد ثلاث دورات تدريبية للعاملين في مجال الصحافة الاقتصادية (دورتين في الضفة الغربية، والثالثة في قطاع غزة)، الأولى للتعريف بنظام الشيكات والمقاصة الإلكترونية، والثانية حول كيفية توظيف البيانات المصرفية في الصحافة الاقتصادية، والثالثة حول المفاهيم والمصطلحات المصرفية. وجاءت هذه الدورات في سياق تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين سلطة النقد ونقابة الصحفيين ممثلة بشبكة الصحفيين الاقتصاديين، من أجل تطوير قدرات ومهارات الصحفيين في الجوانب المصرفية والاقتصادية والقدرة على تحليلها وتفسيرها وصياغتها بقوالب صحفية.
- وفي سابقة هي الأولى من نوعها على مستوى منطقة الشرق الأوسط، حصل المعهد المصرفي الفلسطيني على اعتماد الرخصة الدولية لقيادة الذكاء الاصطناعي (International Artificial Intelligence Driving License-IAIDL) من المنظمة العالمية للذكاء الاصطناعي، وذلك بعد التزامه بمعايير اعتماد الرخصة الدولية لقيادة الذكاء الاصطناعي وأدوات إدارة المستقبل، بما في ذلك توفير مختبر للذكاء الاصطناعي مجهز طبقاً لمعايير الرخصة الدولية. وبموجب هذه الرخصة سيتولى المعهد عقد الاختبار الدولي للرخصة في مقره عن طريق المنصة الذكية ومركز الاختبارات الذكي الوحيد والأول من نوعه في فلسطين. وتتيح هذه الرخصة الباحثين عن العمل إيجاد فرص عمل لهم في فلسطين ودول العالم المختلفة، فضلاً عن تمكين المؤسسات المصرفية من تحسين العمليات الداخلية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية أو الأهداف الاستشرافية لها عن طريق استخدام الذكاء الاصطناعي وأدوات إدارة المستقبل.
- اعداد ورقتي عمل لصندوق النقد العربي، في إطار مهام فريق العمل للجنة العربية للمعلومات الائتمانية، حيث تم التعاون فيما بين سلطة النقد والصندوق في إعداد ورقتي عمل بعنوان "معايير ومبادئ معالجة اعتراضات العملاء على دقة البيانات وآليات المعالجة"، وورقة أخرى بخصوص "حوكمة شركات المعلومات الائتمانية". وتمت المصادقة على الورقتين واعتمادهما للعرض على اجتماع مجلس محافظي البنوك المركزية في سنة 2021.

النشاط المالي لسلطة النقد

أسفر النشاط المالي لسلطة النقد في العام 2020 عن ارتفاع موجوداتها بنسبة 11.0% عما كانت عليه في العام 2019، والذي يعزى إلى ارتفاع أرصدة سلطة النقد (الجارية ولأجل) لدى المصارف التجارية والإسلامية، وبنسبة 14.2%. ويأتي هذا الارتفاع في سياق الحوافز التي تقدمها سلطة النقد لبعض المصارف، ومساعدة بعضها الآخر في تأمين احتياجاتها من السيولة، بهدف تخفيف من الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا على أنشطتها وما لحقها من خسائر نتيجة تأجيل أقساط العملاء. ويضاف إلى ذلك استحداث سلطة النقد لبرنامج استدامة في النصف الثاني من العام، بقيمة 300 مليون دولار، لدعم المشاريع الاقتصادية المتضررة من أزمة فيروس كورونا، منها 210 مليون دولار من سلطة النقد، والباقي يتم تجميعه من مصادر خارجية.

وفي المقابل، تراجعت قدرة سلطة النقد على استثمار الأموال، نتيجة لاستخدامها في ضخ سيولة إضافية في السوق من خلال المصارف وبرنامج استدامة. أما بخصوص حقوق سلطة النقد، فقد شهد العام 2020 قيام سلطة النقد باستكمال رأسمالها المدفوع ليصبح مساوياً لرأس المال المصرح به والبالغ 120 مليون دولار.

وقد تمخضت الأعمال والأنشطة التي قامت بها سلطة النقد في العام 2020 عن تحقيق أرباح صافية بقيمة 15.1 مليون دولار. ومن المتوقع أن يتم، استناداً إلى المادة 11، فقرة ب، والمادة 12 من قانون سلطة النقد رقم (2) لسنة 1997، تحويل ما نسبته 25% من هذه الأرباح، وبقيمة 3.7 مليون دولار إلى حساب الاحتياطي العام لسلطة النقد، وتحويل مبلغ 4.1 مليون دولار إلى حساب وزارة المالية، بعد خصم المنحة المخصصة لتوفير ضمان لقروض برنامج تمويل المشاريع المتناهية الصغر الذي تموله وتديره سلطة النقد.

[30] يتم في الوقت الراهن متابعة ربط مجموعة أخرى من الشركات التي استكملت الإجراءات الأولية لعملية الربط.

البحث والتطوير

واصلت سلطة النقد جهودها في مجال تعزيز قدراتها البحثية والتحليلية والمعلوماتية، وإصدار العديد من المسوح ذات العلاقة بالإحصاءات المالية والنقدية. وفي هذا السياق أصدرت في العام 2020 المسح النقدي، ومسح انتشار الخدمات المصرفية، ومسح الحافطة المنسق الذي يرصد البيانات الخاصة بملكية الأصول المالية المتعلقة باستثمارات الحافطة (حقوق الملكية والديون قصيرة وطويلة الأجل)، وذلك من خلال توفير معلومات شاملة حول التوزيع الجغرافي لجهة الإصدار ورصيد حقوق الملكية والسندات والأذونات المقتناة عبر العالم. ويسهم هذا المسح في تحسين شمولية بيانات وضع الاستثمار الدولي وميزان المدفوعات. كما واصلت سلطة النقد إصدارها لمجموعة المؤشرات التي تدرج تحت المعيار العام والمعيار الخاص لنشر البيانات، إلى جانب مؤشرات السلامة المالية، ومؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال.

وكذلك أصدرت العديد من التقارير الدورية المتخصصة كال تقرير السنوي، وتقرير التضخم، وتقرير الاستقرار المالي، وتقرير التطورات الاقتصادية، وتقرير تطورات مالية الحكومة والدين الحكومي، والمراقب الاقتصادي، ونشرة تطورات السيولة المحلية، وميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ومسح الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقرير الاستدامة الخارجية، وتقارير التنبؤات الاقتصادية الربعية والسنوية، ومجلة المرساة، إضافة إلى مجموعة من الدراسات المتخصصة ذات العلاقة بمهام وأهداف سلطة النقد. ويُشار إلى أن جميع هذه الإحصاءات والأبحاث والتقارير والدراسات منشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد.

الكادر الوظيفي والتدريب

استمرت سلطة النقد خلال العام 2020 بتطوير كادرها الوظيفي البالغ 358 موظفاً (منهم 88 موظفاً في مكتب سلطة النقد في قطاع غزة)، من خلال إشراكهم في العديد من البرامج والدورات المهنية المتخصصة وورش العمل، التي شملت مختلف جوانب وتخصصات دوائر سلطة النقد، ونفذت في أعرق المؤسسات المحلية والدولية. نفذت غالبيتها عبر تقنية زووم، نظراً للظروف الاستثنائية الناتجة عن جائحة كورونا. ويعكس هذا التنوع في البرامج التدريبية مدى حرص سلطة النقد على تطوير الكادر البشري ومواكبته لأحدث التطورات العالمية في الجوانب المصرفية والنقدية والمالية ذات العلاقة بعمل وأهداف سلطة النقد.

الجزء الثاني: القطاع المصرفي الفلسطيني

نظرة عامة

استطاع القطاع المصرفي، مدعوماً بإجراءات سلطة النقد، اكتساب قوة وصلابة عبر الزمن، جعلته قادراً على تحمل الصدمات والتعامل والتكيف معها، بل وحتى تجاوزها، ومواصلة تقديم خدماته دون انقطاع. فقد شكلت الرقابة المصرفية الحصيفة التي تنتهجها سلطة النقد صمام الأمان لهذا القطاع، ومهدت السبيل لسموّه ومحافظة على متانته واستقراره رغم الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية الصعبة، وكذلك المحافظة على سلامته وسلامة أموال المودعين، وبما يمهّد السبيل لمواصلة دوره في دعم الاقتصاد.

ويتضح ذلك من خلال المؤشرات الحيوية للقطاع المصرفي، التي تشير عموماً إلى استمرار الارتفاع في الموجودات، وتحسن مستويات السيولة، وتعزيز ثقة الجمهور وتزايد حجم الودائع وارتفاع المحافظة الانتمانية في ظل سلامة وانضباط هذا القطاع وفقاً لأعلى المعايير والممارسات المصرفية العالمية. ويسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على أهم التطورات التي شهدتها القطاع المصرفي خلال العام 2020.

وضع السيولة المحلية

تسارع معدل النمو في السيولة المحلية في الاقتصاد الفلسطيني إلى 13.9% خلال العام 2020 مقارنة مع العام 2019، لتصل إلى حوالي 14.3 مليار دولار^[31]. وعادة ما ترتبط مستويات السيولة والضغط التضخمي بالأوضاع الاقتصادية في الدولة ودورة الأعمال، ومعدلات الفائدة، والمستوى العام للأسعار. فعلى خلفية الجائحة الصحية وما سببته من انكماش اقتصادي في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة والنامية على حد سواء^[32]، استمرت البنوك المركزية في العديد من الدول المتقدمة بضخ كميات متزايدة من السيولة في اقتصاداتها، إلى جانب استمرارها بالعمل في برامج التيسير الكمي والسياسات النقدية التوسعية، من خلال خفض معدلات الفائدة الرسمية وبأكثريّة من مرة خلال العام.

وينطبق هذا الوضع على العديد من البنوك المركزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي لجأت إلى خفض معدلات الفائدة الرسمية مع تراجع وتيرة نموها من جهة^[33]، ولجأه الفيدرالي الأمريكي، وخصوصاً تلك التي ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكي، بغية إبقاء هذه المعدلات قريبة من مستويات الفائدة الأمريكية، بهدف الحفاظ على استقرارها النقدي وعلى احتياطياتها من العملات الأجنبية.

أما فلسطينياً، فقد عانى الاقتصاد خلال العام 2020 من أوضاع صعبة جراء التأثيرات المضاعفة للوباء وتراجع النشاط الاقتصادي الناجم عن تفشي الفيروس، بالإضافة إلى تراجع المساعدات الخارجية، وتجدد أزمة إيرادات المقاصة مع الجانب الإسرائيلي وعودتها إلى المشهد الاقتصادي من جديد، مما أسفر عن انكماش الاقتصاد بنحو 11.5% مقارنة مع العام 2019، جراء تراجع الإنفاق الاستهلاكي بشقية العام والخاص بنسبة 10.1%، مع تراجع أكبر في الإنفاق الاستثماري وبنحو 23.2% خلال نفس الفترة.

وبهدف التخفيف من تداعيات أزمات العام 2020، تم ضخ سيولة إضافية في الاقتصاد، مما ترك أثراً إيجابياً على مكونات السيولة نفسها^[34]. فقد أحدثت التحركات التي طرأت على صافي الموجودات الأجنبية أثراً توسعياً ملحوظاً، بارتفاعها بحوالي 17.5% عما كانت

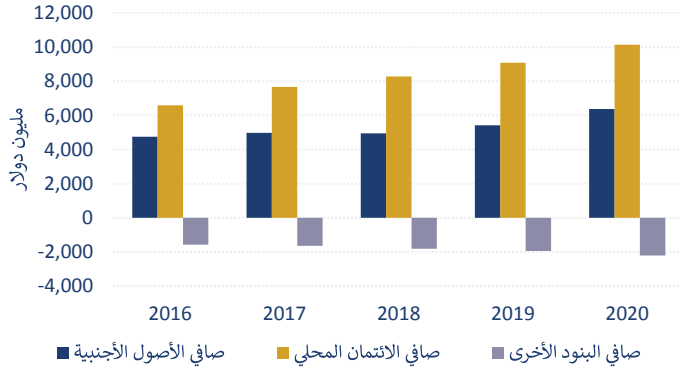
[31] يرجى التنويه إلى أن جميع البيانات الواردة في هذا الفصل هي بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير.

[32] أنظر الفصل الأول من هذا التقرير.

[33] يشير تقرير صندوق النقد الدولي «أفاق الاقتصاد العالمي»، الصادر في نيسان 2021، إلى انكماش اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو 3.4%، مقارنة مع نمو بنحو 0.8% في العام 2019.

[34] لمزيد من التفصيل حول المكونات السيولة (صافي الموجودات الأجنبية، وصافي الائتمان المحلي، وصافي البنود الأخرى) يمكن الرجوع إلى نشرة التطورات النقدية الربعية والنشرة الإحصائية الربعية الصادرتان عن سلطة النقد والمنشورتان على موقعها الإلكتروني www.pma.ps. علماً بأن محددات السيولة (عرض النقد بمعناه الواسع) = صافي الموجودات الأجنبية + صافي المستحقّات المحلية ± صافي البنود الأخرى.

شكل 2-4: مكونات السيولة المحلية، 2016-2020



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

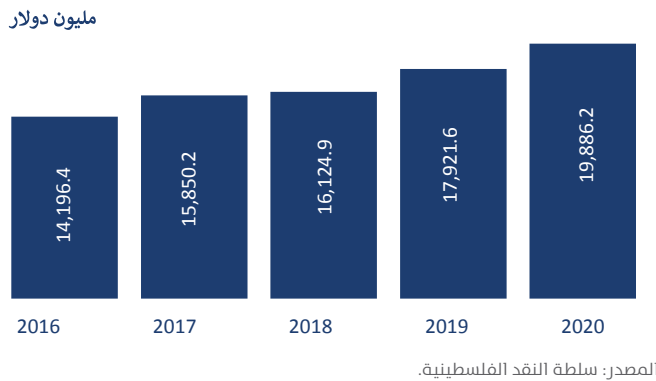
عليه في العام 2019، جراء تحسن وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات (بنحو 40%)، على خلفية تحسن وضع الميزان التجاري بدرجة أساسية. وفي هذا السياق تشير بيانات ميزان المدفوعات الفلسطيني الصادر عن سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، إلى تحسن الميزان التجاري (تراجع العجز فيه) بنحو 16.4% عما كان عليه في العام 2019. كما فاق حجم التدفقات النقدية الصافية التي دخلت فلسطين بصورة منح ومساعدات للقطاعين العام والخاص 1.8 مليار دولار، إلى جانب المبالغ التي دخلت من خلال تحويلات العاملين وعوائد الاستثمار الخارجي، والتي تجاوزت 2.5 مليار دولار.

كما أحدث التحركات في صافي الائتمان المحلي أثراً توسيعياً إضافياً على وضع السيولة المحلية، بارتفاعه بنحو 11.6% قياساً على العام 2019، ليصل إلى 10.1 مليار دولار، جراء التزايد الملحوظ ونسبة 47.7% في صافي الائتمان الممنوح للقطاع العام، إلى جانب تزايد أقل حدة ونسبة 5.6% في الائتمان الممنوح لبقية القطاعات الأخرى المقيمة في الاقتصاد الفلسطيني.

وفي المقابل، مارست التحركات في صافي البنود الأخرى أثراً انكماشياً على وضع السيولة المحلية وبنحو 13.3% مقارنة مع العام 2019، لتبلغ 2.2 مليار دولار. ويعزى جزء كبير منها إلى استمرار الإجراءات التي تقوم بها المصارف في إطار تدابيرها لتعزيز قدرتها على التكيف والتعامل مع المخاطر المحيطة، امتثالاً لتعليمات سلطة النقد النافذة، بما في ذلك الاستمرار في تدعيم القاعدة الرأسمالية.

أداء الجهاز المصرفي

شكل 3-4: إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني، 2016-2020



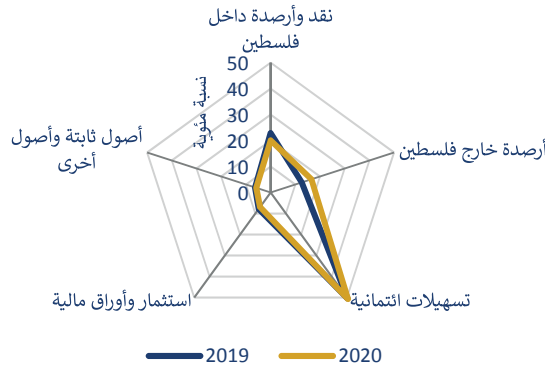
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

يمثل العام 2020 استمراراً لنمو أهم المؤشرات الحيوية للقطاع المصرفي الفلسطيني (الموجودات، الودائع، التسهيلات، وغيرها)، وفي بعض الأحيان بمستويات أعلى مما كانت عليه في العام 2019. فقد أظهر تحليل البيانات المالية الخاصة بالقطاع المصرفي (كما هي في نهاية العام 2020) ارتفاعاً في إجمالي الموجودات بنحو 11.0% مقارنة مع نهاية العام 2019، لتصل إلى حوالي 19.9 مليار دولار، متأثرة بالتحسن الذي طرأ على المكونات الرئيسية للموجودات (المطلوبات) في الميزانية المجمعة للمصارف. وهنا لا بد من أخذ تغيرات سعر الصرف بعين الاعتبار، والذي تراجع في نهاية العام 2020 بنحو 7.0%، ليلبلغ 3.216 شيكل/دولار،

مقارنة مع 3.457 نهاية العام 2019، والذي كان له دور في ارتفاع بنود الموجودات والمطلوبات في القطاع المصرفي.

وتشير البيانات من منظور مصادر الأموال المتاحة للقطاع المصرفي، إلى أن ودائع العملاء لا تزال تستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي المطلوبات، بارتفاع أهميتها النسبية إلى 76.1% من إجمالي مصادر الأموال المتاحة، وذلك على حساب بقية المطلوبات الأخرى، حيث تراجعت الأهمية النسبية للودائع المصرفية (سلطة النقد والمصارف) إلى 6.8% (سلطة النقد 4.0%، وخارج فلسطين 0.5%، وداخل

شكل 4-4: استخدامات الأموال المتاحة للمصارف، 2019-2020



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

إلى إسرائيل. كما تراجع الأهمية النسبية للاستثمارات ومحفظة الأوراق المالية إلى 6.9%، وكذلك تراجعت الأصول الثابتة والأصول الأخرى إلى 5.8% من إجمالي الموجودات خلال نفس الفترة.

ويُستشف من هذا التحليل بأن هذه التحركات والتغيرات في الأهمية النسبية لمصادر واستخدامات الأموال تأتي ضمن التحركات الطبيعية. كما ويستشف أيضاً أن الجهود والإجراءات التي قامت بها سلطة النقد بالتعاون والتنسيق مع القطاع المصرفي قد أسفرت بدورها عن مزيد من التوظيف للأموال في الاقتصاد المحلي، إذ تمكن القطاع المصرفي خلال العام 2020 من توظيف ما نسبته 83.5% من مصادر أمواله داخل الاقتصاد الفلسطيني، توزعت ما بين قروض واستثمارات ونقدية وإيداعات وأصول ثابتة، مقابل نحو 16.5% تم توظيفها في الخارج. ويكرس هذا التطور في استخدام الأموال سمة أساسية وابتكارية القطاع المصرفي عبر السنوات.

تحليل مصادر أموال الجهاز المصرفي (المطلوبات)

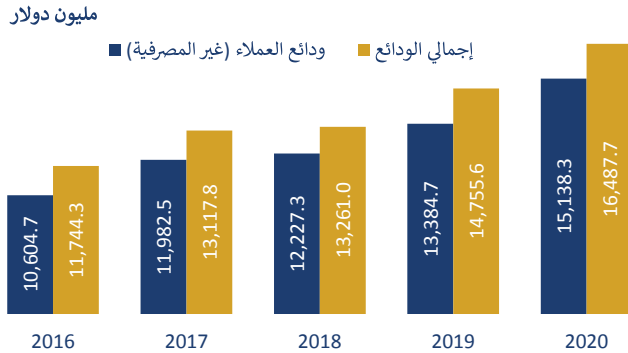
تلعب الرقابة الحصيفة والمتابعة الحثيثة التي تقوم بها سلطة النقد دوراً محورياً في المحافظة على سلامة القطاع المصرفي وإبقائه آمناً معافى، يتمتع بمصدقية وموثوقية عالية، مكنه من تعزيز ثقة العملاء واستقطاب مزيد من الأموال، وتدعيم قاعدته المالية، وتعزيز أهم مصادر الأموال والسيولة لديه.

الودائع المصرفية وغير المصرفية

يمثل الارتفاع والتزايد سمة أساسية للودائع، وتحديدًا غير المصرفية منها لدى القطاع المصرفي، وبمعدلات نمو مرتفعة. فمع نهاية العام 2020 سجل إجمالي هذه الودائع نمواً بنحو 11.7% مقارنة مع نهاية العام 2019، لتصل إلى حوالي 16.5 مليار دولار، على خلفية تزايد الودائع غير المصرفية (ودائع العملاء).

ويشير التحليل في هذا السياق إلى تراجع طفيف (1.6%) قد طرأ على مستوى الودائع المصرفية، لتصل إلى حوالي 1.3 مليار دولار، مشكلة ما نسبته 8.2% من إجمالي الودائع، وحوالي 6.8% من إجمالي مطلوبات القطاع المصرفي في نهاية العام 2020.

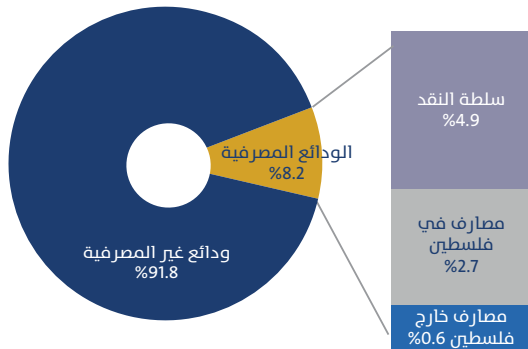
شكل 4-5: الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2016-2020



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

[35] تشمل بنود المخصصات المختلفة والقبولات المنفذة والقائمة والمطلوبات الأخرى.

أما بالنسبة للودائع غير المصرفية (ودائع العملاء)، المكون الأكبر والأهم سواء على مستوى إجمالي الودائع (91.8%)، أو على مستوى إجمالي المطلوبات (76.1%)، فقد واصلت نموها في العام 2020 وبنحو 13.1% عما كانت عليه في العام 2019، لتبلغ 15.1 مليار دولار. في إشارة إلى استمرار تدفق الأموال إلى المصارف، جراء سياسات سلطة النقد في مجال تعزيز الشمول المالي، وخصوصاً تلك المتعلقة بالتفرع المصرفي وتركيزها على المناطق الريفية والنائية، حيث تم خلال العام 2020 افتتاح تسعة فروع ومكاتب جديدة، لتصل شبكة الفروع والمكاتب العاملة إلى 379 فرعاً ومكتباً، منتشرة في مختلف المناطق والمحافظات الفلسطينية؛ واستمرار حملات التوعية المصرفية التي تقوم بها سلطة النقد؛ إضافةً إلى شبكة الأمان المالي التي تبناها المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، مما عزز ثقة المودعين في سلامة ومتانة القطاع المصرفي الذي يعمل وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية. هذا بالإضافة إلى عودة سوق العمل إلى التعافي التدريجي وزيادة عدد العاملين، وتأثير سعر الصرف.

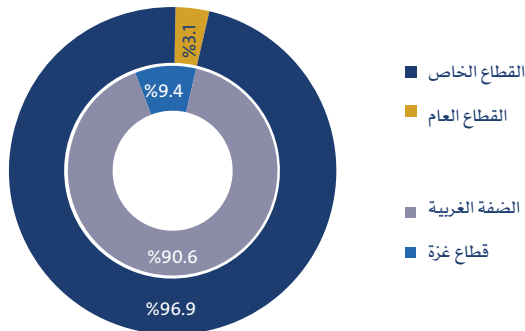


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

كما وتجدر الإشارة إلى أنه واستناداً إلى تقارير صندوق النقد الدولي، فقد لوحظ تزايداً في حجم ودائع العملاء في أكثر من دولة خلال جائحة كورونا، إذ عادة ما يكون الأفراد أكثر تحوطاً في ظل الأزمات، مما يدفعهم إلى تأجيل استهلاكهم الحالي إلى المستقبل، واقتصار الاستهلاك الحالي على الاستهلاك الأساسي والضروري، والابتعاد قدر الإمكان عن الاستهلاك الكمالي أو غير الضروري.

ونظراً لتركز أكثر من 82% من النشاط الاقتصادي وبالتالي رؤوس الأموال في الضفة الغربية، فمن الطبيعي أن تستأثر بالغالبية العظمى من هذه الودائع، وبنسبة 90.6%، مقابل 9.4% في قطاع غزة، آخذين بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعاني منها القطاع، جراء الحصار المفروض عليه منذ فترة طويلة، وما سببه من تراجع متزايد في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة فيما يتعلق بانكماش الاقتصاد وتراجع مساهمته في الاقتصاد الفلسطيني، إلى جانب تزايد معدلات البطالة والفقر إلى مستويات قياسية.

شكل 4-7: توزيع ودائع العملاء حسب القطاع والمنطقة، 2020



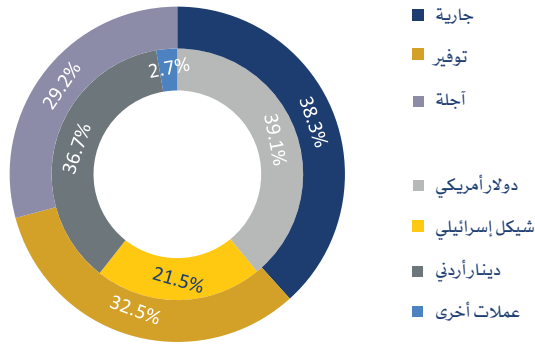
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

كما وتستحوذ ودائع القطاع الخاص على الجزء الأكبر من ودائع العملاء، وبنسبة 96.9%، والتي تتميز بتزايدها المستمر عبر الزمن، مقابل تراجع مستمر في حصة القطاع العام وللعام السادس على التوالي، لتصل إلى 3.1%. مع الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من ودائع القطاع الخاص تعود للقطاع الخاص المقيم، وأن ودائع غير المقيمين لا تزال محدودة جداً، في حدود 3.5% فقط من إجمالي ودائع القطاع الخاص.

كما شهد العام 2020 ارتفاعاً في الأهمية النسبية للودائع الجارية على حساب كل من ودائع التوفير والودائع الآجلة، إذ استحوذت الودائع الجارية على حوالي 38.3% من إجمالي

ودائع العملاء، مقابل تراجع الأهمية النسبية لودائع التوفير إلى 32.5%، وللودائع الآجلة إلى حوالي 29.2%. ومما لا شك أن نجاح المصارف في استقطاب مزيد من الودائع، له تأثير مباشر على إمكانيات استخدامها، وخصوصاً في مجالات التمويل والاستثمار متوسط وطويل الأجل.

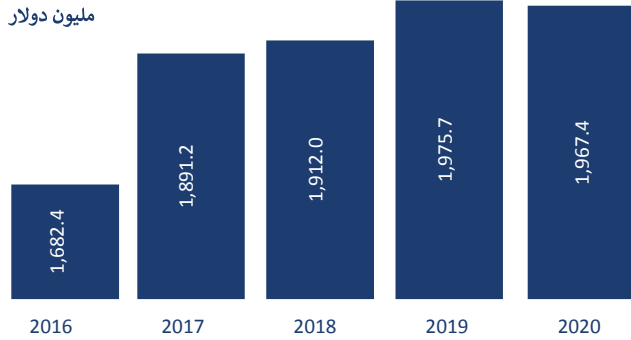
شكل 4-8: توزيع ودائع العملاء حسب النوع والعملة، 2020



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

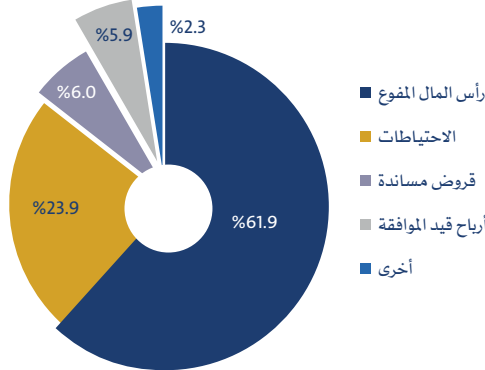
النسبية للودائع بعملة الشيكال التي تعتبر عملة التداول اليومية وتسوية التعاملات المالية والتجارية مع الجانب الإسرائيلي^[37]، إلى 36.7%، وذلك في ظل استمرار تعزيز قوة الشيكال الإسرائيلي أمام الدولار الأمريكي (استمرار تراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكال). وفي المقابل، تراجعت الأهمية النسبية لودائع الدينار إلى 21.5%، في حين بقيت الأهمية النسبية للودائع بمختلف العملات الأخرى هامشية في حدود 2.7% من إجمالي ودائع العملاء خلال نفس الفترة.

شكل 4-9: حقوق الملكية، 2016-2020



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

شكل 4-10: هيكل حقوق الملكية، 2020



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

حقوق الملكية

تمخض تراجع عدد المصارف العاملة في فلسطين^[38]، عن تراجع طفيف (0.4%) في حقوق ملكية القطاع المصرفي مقارنة مع العام 2019، ولتبقى تقريباً عند مستوى 2 مليار دولار في نهاية العام 2020، ومشكلة ما نسبته 9.9% من إجمالي مطلوبات (مصادر أموال) القطاع المصرفي. وبشكل عام، تسعى سلطة النقد إلى تكوين كيانات مصرفية قوية، قادرة على المنافسة، وعلى مواجهة المخاطر والتعامل معها، وذلك من خلال تدعيم القاعدة الرأسمالية للقطاع المصرفي، عن طريق تشجيع عمليات الدمج والاستحواذ.

ويعتبر رأس المال المدفوع المكون الأهم في حقوق الملكية، ويحتل مركز الصدارة باعتباره خط الدفاع الأول أمام المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، والذي تراجع بنسبة 3.0% عما كان عليه في نهاية العام 2019، ليبلغ حوالي 1.2 مليار دولار، مشكلاً نحو 61.9% من صافي حقوق الملكية، وذلك على خلفية استحواذ البنك الوطني على أصول والتزامات البنك

[36] خفض الاحتياطي الفيدرالي معدل الفائدة الرسمي على الدولار مرتين خلال شهر آذار 2020، تم في الأولى تخفيضها بواقع 50 نقطة أساس، من 1.75% إلى 1.25%، وفي الثانية بواقع 100 نقطة أساس، من 1.25% إلى 0.25%، لتصبح ضمن نطاق صفر - 0.25%، وذلك بالتزامن مع تفشي الجائحة الصحية في الولايات المتحدة.

[37] شهدت الحركة التجارية مع الجانب الإسرائيلي خلال العام 2020 ارتفاعاً طفيفاً على مستوى الصادرات الفلسطينية من السلع والخدمات، وبنسبة 1.1%، مقابل انخفاض ملحوظ في حجم المستوردات الفلسطينية من إسرائيل وبنحو 24% مقارنة مع العام 2019.

[38] شهد العام 2020 انخفاض عدد المصارف المرخصة إلى 13 مصرفاً مقارنة مع 14 مصرف في العام 2019، على خلفية قيام البنك الوطني بالاستحواذ على أصول والتزامات البنك التجاري الأردني في الربع الثالث من العام.

التجاري الأردني، تلاه في الأهمية الاحتياطييات المختلفة بنسبة 23.9%^[39]؛ ثم الأرباح قيد الموافقة بنسبة 6.0%؛ والقروض المساندة بحوالي 5.9%^[40]؛ وبنود أخرى في حقوق الملكية بنسبة 2.3%^[41].

بنود أخرى في مصادر الأموال (المطلوبات)

تتمثل في مجموعة من البنود ذات القيم الصغيرة غالباً، والمدرجة بشكل مستقل في جانب المطلوبات من الميزانية المجمعة للمصارف. وتشمل: القبولات المنفذة والقائمة (مقبولة الدفع للمصارف داخل فلسطين وخارجها) التي ارتفعت خلال العام 2020 بنحو 24.6% لتبلغ 15.4 مليون دولار؛ ومخصص الضرائب الذي ارتفع بنحو 34.6% إلى حوالي 89.0 مليون دولار؛ ومخصصات التسهيلات التي ارتفعت بشكل ملحوظ وصل إلى 31.8%، لتبلغ 367.4 مليون دولار، وذلك على خلفية عمل المصارف وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (9) وما يتطلبه من بناء مزيد من المخصصات، إلى جانب التحوط لمواجهة مخاطر التعثر المحتملة، والتي ارتفعت خلال العام 2020 جراء تداعيات الجائحة الصحية وأزمة المقاصة مع الجانب الإسرائيلي؛ ومخصصات أخرى التي ارتفعت بنسبة 8.3% لتصل إلى 153.5 مليون دولار؛ والمطلوبات الأخرى التي ارتفعت بنحو 19.7% إلى 461.9 مليون دولار في نهاية العام 2020.

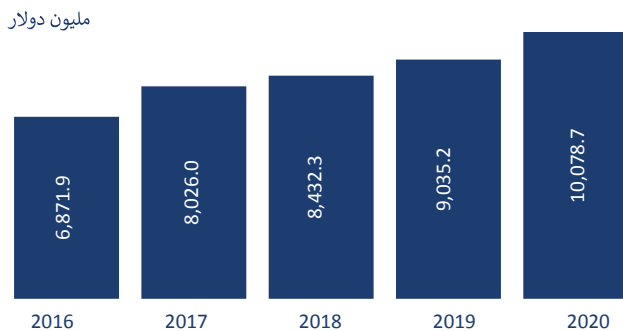
تحليل استخدامات أموال الجهاز المصرفي (الموجودات)

يتركز العمل التقليدي للمصارف في عمليات الوساطة المالية بين وحدات الفائض في الاقتصاد ووحدات العجز، وذلك من خلال حشد وتجميع المدخرات ومن ثم إتاحتها إلى مختلف فئات وشرائح المجتمع وأنشطته وقطاعاته الاقتصادية. وفي الحالة الفلسطينية، ونظراً لخصوصية الوضع، فإن قناة الائتمان تكاد تكون القناة الوحيدة التي يمكن من خلالها التأثير على مجريات ومتغيرات الاقتصاد الكلي وإحداث التغير المرغوب والمطلوب في شتى القطاعات، وبما يسهم في تفعيل دور القطاع المصرفي في الاقتصاد من جهة، وإعادة الاقتصاد إلى مسار التعافي من جهة ثانية. وتزداد فعالية هذه القناة مع تزايد انفتاح المصارف تجاه الاقتصاد المحلي وتوفير مزيد من الفرص التمويلية وإتاحتها لمختلف القطاعات الاقتصادية، وخاصة القطاعات الإنتاجية والتنمية.

محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة

تلعب السياسات والإجراءات الائتمانية ومنهجية توزيع الأموال دوراً محورياً في التأثير على مجريات الاقتصاد الكلي، ودفعه باتجاه التحفيز، والتخفيف من بعض الظواهر، الاقتصادية والاجتماعية، غير المرغوبة كالبطالة والفقر وغيرها. ويمكن للسلطة الرقابية التأثير في السلوك الائتماني سواء على مستوى العرض أو الطلب، من خلال بعض الإجراءات التحفيزية بهدف التأثير في تكوين

شكل 4-11: محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2016-2020



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

المحافظ الائتمانية، وخصوصاً المتعلقة بالقطاع الخاص، كتحفيز المصارف على منح مزيد من الائتمان لبعض المناطق (القدس، غزة)، أو لبعض القطاعات الاقتصادية الفاعلة (قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، القطاعات التنموية، القطاعات ذات الإنتاجية العالية)، أو لبعض الأنشطة الاقتصادية (تكنولوجيا، تعليم، سياحة، رياضة، المرأة، مهن وحرف يدوية وغيرها).

وقد نجحت سلطة النقد على مدار السنوات الماضية، وبالتعاون مع القطاع المصرفي، في رفع معدلات التوظيف

[39] تشمل: الاحتياطي القانوني بنسبة 11.5%؛ والاحتياطييات المعلنة بنسبة 8.9%؛ والاحتياطييات العامة للعمليات المصرفية بنسبة 3.0%؛ واحتياطييات إعادة التقييم بنسبة 0.5% من حقوق الملكية.

[40] يتم إدراج هذا البند ضمن حقوق الملكية لأغراض رقابية فقط تتعلق باحتساب رأس المال التنظيمي للمصارف.

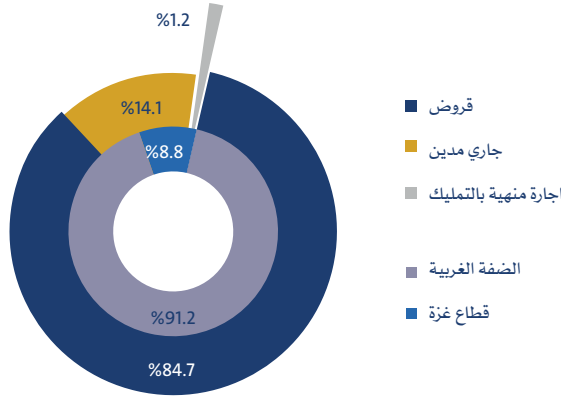
[41] تشمل: فائض (مضلة) رأس المال بنسبة 2.3%؛ والأرباح غير الموزعة بنسبة 1.2%؛ وأرباح (خسائر) الاستثمارات طويلة الأجل غير المتحققة بنسبة 1.2% من حقوق الملكية.

المحلي من خلال ضخ كميات متزايدة من الأموال في شتى ميادين ومجالات وأنشطة الاقتصاد الفلسطيني، في ظل مزيد من انفتاح القطاع المصرفي تجاه الاقتصاد المحلي.

وقد انعكس ذلك بصورة تزايد مستمر في حجم المحفظة الائتمانية واستحوادها على نصيب متزايد من إجمالي موجودات القطاع المصرفي، إذ استحوذت هذه المحفظة خلال العام 2020 على 50.7% من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 11.5% مقارنة مع نهاية العام 2019، لتصل إلى 10.1 مليار دولار. ويمثل استمرار النمو في المحفظة الائتمانية مؤشراً واضحاً على التوجه نحو مزيد من التوظيف لمصادر أموال القطاع المصرفي في الاقتصاد المحلي بالرغم من كل ما يحيط به من المخاطر وتحديات.

ومع تركيز غالبية شركات ومؤسسات الأعمال والأنشطة التجارية والاقتصادية في الضفة الغربية، فمن الطبيعي أن تتركز الحصة

شكل 4-12: توزيع المحفظة الائتمانية حسب النوع والمنطقة، 2020



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

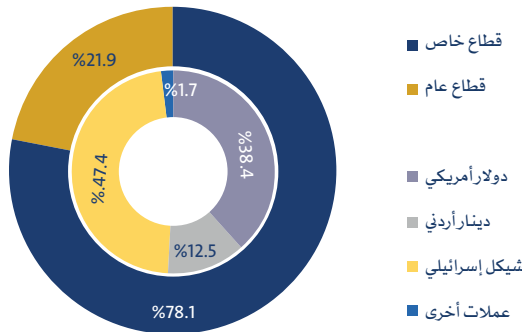
الكبرى من هذه المحفظة فيها، والتي استحوذت على نحو 91.2% منها، جراء ارتفاعها بنحو 13.0% قياساً على ما كانت عليه في العام 2019، لتبلغ 9.2 مليار دولار في نهاية العام 2020. وفي المقابل، تراجعت حصة قطاع غزة إلى 8.8% من إجمالي المحفظة الائتمانية، متأثرة بتطورات الأوضاع المحيطة بالقطاع، وما صاحبها من مخاطر محتملة، مما دفع بالمصارف نحو مزيد من التحفظ في سياساتها الائتمانية تجاه القطاع، وتسبب في تراجع حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع غزة بنحو 1.7% عما كانت عليه في العام 2019، لتتخفّض إلى 0.9 مليار دولار في نهاية العام 2020. علماً بأن سلطة النقد تبذل جهوداً مضنية

للتخفيف من حجم المعاناة وصعوبة الظروف التي يعيشها القطاع، وتعمل على تعزيز دور القطاع المصرفي في قطاع غزة، من خلال تعزيز الانتشار المصرفي، وغيرها من الإجراءات والتدابير الرامية للتخفيف من صعوبة الظروف والمعاناة في القطاع.

كما شهد العام 2020 تزايداً في سيطرة القروض على هيكلية المحفظة الائتمانية، مع استمرار استحوادها على النصيب الأكبر وبنسبة 84.7%، وذلك على حساب الجاري مدين، الذي تراجعت حصته إلى 14.1%، في حين بقيت حصة الإجارة المنتهية بالتملك هامشية كما في الأعوام السابق، في حدود 1.2% من إجمالي المحفظة.

ومن ناحية ثانية، شهد العام 2020 تزايداً واضحاً في الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات بالشيك، لتستحوذ على النصيب الأكبر وبنسبة 47.4%، والتي جاءت على حساب الأهمية

شكل 4-13: توزيع المحفظة الائتمانية حسب القطاع والعملة، 2020



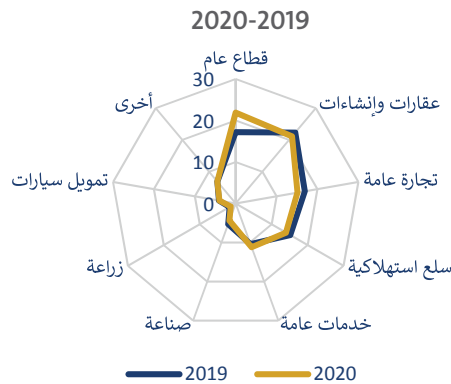
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

النسبية للتسهيلات بعملتي الدولار والدينار، حيث تراجعت الأولى إلى 38.4%، في حين تراجعت الثانية إلى 12.5% من إجمالي المحفظة الائتمانية. مع بقاء حصة محفظة التسهيلات بباقي العملات الأخرى هامشية في حدود 1.7% من إجمالي المحفظة الائتمانية خلال نفس الفترة. ويبدو أن التغيرات في معدلات فائدة الإقراض في السوق المحلي، إلى جانب التقلبات في أسعار الصرف والتسهيلات الحكومية كانت أهم العوامل المسؤولة عن التغيرات التي طرأت على حصص العملات المختلفة في

المحفظة الائتمانية. ويذكر في هذا السياق إلى أن جزء كبير من التزايد في قروض عملة الشيك يرتبط بتزايد الاقتراض الحكومي بهذه العملة.

وفي هذا السياق، شهد العام 2020 تزايداً ملحوظاً في حجم التمويل الممنوح للقطاع العام (تستحوذ الحكومة على الجزء الأكبر منها، وبنحو 99.1%) ليشكل ما نسبته 21.9% من إجمالي المحفظة الائتمانية، وذلك على خلفية أزمات العام 2020 وما أحدثته من ضعف واختلال إضافي في مالية الحكومة، حيث تزايد العجز الكلي، وتزايد معه تراكم المتأخرات، إلى جانب تزايد ملحوظ في مديونيتها تجاه القطاع المصرفي، وبنسبة بلغت 42.0% مقارنة مع العام 2019، لتصل إلى 2.2 مليار دولار. ويؤخذ على التمويل الممنوح للقطاع العام صفة التذبذب من حيث الحجم والأهمية من عام لآخر، تبعاً للتطورات في عمليات مالية الحكومة (الإيرادات والمنح والنفقات) وما يرتبط بها من مشاكل في السيولة، وحاجتها إلى الاقتراض لتسديد بعض التزاماتها الآنية أو المتراكمة.

شكل 4-14: التوزيع النسبي لمحفظة التسهيلات الائتمانية، 2020-2019



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

لأنشطة الزراعية فيعزى إلى ارتفاع درجة المخاطر المرتبطة بهذا النشاط، كونه موسمياً من ناحية، إضافة إلى كون جزء كبير منه غير منظم من ناحية ثانية، مما يؤثر على قدرة المصارف على تمويل هذا النشاط. ومع ذلك فهناك مصادر تمويل أخرى بديلة بخلاف المصارف، ممثلة بمؤسسات الإقراض المتخصصة التي تخضع لرقابة وإشراف سلطة النقد، وتعمل على سد جزء كبير من الفجوة التمويلية التي يعاني منها هذا القطاع.

ومما لا شك أن فيه الجهود الحثيثة التي قامت بها سلطة النقد خلال الفترة الماضية لتعزيز وتدعيم البنية التحتية للقطاع المصرفي، قد أسهمت في تعزيز مؤشرات العمق المالي في الاقتصاد الفلسطيني، حيث التوسع الملحوظ في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من جهة (بلغ معدل النمو في المتوسط حوالي 14.6% خلال السنوات العشر الأخيرة)، وارتفاع نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي من جهة ثانية (من 31.7% إلى 64.8%)، وعلى مستوى قروض القطاع الخاص (من 21.9% إلى 50.6% خلال نفس الفترة). ومما لا شك أن هذه المؤشرات تؤكد على مدى قوة القطاع المصرفي وتحمله للصدمات وقدرته على مواصلة خدماته دون انقطاع، بالرغم من الأزمات التي مر بها الاقتصاد.

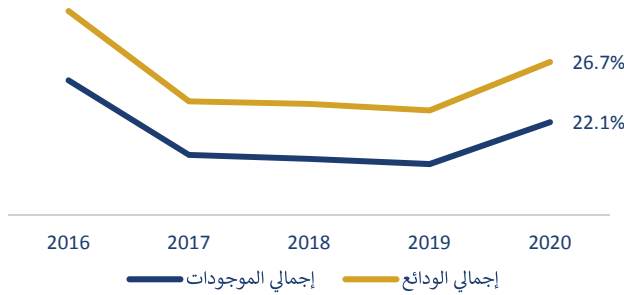
ومع ذلك تبقى قناة الائتمان عرضة لتأثير التطورات الأمنية والسياسية على مجمل النشاط الاقتصادي، وانعكاساتها المباشرة على البيئة والمناخ الاستثماري في فلسطين. لذلك تحرص سلطة النقد على متابعة ورصد ومراقبة أية تطورات في المخاطر ذات الصلة بالمحفظة الائتمانية، وتعمل على وضع العديد من الإجراءات الاحترازية والتحوطية والأنظمة التي تساعد المصارف على زيادة منح الائتمان في الاقتصاد المحلي في ظل أدنى مستوى من المخاطر المصاحبة له، وذلك من خلال عمليات التطوير المستمر لنظم معلومات الائتمان، والرقابة المصرفية الفعالة المستندة على المخاطر.

الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

تمثل الأرصدة المكون الثاني لتوظيف الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين، وتشمل الأرصدة لدى سلطة النقد، والأرصدة لدى المصارف العاملة في فلسطين، والأرصدة لدى مصارف خارج فلسطين (أحد مكونات التوظيفات الخارجية). وقد شكلت هذه

الأرصدة مع نهاية العام 2020 نحو 27.7% من إجمالي الموجودات، وبقيمة 5.5 مليار دولار، مرتفعة بنحو 24.5% عما كان عليه في نهاية العام 2019، جراء ارتفاع الأرصدة المحتفظ بها لدى المصارف خارج فلسطين ولدى سلطة النقد.

شكل 4-15: التوظيفات الخارجية كنسبة من إجمالي الموجودات وإجمالي الودائع، 2016-2020



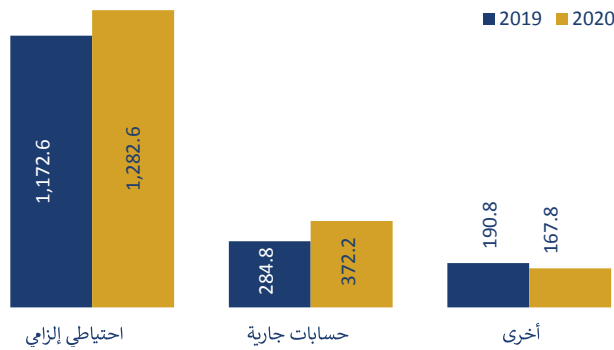
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

النقد والبالغة 35% من إجمالي الودائع (تعليمات رقم 1 لسنة 2020) [42].

وعادة ما تُستخدم هذه التوظيفات في ثلاثة مجالات رئيسية: تمثل أرصدة المصارف الموظفة في الخارج (ودائع خارجية) المكون الرئيسي الأكبر فيها، باستحواذها على 74.9% من هذه التوظيفات بقيمة 3.3 مليار دولار، مرتفعة بشكل كبير ونسبة 44.5% عما كانت عليه في نهاية العام 2019، وذلك على خلفية تزايد عمليات شحن فائض الشيكال. كما يعتبر الاستثمار في بعض الأدوات المالية المكون الثاني للتوظيفات الخارجية، والذي شكل نحو 20.9% منها، وبقيمة 0.9 مليار دولار، متراجعا بنحو 3.7% مقارنة مع نهاية العام 2019 [43]، نظراً لما تنطوي عليه القرارات الاستثمارية للمصارف من تحفظ في ظل الأزمات. أما المكون الثالث، فيتمثل في التسهيلات الائتمانية الممنوحة خارج فلسطين، والتي شكلت نحو 4.6% من التوظيفات الخارجية، وبقيمة بلغت نحو 0.2 مليار دولار، مرتفعة بحوالي 16.6% قياساً على ما كانت عليه في نهاية العام 2019.

وعلى العكس من الارتفاع الذي سُجل في التوظيفات الخارجية، فقد سجلت الأرصدة المحتفظ بها لدى المصارف في فلسطين تراجعاً بنحو 19.4% عما كانت عليه في نهاية العام 2019، لتتخفض إلى حوالي 0.4 مليار دولار، مشكلة نحو 2.1% من إجمالي الموجودات، في إشارة إلى ضعف وعدم فعالية سوق ما بين المصارف.

شكل 4-16: أرصدة المصارف لدى سلطة النقد، 2019-2020



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

أما الأرصدة المحتفظ بها لدى سلطة النقد، فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة 10.6% عما كانت عليه في نهاية العام 2019، لتبلغ 1.8 مليار دولار، مشكلة ما نسبته 9.2% من إجمالي الموجودات. ويعتبر الاحتياطي الإلزامي المكون الأكبر لأرصدة المصارف المحتفظ بها لدى سلطة النقد، باستحواذه على نحو 70.4% منها، وبقيمة 1.3 مليار دولار، مرتفعاً بنحو 9.4% مقارنة مع نهاية العام 2019، إثر تزايد حجم ودائع العملاء. في حين شكلت الحسابات الجارية نحو 20.4% من هذه الأرصدة، وبقيمة بلغت نحو 0.4 مليار دولار، مرتفعة بنحو

[42] حددت المادة 4، فقرة 1 من هذه التعليمات عدم تجاوز نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع 40% حتى نهاية آذار 2020، و35% حتى نهاية آذار 2021، و30% حتى نهاية آذار 2022، و25% حتى نهاية آذار 2023.

[43] يذكر في هذا السياق أن الاستثمارات الخارجية للمصارف في كافة أنواع الأوراق المالية مفيدة بضرورة الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد (قانون المصارف، مادة رقم 14، فقرة 6)، واشترطت توظيفها في استثمارات ذات تصنيف ائتماني معين. مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار درجات التركز على مستوى المؤسسة الواحدة وعلى مستوى الدولة والعملة أيضاً، وذلك استناداً إلى ما ورد في التعليمات رقم (1/2020، مادة 4).

30.7% عما كانت عليه في نهاية العام 2019، جراء تفضيل بعض المصارف الاحتفاظ بجزء من سيولتها المتاحة لدى سلطة النقد بدلاً من توظيفها في مجالات أخرى. أما الحسابات الأخرى فشكّلت نحو 9.2% من هذه الأرصدة، وبقيمة بلغت نحو 0.1 مليار دولار، متراجعة بنحو 12.0% عما كانت عليه في نهاية العام 2019.

المحفظة الاستثمارية

يمثل التمويل والاستثمار والمناخ الاستثماري المناسب، عناصر أساسية للتنمية الاقتصادية، بعضها كما في الحالة الفلسطينية مرتبط بجوانب داخلية يمكن التحكم بها كالتمويل، في حين أن بعضها الآخر كالمناخ الاستثماري يرتبط وإلى حد كبير بجوانب خارجية، يصعب التحكم بها، كونها نابعة بدرجة أساسية من الاحتلال وإجراءاته المتعلقة بالحدود والمعابر وحرية الحركة والنفاذ للأفراد والبضائع ورأس المال، وغيرها من الإجراءات التي تؤدي في النهاية إلى حالة من عدم اليقين، وتزيد من درجة المخاطر التي تتعرض لها مختلف قطاعات وأنشطة الاقتصاد، وتؤثر بالتالي سلباً على الفرص والقرارات الاستثمارية، ومن ثم على حجم المحفظة الاستثمارية التي تعتبر إحدى قنوات توظيف الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين.

وقد انعكست حالة الانكماش التي شهدتها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2020 بشكل واضح على الفرص والقرارات الاستثمارية للمصارف. وفي هذا السياق، تشير البيانات المالية للمصارف إلى أن استثمارات المصارف المرتبطة بالأوراق المالية (شهادات إيداع وأذونات وسندات مالية) قد شهدت خلال العام 2020 تراجعاً بنحو 1.6% مقارنة مع العام 2019، لتتخفّض إلى حوالي 1.1 مليار دولار، مشكلة نحو 5.5% من إجمالي موجوداتها. في حين شهدت استثمارات المصارف طويلة الأجل (الاستثمارات في الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية التابعة والشقيقة وغيرها) انخفاضاً بنحو 6.8% عما كانت عليه في نهاية العام 2019، لتصل إلى حوالي 0.3 مليار دولار، أو ما نسبته 1.3% من إجمالي موجوداتها. ومن الواضح أن نظرة المصارف للتطورات التي حصلت خلال العام كانت متشائمة، وتستدعي مزيداً من التحفظ والتحوط فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية قصيرة الأجل وطويلة الأجل على حد سواء.

بنود أخرى

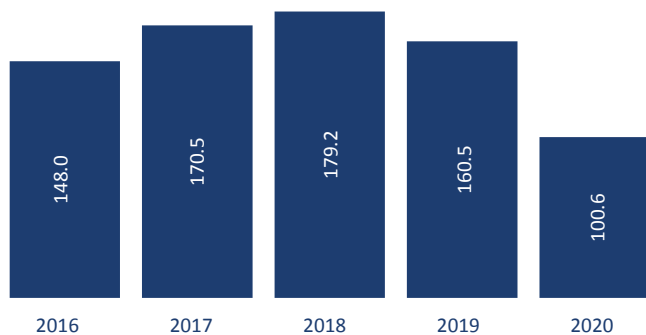
تتمثل في مجموعة من البنود المدرجة بشكل مستقل في جانب موجودات المصارف، وتشمل كل من: النقدية التي تراجعت بنحو 8.8% عما كانت عليه في العام 2019، لتتخفّض إلى حوالي 1.8 مليار دولار، على خلفية تواصل عمليات شحن فائض الشيكال؛ والأصول الثابتة التي ارتفعت بنسبة 2.8% لتصل إلى 0.6 مليار دولار؛ والأصول الأخرى التي ارتفعت بنحو 6.1%، لتبلغ 0.5 مليار دولار خلال نفس الفترة.

الأرباح والخسائر

شكل 4-17: الدخل الصافي للقطاع المصرفي الفلسطيني،

2020-2016

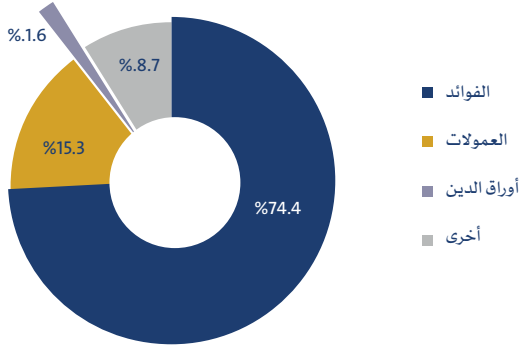
مليون دولار



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

تشير البيانات المتعلقة بقائمة الدخل للقطاع المصرفي، إلى أن المصارف قد حققت في نهاية العام 2020 إيراداً صافياً من كافة العمليات بقيمة 697.2 مليون دولار، بانخفاض نسبته 4.0% عما كان عليه في العام 2019. في الوقت الذي شهدت فيه نفقاتها (بخلاف الفوائد) انخفاضاً بحوالي 3.5%، لتبلغ قيمتها 444.0 مليون دولار، مع ارتفاع ملحوظ في المخصصات الصافية ونسبة 68.1%، لتصل إلى حوالي 102.1 مليون دولار. وبإضافة التزايد الذي طرأ على حجم ضريبة الدخل بنحو 13.1%، لتبلغ 50.5 مليون دولار، تكون المحصلة النهائية لنتائج أعمال القطاع المصرفي تحقيق دخل صافي (أرباح) بقيمة 100.6 مليون دولار، متراجعاً بنسبة 37.3% مقارنة مع نهاية العام 2019.

شكل 4-18: هيكل إيرادات القطاع المصرفي، 2020



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ومن خلال تحليل مساهمات مختلف الأنشطة في صافي الإيراد المتحقق يتبين أن المساهمة الأكبر قد جاءت من الفوائد، حيث بلغ صافي الدخل المتحقق من الفوائد حوالي 518.9 مليون دولار، متراجعا بنحو 1.5% مقارنة مع نهاية عام 2019، ومشكلاً نحو 74.4% من صافي الإيراد المتحقق. في حين تراجع الإيراد المتحقق من غير الفوائد بنسبة 10.6% عما كان عليه في نهاية العام 2019، منخفضاً إلى حوالي 178.4 مليون دولار، مشكلاً ما نسبته 25.6% من صافي الإيراد المتحقق في نهاية العام 2020.

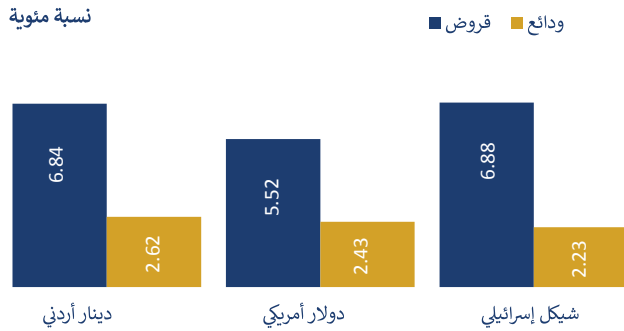
وبشكل عام، يرتبط صافي الإيراد المتحقق من غير الفوائد بجملة من الأنشطة التي قامت بها المصارف، ممثلة بالعمولات التي بلغت قيمتها حوالي 107.0 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 15.3% من إجمالي الإيراد المتحقق؛ والأوراق المالية والاستثمارات بقيمة 11.3 مليون دولار، ونسبة 1.6%؛ وبقية الدخل الأخرى بقيمة بلغت نحو 60.1 مليون دولار، ونسبة 8.7% من إجمالي الدخل المتحقق في نهاية العام 2020. ويشير هذا التحليل إلى أن المصارف لا تزال تعتمد على وظيفتها الأساسية (الوساطة المالية بين القطاعات الاقتصادية) في توليد الدخل.

معدلات الفائدة في السوق الفلسطيني

سلطة النقد لا تتدخل بشكل عام في تحديد أسعار الفائدة على العملات المتداولة في السوق الفلسطيني، كون هذه المعدلات ترتبط أساساً بالمعدلات السارية في الدول المصدرة لهذه العملات، إلى جانب المنافسة بين المصارف ودرجة المخاطر المحيطة بالسوق الفلسطيني. ومع ذلك، تراقب سلطة النقد معدل الهامش بين فائدة الإيداع والإقراض، بهدف تجنب المغالاة في هذا الهامش، وفي نفس الوقت تحسين الوساطة المالية والتنافسية بين المصارف.

وفي هذا السياق، تشير البيانات إلى اتجاه المتوسطات السنوية لمعدلات فائدة الإيداع والإقراض خلال العام 2020 نحو الانخفاض والتراجع، ولجميع العملات المتداولة في السوق

شكل 4-19: معدلات فائدة الإيداع والإقراض في فلسطين حسب العملة، 2020



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

الفلسطيني، باستثناء ثبات فائدة الإقراض بعملة الدينار الأردني. فقد انخفض المتوسط السنوي لفائدة الإيداع بعملة الدينار الأردني بنحو 60 نقطة أساس (من 3.21% في العام 2019 إلى 2.62% في العام 2020)، وبعلمة الدولار الأمريكي بحوالي 42 نقطة أساس (من 2.85% إلى 2.43%)، وبعلمة الشيكل الإسرائيلي بحوالي 29 نقطة أساس (من 2.52% إلى 2.23%). كما انخفضت أيضاً المتوسطات السنوية لفائدة الإقراض بعملة الدولار والشيكل، حيث انخفضت لعملة الدولار الأمريكي بحوالي 42 نقطة أساس (من 5.93% في العام 2019 إلى 5.52% في العام 2020)، وبعلمة الشيكل الإسرائيلي بنحو 19 نقطة أساس (من 7.07% إلى 6.88%). فيما استقر المتوسط السنوي لفائدة الإقراض بعملة الدينار الأردني عند نفس مستوى المسجل في العام السابق والبالغ 6.84%.

وعادة ما يُستخدم معدل الهامش بين فائدة الإيداع والإقراض كأحد المؤشرات الدالة على الكفاءة التشغيلية للمصارف (تحسين كفاءة الوساطة المالية والتنافسية)، وعلى الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي وعلى الاستقرار المالي بشكل عام، خاصة وأن مخاطر الفائدة لا تقتصر فقط على القطاع المصرفي، وإنما تشمل جميع الأطراف المتعاملة بهذه العملات طالما استمر التداول بها في السوق الفلسطيني.

وفي إشارة إلى العلاقة الوثيقة بين هامش فائدة ودرجة المخاطر المحيطة بالبيئة المصرفية والاقتصادية، وحجم السيولة وتكلفة توفيرها، فقد انعكس التزايد في حجم المخاطر التي شهدتها العام 2020 بصورة ارتفاع في هذا الهامش ولجميع العملات المتداولة في السوق الفلسطيني. إذ ارتفع الهامش على عملة الدينار الأردني بحوالي 59 نقطة أساس (من 3.63 نقطة مئوية في العام 2019 إلى 4.22 نقطة في العام 2020)، وعلى عملة الشيك الإسرائيلي بحوالي 10 نقاط أساس (من 4.55 نقطة إلى 4.65 نقطة)، مقابل ارتفاع طفيف بنقطة أساس واحدة على عملة الدولار الأمريكي (من 3.08 نقطة إلى 3.09 نقطة).

نظام المدفوعات

تعتبر نظم المدفوعات الحديثة من الدعائم الأساسية لبنية تحتية مصرفية متينة وشاملة، تسهم في خفض المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي بشكل خاص، والنظام المالي بشكل عام، ويساعد على تطوير المنظومة المصرفية والمالية، ويسهم في زيادة قدرة القطاع المصرفي على تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متميزة وفق أفضل الممارسات الدولية.

أنشطة عمليات التسوية الفورية من خلال نظام براق

بلغ إجمالي عمليات التسوية الفورية بين المصارف العاملة في فلسطين التي تمت تسويتها من خلال نظام براق خلال العام 2020 حوالي 93,315 حوالة، بقيمة إجمالية بلغت 64.2 مليار دولار، بارتفاع نسبته 0.3% من حيث العدد، و16.7% من حيث القيمة عما كانت عليه في العام 2019. وتشمل عمليات التسوية المنفذة بين المصارف الأعضاء كل من الحوالات الشخصية، والحوالات البنكية^[44]، وحوالات تسوية المراكز المالية الناتجة عن عمليات تقاص الشيكات، وحوالات تسوية البورصة، إضافة إلى حوالات تسوية عمليات أخرى لها علاقة بتسوية نتائج فروقات الاحتياطي الإلزامي وغيرها.

وينحصر الجزء الأكبر من هذه الحوالات بين الحوالات البنكية والحوالات الشخصية من حيث العدد والقيمة على حد سواء، ونسبة 73.0% من حيث العدد و95.5% من حيث القيمة. فخلال العام 2020 استحوذت الحوالات البنكية على 8.7% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى 80.5% من قيمتها (أو ما يعادل 51.8 مليار دولار). في حين استحوذت الحوالات الشخصية على نحو 64.3% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى 15.0% من قيمتها (تعادل 9.7 مليار دولار). وتتميز الحوالات الشخصية إجمالاً بكثرة عددها وصغر قيمتها نسبياً مقارنة بالحوالات البنكية، حيث بلغ متوسط حجم الحوالة الشخصية خلال العام 2020 حوالي 161.2 ألف دولار مقارنة مع 6.4 مليون دولار للحوالة البنكية.

كما استحوذت الحوالات المتعلقة بتسوية عمليات مقاصة الشيكات على حوالي 6.5% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة وعلى نحو 3.5% من إجمالي قيمتها (أو ما يعادل 2.2 مليار دولار). وحظيت حوالات البورصة الفلسطينية على 1.4% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى 0.1% من قيمتها (تعادل 20.7 مليون دولار). في حين استحوذت حوالات المفتاح الوطني على 6.3% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى 0.3% من قيمتها (تعادل 204.4 مليون دولار). فيما استحوذت حوالات العمليات الأخرى على 12.8% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة وعلى 0.7% من قيمتها (وبما يعادل 445.5 مليون دولار).

ومن جانب آخر، بلغ عدد الحوالات إلى خارج النظام 1,717 حوالة، بقيمة إجمالية بلغت نحو 7.8 مليار دولار، متراجعة بحوالي 15.4% من حيث العدد، مقابل ارتفاع بنحو 11.7% من حيث القيمة عما كانت عليه في نهاية 2019.

نشاط غرفة المقاصة

تعمل غرفة المقاصة^[45] التابعة لسلطة النقد في كل من رام الله وغزة بشكل يومي لتسوية الشيكات المقدمة من قبل المصارف العاملة في فلسطين وبمختلف العملات المتداولة (لا يزال الشيك يعتبر من أكثر أدوات الدفع غير النقدي استخداماً في تسوية المعاملات). وفي هذا السياق، يشير تحليل البيانات إلى أن العام 2020 شهد تراجعاً ملحوظاً في حركة المقاصة وبجميع العملات مقومة بالدولار الأمريكي،

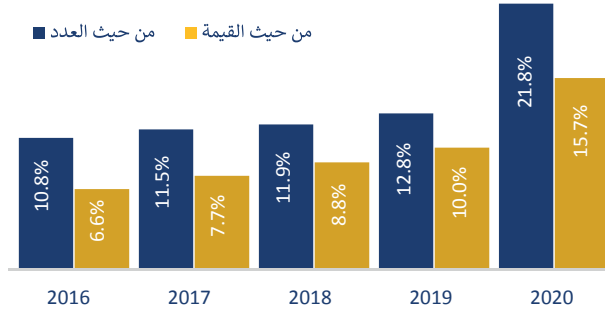
[44] يكون طرفاها (الدافع والمستفيد) مصرف، وتنتج عن عمليات وأنشطة مرتبطة بالسوق النقدي الداخلي بين المصارف بشكل أساسي.

[45] قامت سلطة النقد في النصف الثاني من العام 2020 بإطلاق العمل بنظام المقاصة الإلكترونية بعملة الدينار الأردني، والدولار الأمريكي، واليورو. وفي بداية العام 2021 تم إطلاق العمل بنظام المقاصة الإلكترونية بعملة الشيك الإسرائيلي.

حيث بلغ عدد الشيكات المقدمة للتقاص 5,432,551 شيكاً، بقيمة إجمالية بلغت 10.4 مليار دولار، بتراجع نسبته 17.2% من حيث العدد، و18.6% من حيث القيمة مقارنة بما كان عليه الوضع في نهاية العام الذي سبق. واستحوذت الشيكات بعملة الشيكل على 93.3% من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص، وعلى 79.8% من قيمتها، في حين استحوذت الشيكات المقدمة بعملة الدولار على 4.0% من حيث العدد و14.2% من حيث القيمة، والشيكات بعملة الدينار على 2.7% من حيث العدد و5.7% من حيث القيمة، أما الشيكات المقدمة بعملة اليورو فكانت هامشية لا تكاد تذكر سواء من حيث العدد أو القيمة.

ويرتبط نشاط المقاصة بدرجة كبيرة بالوضع الاقتصادي العام وبمستوى النشاط الاقتصادي السائد، الذي انعكس على حركة الشيكات المعادة (المرتجعة) بجميع العملات (مقومة بالدولار

شكل 4-20: الشيكات المعادة كنسبة من المقدمة للتقاص،
2020-2016



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

سواء من حيث العدد أو القيمة. وقد تمخضت هذه التطورات عن ارتفاع نسبة الشيكات المعادة إلى إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص إلى نحو 21.8% من حيث العدد، وإلى حوالي 15.7% من حيث القيمة مقارنة مع العام 2019.

ويذكر في هذا السياق أن الإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد في الآونة الأخيرة قد أسهمت في الحد من استمرار التزايد في الشيكات المعادة، والمحافظة على المكانة القانونية والعملية للشيك باعتبارها أداة ولاء ذات مصداقية عالية. كما وتجدر الإشارة من ناحية أخرى إلى أن إطلاق العمل بنظام المقاصة الإلكتروني يتطلب مزيداً من العناية من قبل مصدري الشيكات لتوفير الأرصدة المطلوبة في حساباتهم من أجل تغطية قيمة الشيكات في تواريخ استحقاقها.

الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية

نظرة عامة

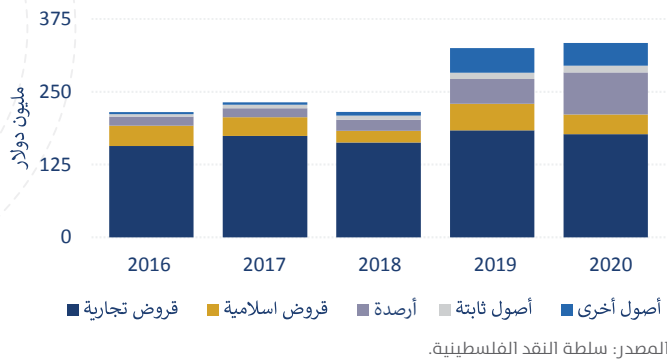
تخضع المؤسسات المالية غير المصرفية إلى رقابة وإشراف جهتين مختلفتين، حيث تخضع كل من مؤسسات الإقراض المتخصصة، ومؤسسات الصيرفة إلى رقابة وإشراف سلطة النقد. في حين تخضع كل من بورصة فلسطين، وشركات التأمين، وشركات التمويل التأجير، وشركات الرهن العقاري لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال.

ورغم التطور الذي شهدته هذه المؤسسات خلال السنوات الأخيرة، وخصوصاً على الصعيد التشريعي والمالي، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى المزيد من الإجراءات الضرورية لتمكينها من القيام بدورها بفعالية والمساهمة في الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وفي النظام المالي بشكل خاص. ويلقي هذا الجزء من التقرير الضوء على أهم التطورات التي شهدتها هذه المؤسسات خلال العام 2020.

قطاع الإقراض المتخصص

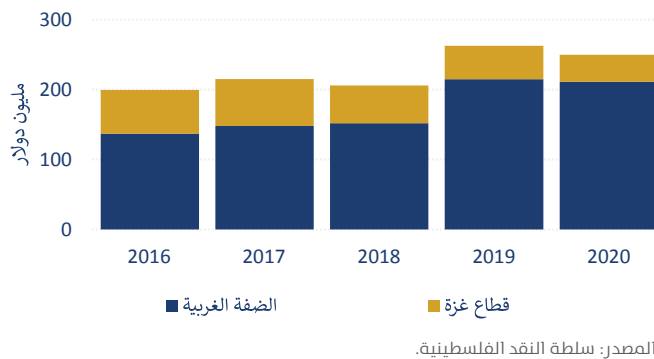
بلغ عدد مؤسسات الإقراض المتخصصة المرخصة من قبل سلطة النقد خلال العام 2020 ثمان مؤسسات، تعمل من خلال 96 فرع ومكتب موزعين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد عانى قطاع الإقراض المتخصص بشكل واضح من تداعيات أزمة كورونا، التي أثرت على جانبي الطلب والعرض في هذا المجال، خاصة وأن هذا القطاع يخدم بشكل رئيس قطاع المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والتي تعتبر المتضررة الأكبر من الأزمة. فراجع عدد المقترضين النشطين بنسبة 9.8% مقارنة بالعام السابق، لينخفض إلى 68,027 مقترض، كما تراجع عدد العاملين في هذا القطاع بنحو 6.7% عما كان عليه في العام السابق، ليصل إلى 849 موظفاً.

شكل 4-21: هيكل أصول شركات الإقراض المتخصصة، 2016-2020

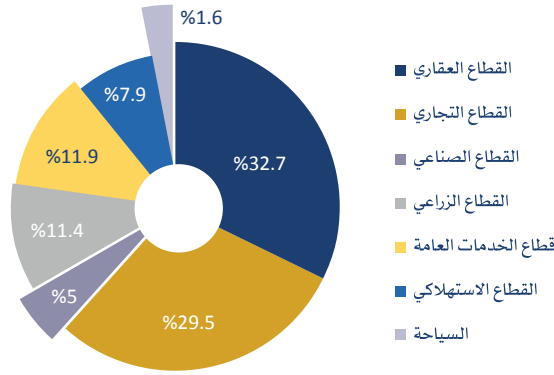


أما على مستوى التطورات المالية، فقد بلغت موجودات قطاع الإقراض المتخصص خلال العام 2020 حوالي 335.2 مليون دولار، مرتفعة بنسبة 2.8% مقارنة مع العام 2019. وجاء هذا النمو مدفوعاً بدرجة أساسية بتزايد أرصدة هذه المؤسسات لدى المصارف بنحو 30.0 مليون دولار، مقابل تراجع وتيرة منح القروض الجديدة، إذ تراجعت القروض التجارية بنسبة 3.7%، لتبلغ 177.0 مليون دولار، والقروض الإسلامية بنسبة 25.9%، لتتراجع إلى 33.8 مليون دولار. وعلى ضوء هذه التغيرات، تراجعت حصة محفظة القروض (التجارية والإسلامية) من إجمالي الموجودات إلى ما نسبته 62.9% (52.8% للقروض التجارية، و10.1% للقروض الإسلامية)، مقابل 21.6% حصة أرصدة هذه المؤسسات لدى المصارف، و15.0% للأصول الثابتة والأصول الأخرى، في حين لم تتجاوز نسبة النقد الكاش 0.5% من موجودات هذا القطاع في نهاية العام 2020. وفي الجانب المقابل، فقد سجلت حقوق الملكية تراجعاً بنسبة 9.2% مقارنة مع العام 2019، لتتراجع إلى 116.0 مليون دولار، مشكلةً نحو 34.6% من إجمالي المطلوبات.

شكل 4-22: محفظة القروض بحسب المنطقة الجغرافية، 2016-2020



شكل 4-23: توزيع قروض مؤسسات الإقراض المتخصصة على القطاعات الاقتصادية، 2020



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

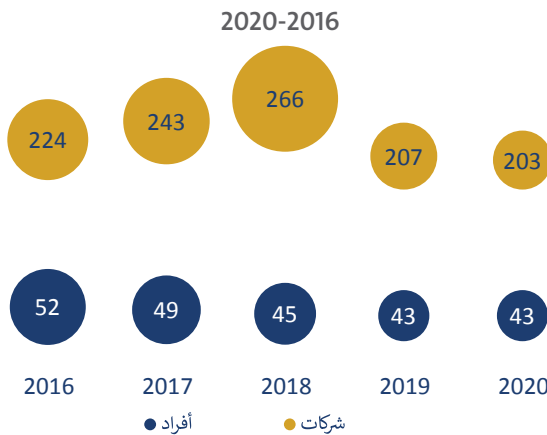
11.4% (بقيمة 28.4 مليون دولار)، تلاه القطاع الاستهلاكي بنسبة 7.9% (بقيمة 19.6 مليون دولار)، والقطاع الصناعي بنسبة 5.0% (بقيمة 12.5 مليون دولار)، وأخيراً القطاع السياحي بنسبة 1.6% (بقيمة 4.0 مليون دولار). أما جغرافياً، فسيطرت محافظة نابلس على النصيب الأعلى من محفظة القروض بنسبة بلغت 13.3% من إجمالي المحفظة، تلاها محافظة جنين بنسبة 12.2%، ثم محافظة رام الله والبيرة بنسبة بلغت 11.5%.

وفي المحصلة، عانى قطاع الإقراض المتخصص خلال العام 2020 من تراجع ملحوظ في صافي الأرباح قبل الضرائب، والتي انخفضت إلى نحو 0.42 مليون دولار، مقارنة مع 6.7 مليون دولار في العام السابق.

قطاع الصيرفة

بلغ عدد الصرافين المرخصين لمزاولة مهنة الصرافة في نهاية العام 2020 نحو 246 صرافاً، منهم 209 صرافاً في الضفة الغربية، و37 صرافاً في قطاع غزة. أما حسب الشكل القانوني، فهناك 203 صرافين يزاوون المهنة على شكل شركات، و43 صرافاً يزاوونها على شكل أفراد.

شكل 4-24: توزيع أعداد الصرافين بحسب الشكل القانوني، 2020-2016



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وقد شهد قطاع الصيرفة العديد من التطورات الرقابية، أهمها: تنظيم عمليات شحن النقد الكاش عبر المعابر بموجب نماذج معدة خصيصاً لهذه الغاية، كما تم تطوير مصفوفة تقييم مخاطر الصرافين، وكذلك سمحت سلطة النقد للصرافين الذين تنطبق عليهم الشروط العمل كوكلاء لمقدمي خدمات الدفع، وذلك استناداً إلى تعليماتها رقم (2020/29)، هذا بالإضافة إلى العمل على تعزيز التزام الصرافين بالقوانين والتعليمات الصادرة من سلطة النقد وقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعلى مستوى انتشار فروع شركات الصرافة ومحال الصرافة، فقد سيطرت محافظة رام الله والبيرة على نحو 47 شركة صرافة، لها 24 فرعاً، بالإضافة إلى 10 صرافين

أفراد، تلتها محافظة نابلس بنحو 28 شركة، لها ثمانية فروع، إلى جانب 9 صرافين أفراد، وجاءت في المرتبة الثالثة محافظة الخليل بنحو 27 شركة، و12 فرعاً، في حين لا يوجد في هذه المحافظة أية صرافين يزاولون المهنة على شكل أفراد.

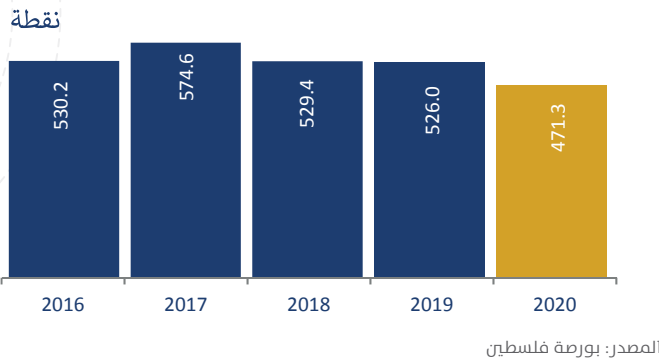
أما على مستوى المؤشرات المالية لقطاع الصيرفة، فقد بلغ إجمالي موجودات هذا القطاع نحو 79.1 مليون دولار، توزعت بين موجودات سائلة بنسبة 95.4%، وأخرى ثابتة بنسبة 4.6%. ولا يزال حجم هذا القطاع صغيراً جداً بالمقارنة مع القطاع المصرفي، إذ لا تزال موجوداته تشكل نحو 0.4% من إجمالي موجودات المصارف، ونحو 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وتوزعت أنشطة هذا القطاع بين عمليات بيع وشراء العملات والحوالات، حيث تجاوزت قيمة عمليات بيع وشراء العملات 2.4 مليار دولار، في حين سجلت الحوالات الصادرة من الصرافين ارتفاعاً بنسبة 15.4% مقارنة بالعام 2019، لتصل إلى 224.5 مليون دولار، كما ارتفعت الحوالات الواردة من خلال الصرافين بنسبة 18.1%، لتبلغ 450.4 مليون دولار. وقد حقق هذا القطاع أرباحاً جارية خلال العام 2020 بلغت 2.4 مليون دولار.

قطاع الأوراق المالية (بورصة فلسطين)

تعتبر الأسواق المالية من أكثر الأسواق وأسرعها تأثراً بالأزمات الاقتصادية، فمع جائحة كورونا وأزمة إيرادات المقاصة تعرض العديد من مؤشرات هذه الأسواق إلى الانخفاض وشح في مستويات السيولة، لتضاف إلى الصعوبات والتحديات التي تعاني منها بورصة فلسطين جراء الوضع المحلي الفلسطيني.

ومع نهاية العام 2020 تراجع عدد الشركات المدرجة في البورصة إلى 46 شركة، مقارنة مع 48 شركة في العام 2019، وذلك بعد شطب إدراج شركتين نظراً لتعليق التداول على أسهمهما لأكثر من عام. وتتوزع هذه الشركات على خمسة قطاعات رئيسية هي: البنوك والخدمات المالية؛ والتأمين؛ والاستثمار؛ والصناعة؛ والخدمات. ويعمل في هذا القطاع 8 شركات أوراق مالية أعضاء (شركات وساطة مالية).

شكل 4-25: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2016-2020

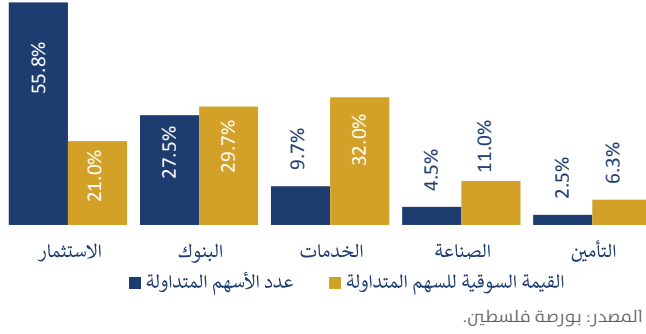


أما من حيث التطورات في أداء قطاع الأوراق المالية، فقد أغلق مؤشر القدس في نهاية العام 2020 عند مستوى 471.3 نقطة، مسجلاً تراجعاً بنسبة 10.4% عن مستوى إغلاقه في العام 2019، وذلك على خلفية تراجع كافة المؤشرات القطاعية، حيث انخفض مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 13.5% (ليغلق عند 128.7 نقطة)، ومؤشر قطاع الاستثمار بنسبة 8.9% (ليغلق عند مستوى 25.3 نقطة)، وكذلك انخفض مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 8.6% (ليغلق عند مستوى 37.4 نقطة)، ومؤشر قطاع التأمين 4.7% (ليغلق عند 94.5 نقطة)، وقطاع الصناعة بنسبة 4.0% (ليغلق عند 94.9 نقطة).

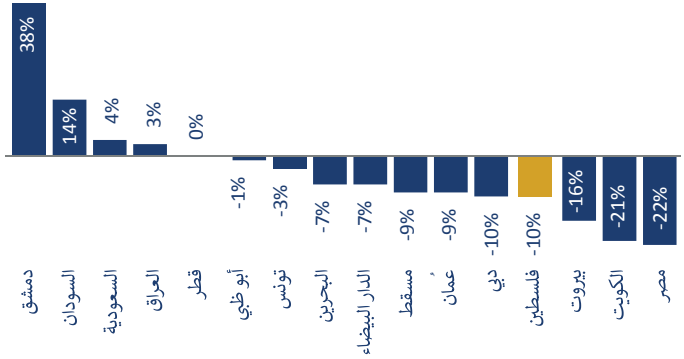
وعلى صعيد نشاط البورصة، فقد اتجهت جميع المؤشرات نحو الهبوط مقارنة بالعام السابق، حيث تراجعت القيمة السوقية للشركات المدرجة بنسبة 8.3%، لتتراجع إلى نحو 3.4 مليار دولار (تعاود نحو 22.1% من الناتج المحلي الإجمالي). كما تراجع عدد جلسات التداول إلى 220 جلسة تداول (فقدت البورصة نحو 28 جلسة تداول فعلية نتيجة للإجراءات الاحترازية من إغلاق كليات أو جزئية وغيرها لمنع انتشار فيروس كورونا)، الأمر الذي أدى إلى تراجع عدد الصفقات المنفذة بنسبة 41.1%، لتبلغ 17,243 صفقة، كما تراجع عدد المتعاملين في البورصة بنسبة 11.3%، لينخفض إلى نحو 64,066 متعاملاً.

كما تشير مؤشرات الأداء لقطاع الأوراق المالية إلى شح واضح في السيولة، حيث انخفض حجم التداول بنسبة 39.5% مقارنة بالعام 2019، لبلغ عدد الأسهم التي تم تداولها حوالي 86.4 مليون سهم، بقيمة بلغت نحو 190.1 مليون دولار. فقد دفعت حالة عدم اليقين المستثمرين إلى الإحجام عن الاستثمار أو حتى تسهيل استثماراتهم في هذا القطاع لتلبية احتياجاتهم اليومية، فضعف الطلب وضعفت معه أحجام التداول.

شكل 4-26: المساهمة القطاعية في بورصة فلسطين، 2020



شكل 4-27: تطور أداء البورصات العربية، 2020



أما على صعيد التداول القطاعي، فقد استحوذ قطاع الاستثمار على النصيب الأكبر من عدد الأسهم المتداولة ونسبة بلغت 55.8%، وقيمة 725.1 مليون دولار، أو ما نسبته 21.0% من القيمة السوقية الكلية لأسهم الشركات المدرجة. وجاء قطاع البنوك والخدمات المالية في المرتبة الثانية باستحواذه على نحو 27.5% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 1,023.2 مليون دولار، أو ما نسبته 29.7% من القيمة السوقية الكلية لأسهم الشركات المدرجة. وفي المرتبة الثالثة قطاع الخدمات الذي استحوذ على 9.7% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 1,103.8 مليون دولار، أو ما نسبته 32.0% من القيمة السوقية الكلية لأسهم الشركات المدرجة، ثم قطاع الصناعة الذي استحوذ على 4.5% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 380.0 مليون دولار، أو ما نسبته 11.0% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة. وأخيراً قطاع التأمين، الذي استحوذ على 2.5% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 214.8 مليون دولار، أو ما نسبته 6.3% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة.

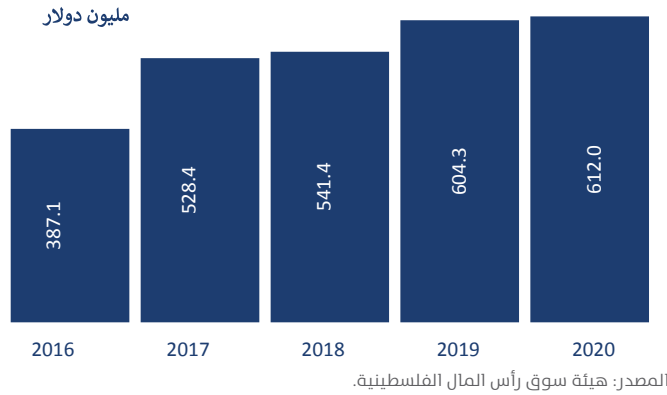
وبشكل عام لا يختلف أداء بورصة فلسطين في العام 2020 عن أداء باقي البورصات العربية، والتي اتجهت في معظمها بنفس الاتجاه نحو التراجع، واحتلت بورصة فلسطين المركز الثالث عشر من حيث التغير في قيمة المؤشر مقارنة بالعام 2019.

قطاع التأمين

يعتبر قطاع التأمين من القطاعات التي عانت من تداعيات الأزمة الصحية خلال العام 2020، نتيجة لتدابير الإغلاق الكلية والجزئية، والقرارات الاحترازية التي تم اتخاذها خلال الأزمة. فبعد إعلان حالة الطوارئ في فلسطين، أصدرت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية قراراً يقضي بتمديد فترة سريان تأمين المركبات التي تنتهي صلاحية وثيقة تأمينها خلال هذه الفترة بشكل تلقائي، كما ألزم قرار الهيئة شركات التأمين بتغطية كافة الأخطار المؤمن ضدها التي تقع للمركبات خلال فترة التمديد لوثيقة تأمين المركبات. فكان التأثير مضاعفاً، فمن جهة، أثرت الجائحة على قدرة المؤمن لهم على تجديد الوثائق التأمينية الخاصة بهم، ومن جهة أخرى، أدت الجائحة إلى عزوف البعض، وبخاصة في القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة عن تجديد وثائق تأمينهم.

وخلال العام 2020 بقي عدد شركات التأمين المرخص لها بالعمل من قبل الهيئة عشر شركات، من ضمنها شركتان تمارسان أعمال التأمين وفق أحكام الشريعة الإسلامية (التأمين التكافلي). وتعمل شركات التأمين في أنواع التأمين المختلفة من خلال شبكة من الفروع والمكاتب المنتشرة في مختلف المحافظات، وعددها 156 فرعاً ومكتباً، إضافة إلى الوكلاء والمنتجين المرخصين ووسطاء التأمين، البالغ عددهم 253.

شكل 4-28: موجودات قطاع التأمين في فلسطين، 2016-2020



المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

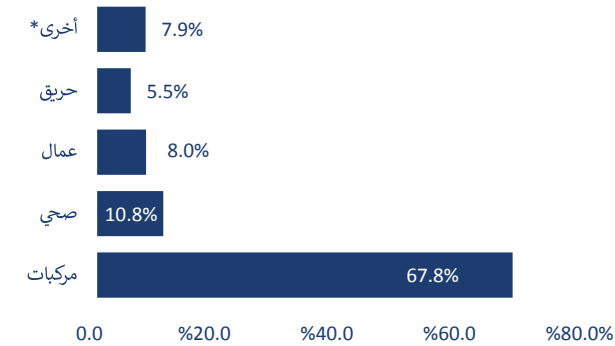
وقد شهدت المؤشرات المالية لقطاع التأمين العديد من التطورات خلال العام 2020، حيث سجل إجمالي موجودات/مطلوبات شركات التأمين ارتفاعاً بنسبة 1.3% قياساً على ما كان عليه قبل عام، ليصل إلى حوالي 612.0 مليون دولار^[46]. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بدرجة أساسية بنمو الموجودات المتداولة بنسبة 5.5%، إثر تزايد موجودات عقود التأمين بنسبة 7.5%، لتصل إلى نحو 58.8 مليون دولار. وفي المقابل تراجع قيمة الموجودات

غير المتداولة بنسبة 5.2%، متأثرة بانكماش الاستثمارات العقارية، والمساهمات في الشركات الحليفة، إضافة إلى تراجع قيمة العقارات والآلات والمعدات.

أما بالنسبة لحقوق المساهمين، فتشير البيانات إلى تراجع قيمتها بنسبة 2.6%، لتتخفض إلى حوالي 184.5 مليون دولار، جراء تراجع رأس المال المدفوع بنسبة 10.1%، إلى 85.0 مليون دولار، والاحتياطات الإلزامية والاختيارية بنسبة 11.5%، منخفضة إلى نحو 26.3 مليون دولار. أما صافي أرباح شركات التأمين بعد الضريبة، فسجل نمواً ملحوظاً بنسبة 27.3%، مرتفعاً إلى حوالي 21.5 مليون دولار، حيث سجلت غالبية أنواع التأمين ربحاً صافياً، باستثناء التأمين الصحي وتأمين العمال.

أما على الصعيد المؤشرات التشغيلية لقطاع التأمين، فقد بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة حتى نهاية العام 2020 نحو 286.1 مليون دولار، مسجلةً انكماشاً بنسبة 5.4% مقارنة بقيمتها قبل عام. أما من حيث التوزيع محفظة التأمين على أنواع التأمين المختلفة، فلم يطرأ تغيير يذكر فيها، حيث بقيت هذه المحفظة تشهد تركيزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات (بنسبة 67.8% من إجمالي المحفظة

شكل 4-29: الأهمية النسبية لإجمالي أقساط التأمين، 2020



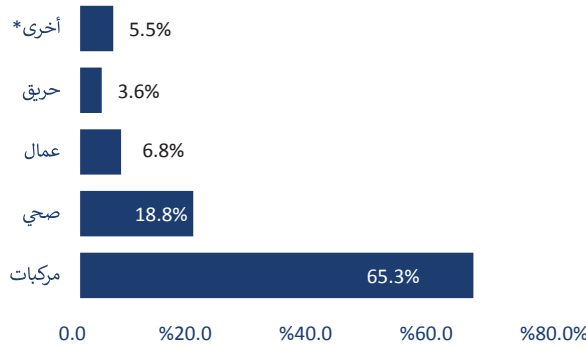
* تشمل تأمين الحياة (2.2%)، والتأمين الهندسي (2.0%)، وتأمينات عامة أخرى بما في ذلك المسؤولية المدنية والتأمين البحري (3.7%).
المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

التأمينية كون تأمين المركبات إلزامي)، تلاه التأمين الصحي (بنسبة 10.8%)، وجاء في المرتبة الثالثة تأمين العمال (بنسبة 8.0%)، في حين شكل تأمين الحريق حوالي 5.5%، وأنواع التأمين الأخرى نحو 7.9% من إجمالي قيمة الأقساط.

وترافق هذا التراجع في إجمالي أقساط التأمين مع تراجع في إجمالي التعويضات المدفوعة خلال الفترة نفسها، وبنحو 9.3%، لتتخفض إلى 165.6 مليون دولار، تم دفعها مقابل تأمين مركبات بنسبة 65.3% من إجمالي التعويضات المدفوعة، ومقابل تأمين صحي بنسبة 18.8%، وتأمين عمال بنسبة 6.8%، وتأمين حريق بنحو 3.6%، بقية أنواع التأمين الأخرى بنحو 5.5% من إجمالي التعويضات المدفوعة.

[46] نود التنويه إلى أن البيانات المالية المتعلقة بقطاع التأمين، وحسب ما تم نشره من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، لا تشمل على بيانات الخاصة بالمجموعة الأهلية للتأمين.

شكل 4-30: الأهمية النسبية لإجمالي التعويضات المدفوعة، 2020



* تشمل تأمين الحياة (2.7%)، والتأمين الهندسي (1.6%)، وتأمينات عامة أخرى والمسؤولية المدنية والتأمين البحري (1.2%).
المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

وقد أدت هذه التطورات إلى تراجع حصة الفرد من أقساط التأمين (الكثافة التأمينية، ممثلة بإجمالي أقساط التأمين المكتتبة / عدد السكان) إلى 55.4 دولار/ نسمة، مقارنة بنحو 60.0 دولار/ نسمة في العام 2019. كما تراجعت أيضاً نسبة اختراق التأمين (نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) لتبلغ 1.7%، مقارنة مع 1.9% في العام السابق.

قطاع التأجير التمويلي

يتكون قطاع التأجير التمويلي من عشر شركات مقارنة بتسع شركات في العام 2019. وقد عانى الطلب على

خدمات التأجير التمويلي من الأوضاع الاستثنائية في العام 2020، إذ بلغت قيمة إجمالي استثمار العقود نحو 68.9 مليون دولار، نفذت من خلال 1,364 عقداً، بتراجع نسبته 24% من حيث القيمة، و32% من حيث عدد العقود مقارنة بقيمتها وعددها في العام 2019.

كما ويعاني هذا القطاع من تركيز واضح في عقود التأجير التمويلي، سواء على مستوى المنطقة أو على مستوى النوع. فعلى مستوى المنطقة، تستحوذ محافظة رام الله والبيرة على ما نسبته 38.3% من إجمالي عدد هذه العقود، ثم محافظة نابلس بنسبة 17.5%، تليها محافظة جنين بنسبة 10.8%، وتشكل بقية المحافظات مجتمعة ما نسبته 33.4% من إجمالي عدد العقود. أما من حيث النوع، فلا تزال عقود المركبات تشكل الحصة الأكبر من محفظة التأجير التمويلي وبنسبة بلغت 69.5% من إجمالي قيمة العقود، ويعود هذا التركيز إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير وتدني مخاطر تأجيرها، في حين شكلت الشاحنات والمركبات الثقيلة نحو 8.8%، ويعود هذا التدني في قيمة عقودها نظراً لارتفاع المخاطرة المتعلقة بالملكية، أما المال المنقول فشكل ما نسبته 8.0% من إجمالي محفظة التأجير التمويلي.

قطاع الرهن العقاري

حالت الأزمات التي شهدتها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2020 دون القيام بأية تطورات ملحوظة لتفعيل دور هذا القطاع في السوق المالي وفي الاقتصاد الفلسطيني. كما لا يزال هذا القطاع يعاني من عدم وجود شركات متخصصة في الرهن العقاري، وخصوصاً في السوق الأولي منه، والذي يقتصر التعامل فيه على المصارف فقط، وذلك نظراً لتوفر السيولة لدى المصارف، وانخفاض أسعار الفائدة العالمية. في حين يقتصر العمل في السوق الثانوي لتمويل الرهن العقاري (إعادة تمويل الرهن العقاري) على شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري وذراعها التمويلي شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية.

أما بخصوص التخمين العقاري، ونظراً لأهمية هذه المهنة في تحديد قيمة الضمانات العقارية التي يتم على أساسها منح القروض، وبالتالي الحد من المخاطر التي قد تتعرض لها الجهات المقرضة، تسعى الهيئة إلى منح التراخيص لذوي الخبرة والكفاءة، حيث بلغ عدد الأشخاص الممتنحين لنشاط التخمين العقاري 54 مخمناً عقارياً.

الملاحق الإحصائية

الفصل الأول: الأداء الاقتصادي

جدول (1 - 1): معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد العالمي، 2016-2020

(نسبة مئوية)

الدولة	2016	2017	2018	2019	2020
العالم	3.3	3.8	3.6	2.8	3.3-
الدول المتقدمة	1.8	2.5	2.3	1.6	4.7-
الولايات المتحدة	1.7	2.3	3.0	2.2	3.5-
منطقة اليورو	1.9	2.6	1.9	1.3	6.6-
الدول الصاعدة والنامية	4.5	4.8	4.5	3.6	2.2-
دول إقليمية					
مصر	4.3	4.1	5.3	5.6	3.6
الأردن	2.0	2.1	1.9	2.0	2.0-
إسرائيل*	3.8	3.6	3.5	3.4	2.4-
الناتج العالمي وفق تعادل القوة الشرائية (مليار دولار)	115,531	121,690	128,965	134,784	131,656

* تصنف إسرائيل استناداً إلى تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، الصادر عن صندوق النقد الدولي ضمن مجموعة الاقتصادات المتقدمة.
المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2021.

جدول (1 - 2): معدلات التضخم العالمية، 2016-2020

(نسبة مئوية)

الدولة	2016	2017	2018	2019	2020
العالم	2.7	3.2	3.6	3.5	3.2
الدول المتقدمة	0.7	1.7	2.0	1.4	0.7
الولايات المتحدة	1.3	2.1	2.4	1.8	1.2
منطقة اليورو	0.2	1.5	1.8	1.2	0.3
الدول الصاعدة والنامية	4.3	4.4	4.9	5.1	5.1
دول إقليمية					
مصر	10.2	23.5	20.9	13.9	5.7
الأردن	0.6-	3.6	4.5	0.7	0.4
إسرائيل	0.5-	0.2	0.8	0.8	0.6-

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2021.

جدول (1 - 3): معدلات البطالة في بعض الدول المختارة، 2016-2020

(كنسبة من القوى العاملة)

الدولة	2016	2017	2018	2019	2020
الدول المتقدمة	6.2	5.7	5.1	4.8	6.6
الولايات المتحدة	4.9	4.4	3.9	3.7	8.1
منطقة اليورو	10.0	9.1	8.2	7.6	7.9
دول إقليمية					
مصر	12.7	12.2	10.9	8.6	8.3
الأردن	15.3	18.3	18.6	19.1	22.7
إسرائيل	4.8	4.2	4.0	3.8	4.3

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2021.

جدول (1 - 4): معدلات الفائدة الرسمية، 2016-2020

(نهاية الفترة، نسبة مئوية)

الدولة	2016	2017	2018	2019	2020
الولايات المتحدة	0.75	1.50	2.50	1.75	0.25
منطقة اليورو	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
المملكة المتحدة	0.25	0.50	0.75	0.75	0.10
اليابان	0.10-	0.10-	0.10-	0.10-	0.10-
الأردن	2.75	4.00	4.75	4.00	2.50
إسرائيل	0.10	0.10	0.10	0.25	0.10

المصدر: www.global-rates.com.
الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني والبنك المركزي الإسرائيلي.

جدول (1 - 5): أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، 2016-2020

(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

الدولة	2016	2017	2018	2019	2020
الدول المتقدمة	0.8	1.0	0.8	0.7	0.3
الولايات المتحدة	2.1-	1.9-	2.2-	2.2-	3.1-
منطقة اليورو	3.0	3.1	2.9	2.3	2.3
الدول الصاعدة والنامية	0.3-	0.0	0.2-	0.1	0.6
دول إقليمية					
مصر	6.0-	6.1-	2.4-	3.6-	3.1-
الأردن	9.7-	10.6-	6.9-	2.1-	8.1-
إسرائيل	3.5	2.9	2.7	3.1	4.9

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2021.

جدول (1 - 6): الأصول الاحتياطية الرسمية، 2016-2020

(مليار دولار)

الدولة	2016	2017	2018	2019	2020
العالم	12,173	13,073	13,067	13,734	15,048
الدول المتقدمة	5,182	5,720	5,737	6,073	6,947
الولايات المتحدة	406	451	450	517	628
منطقة اليورو	742	803	823	914	1,078
الدول الصاعدة والنامية	6,992	7,354	7,330	7,662	8,102
دول إقليمية					
مصر	23	36	41	45	39
الأردن	15	14	13	14	16
إسرائيل	95	113	115	126	173

المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (IFS)، أيار، 2021.

جدول (1 - 7): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2016-2020

(مليون دولار)

سنة الأساس (2015)

النشاط الاقتصادي	2020	2019	2018	2017	2016
أ) أنشطة الإنتاج السلعي	3,384.3	4,064.5	4,068.5	3,987.1	3,752.6
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	999.8	1,100.7	1,091.1	1,074.1	1,142.9
التعدين الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	1,811.6	2,74.7	2,056.6	2,094.2	1,829.4
التعدين واستغلال المحاجر	48.4	68.7	66.7	43	46.4
الصناعات التحويلية	1,549.8	1,779.0	1,762.8	1,756.8	1,499.6
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	149.5	164.1	165.9	171.2	158.6
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات	63.9	62.9	61.2	123.2	124.8
الإنشاءات	572.9	889.1	920.8	818.8	780.3
ب) أنشطة الإنتاج الخدمي	8,472.5	9,429.5	9,249.0	9,085.7	9,294.5
1. أنشطة الخدمات الإنتاجية	4,199.4	4,763.9	4,747.2	4,479.2	4,283.7
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	2,844.4	3,371.4	3,346.1	3,165.5	2,950.5
النقل والتخزين	234.3	270.6	278	275.6	274.6
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	651.8	632.2	626.1	551.8	535
المعلومات والاتصالات	468.9	489.7	497	486.3	523.6
2. أنشطة الخدمات الاجتماعية	4,273.1	4,665.6	4,501.8	4,606.5	5,010.8
الأنشطة العقارية والإيجارية	484.5	710.1	708.6	719.5	716.2
التعليم	921.1	933.6	895.3	957.1	1,044.5
الصحة والعمل الاجتماعي	582.0	539.3	509.4	456.5	437.3
الإدارة العامة والدفاع	1,657.3	1,559.7	1,501.5	1,753.3	2,025.5
أخرى*	628.2	922.9	887	720.1	787.3
ج) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار التكلفة (أ+ ب)	11,848.8	13,494.0	13,317.5	13,072.8	13,047.1
د) صافي الضرائب غير المباشرة	2,158.6	2,335.0	2,298.7	2,354.1	2,163.9
الرسوم الجمركية	1,134.9	1,111.5	1,102.4	1,079.9	854.2
القيمة المضافة على الواردات	1,023.7	1,223.5	1,196.3	1,274.2	1,309.7
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ج+ د) (2015=100)	14,015.4	15,829.0	15,616.2	15,426.9	15,211.0
صافي الدخل المحول من الخارج	2,040.8	2,586.6	2,505.3	1,904.4	1,693.7
الدخل القومي الإجمالي الحقيقي	16,056.2	18,415.6	18,121.5	17,331.3	16,904.7
التحويلات الجارية بدون مقابل	1,635.9	1,545.1	1,487.1	1,694.8	1,613.3
الدخل القومي الإجمالي المتاح الحقيقي	17,692.1	19,960.7	19,608.6	19,026.1	18,518.0
بنود تذكيرية					
نسب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)	2,913.9	3,378.3	3,417.7	3,463.1	3,489.8
الضفة الغربية	4,176.1	4,822.5	4,854.4	4,851.0	4,761.1
قطاع غزة	1,211.9	1,422.2	1,458.3	1,556.6	1,730.8

* تشمل أنشطة خدمات الإقامة والطعام، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة، والفنون والترفيه والتسليّة، والخدمات المنزلية، وخدمات الوساطة المالية المقامة بصورة غير مباشرة، وخدمات أخرى.
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1 - 8): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2016-2020

(مليون دولار)

النشاط الاقتصادي	2020	2019	2018	2017	2016
الاستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي الإجمالي)	18,781.9	21,505.9	21,149.3	20,680.8	21,027.5
الاستهلاك النهائي	15,574.8	17,328.8	16,889.0	16,513.9	17,153.7
الخاص*	12,367.2	14,126.5	13,570.1	13,420.3	13,569.0
العام	3,207.6	3,202.3	3,318.9	3,093.6	3,584.7
الاستثمار الإجمالي	3,207.1	4,177.1	4,260.3	4,166.9	3,873.8
الخاص**	2,405.3	3132.8	3,195.2	3,125.2	2,905.4
العام**	801.8	1044.3	1,065.1	1,041.7	968.5
صافي الصادرات (الصادرات - الواردات)	8.836,4-	6.547,5-	1.876,5-	9.583,5-	0.885,5-
الصادرات	2,445.9	2,630.5	2,578.7	2,515.6	2,208.3
الواردات	7,084.7	8,376.1	8,256.8	7,901.5	7,796.3
صافي السهو والخطأ	127.7-	68.7	145.0	132.0	228.5-
الناتج المحلي الإجمالي (2015=100)	14,015.4	15,829.0	15,616.2	15,426.9	15,211.0

* تشمل أيضاً الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

** تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1 - 9): معدلات التضخم في فلسطين، 2016-2020

(نسبة مئوية)

المؤشر	2019	2018	2017	2016	2015
حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية					
المواد الغذائية والمشروبات الغازية	2.5-	3.3	0.7-	1.0-	1.5-
التبغ والمشروبات الكحولية	0.6	1.4	1.3-	0.7-	4.0
النسيج والملابس	3.3-	2.6-	4.3-	0.2-	2.9
السكن	0.6	0.1-	0.8	3.4	2.6-
الأثاث والسلع المنزلية	1.0-	1.1-	0.9-	0.4	0.2
الرعاية الصحية	0.2	1.0-	1.1	1.6	1.1
النقل والمواصلات	1.9-	0.6-	1.1	0.1-	0.8-
الاتصالات	2.5-	3.1-	1.1	0.3	1.4-
السلع والخدمات الثقافية والترفيهية	3.5	12.3	1.5	2.0	0.4-
التعليم	0.2-	1.3	1.1-	0.6-	3.1
المطاعم والمقاهي	1.0	2.3	1.1	0.4	3.0
سلع وخدمات أخرى	2.1	4.2	1.1	1.6	0.1
معدل التضخم	0.7-	1.6	0.2-	0.2	0.2-
حسب المناطق الفلسطينية					
الضفة الغربية	0.9-	1.8	0.4	0.0	0.1-
قطاع غزة	0.5-	0.4	1.3-	0.1	0.8-
القدس	0.8	1.4	1.0	2.2	1.0-
معدل التضخم	0.7-	1.6	0.2-	0.2	0.2-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1 - 10): مؤشرات سوق العمل في فلسطين، 2016-2020

2020	2019	2018	2017	2016	مؤشرات أساسية
5,101.2	4,976.7	4,854.0	4,733.4	4,632.0	عدد السكان (ألف نسمة)
القوة البشرية (15 سنة فأكثر) إلى مجموع السكان (%)					
61.8	61.6	61.3	61.3	60.8	فلسطين
63.9	63.6	63.3	63.0	63.1	الضفة الغربية
58.7	58.5	58.4	58.7	57.3	قطاع غزة
نسبة المشاركة (%)					
40.9	44.3	43.5	44.0	43.8	فلسطين
44.4	46.4	45.9	45.6	45.1	الضفة الغربية
35.3	40.9	39.6	41.4	41.5	قطاع غزة
البطالة كنسبة من القوى العاملة (%)					
25.9	25.3	26.2	25.7	23.9	فلسطين
15.7	14.6	17.3	18.4	17.5	الضفة الغربية
46.6	45.1	43.1	38.8	35.4	قطاع غزة
توزيع العاملين الفلسطينيين حسب مكان العمل (%)					
63.2	60.0	60.1	57.6	57.7	في الضفة الغربية
23.7	25.8	26.6	29.4	30.5	في قطاع غزة
13.1	13.2	13.3	13.0	11.8	في إسرائيل والمستوطنات
توزيع العاملين في الاقتصاد المحلي حسب الأنشطة الاقتصادية (نسبة مئوية)					
6.4	6.0	6.3	6.6	7.2	الزراعة وصيد الأسماك
12.8	12.2	13.3	13.1	13.4	الصناعة والتعدين
10.5	10.3	11.0	10.4	10.1	البناء والتشييد
22.5	24.4	23.6	23.1	22.4	التجارة والمطاعم والفنادق
6.7	6.5	6.7	7.2	6.8	النقل والتخزين والاتصالات
41.1	40.7	39.1	39.7	40.2	الخدمات والفروع الأخرى
معدل الأجر اليومي (بالشيكل)					
132.7	128.6	123.0	113.8	109.3	فلسطين
121.9	118.9	109.4	101.8	98.1	الضفة الغربية
61.6	61.2	63.1	59.4	61.7	قطاع غزة
257.9	254.4	243.1	226.9	218.1	إسرائيل والمستوطنات

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1 - 11): تنبؤات الاقتصاد الفلسطيني، 2021

تنبؤات العام 2021*			2020	2019	2018	2017	البيان
السيناريو المتشائم	السيناريو الأساس	السيناريو المتفائل	بيانات فعلية				
معدل التغير السنوي							
1.3-	4.4	8.1	11.5-	1.4	1.2	1.4	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
3.7-	1.8	5.5	13.7-	1.2-	1.3-	0.8-	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي
28.0	25.0	23.0	25.9	25.4	26.2	25.7	معدل البطالة
--	0.8	--	0.7-	1.6	0.2-	0.2	معدل التضخم
1.1	8.1	10.0	10.1-	2.6	2.3	3.7-	إجمالي الاستهلاك
1.4-	5.1	5.9	2.0	5.3-	3.7	7.31-	الاستهلاك العام
1.7	8.8	11.1	5.2-	1.4	1.1	1.1-	الاستهلاك الخاص**
4.7-	3.9	6.3	23.2-	2.0-	2.2	7.6	إجمالي الاستثمار
6.9	19.2	16.3	19.3-	1.2	5.4	3.6-	صافي الصادرات من السلع والخدمات***
4.2-	10.8	16.6	0.7-	0.2	5.2	13.9	إجمالي الصادرات
3.1	16.3	16.4	4.5-	4.1	5.4	1.3	إجمالي الواردات
بنود تذكيرية							
13,837	14,633	15,155	14,015	15,829	15,616	15,427	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار)
2,808	2,970	3,076	2,917	3,378	3,418	3,463	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)

* تنبؤات فريق البحث في سلطة النقد.

** تشمل إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

*** الإشارة السالبة تعني تحسن وضع الميزان التجاري.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

الفصل الثاني: مالية الحكومة

جدول (2 - 1): الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للحكومة الفلسطينية، 2016-2020

(مليون شيكل)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي صافي الإيرادات العامة والمنح	16,444.3	15,790.9	14,819.3	13,459.0	13,560.5
إيرادات الجباية المحلية	5,023.2	4,418.9	4,816.7	4,336.4	4,134.1
إيرادات ضريبية	2,391.2	2,750.6	2,997.2	2,733.6	2,524.3
إيرادات غير ضريبية	2,309.1	1,404	1,545.2	1,275.6	1,273.9
تحصيلات مخصصة	322.9	264.3	274.3	327.2	335.9
إيرادات المقاصة	8,872.5	8,966.4	8,091.9	7,868.9	8,041.9
الإرجاعات الضريبية (-)	372.2	191.6	500.9	492.0	287.5
المنح والمساعدات الخارجية	2,920.8	2,597.2	2,411.6	1,745.7	1,672.0
منح لدعم الموازنة	2,317.8	1,965.7	1,840.5	1,776.5	1,220.0
منح لدعم المشاريع التطويرية	603.0	631.5	571.1	*30.8-	452.0
إجمالي النفقات العامة	14,760.1	14,601.8	14,159.9	13,747.7	13,891.9
أجور ورواتب	7,332.2	7,063.4	5,946.6	5,977.4	6,369.0
نفقات غير الأجور	5,409.2	5,507.6	6,076.8	5,660.1	5,601.9
صافي الإقراض	1,029.3	959.6	967.3	1,138.1	1,166.5
مدفوعات مخصصة	165.2	149.9	166.1	260.3	182.4
النفقات التطويرية	824.2	921.3	1,003.1	711.8	572.1
الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات	1,236.5-	1,408.1-	1,752.2-	2,034.4-	2,003.4-
الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات	1,684.3	1,189.1	659.4	288.7-	331.4-
التمويل	1,684.3-	1,189.1-	659.4-	288.7	331.4
صافي التمويل من المصارف المحلية	486.3-	307.0	569.4	1,795.3	1,895.4
مدفوعات متأخرات السلع والخدمات والنفقات التطويرية عن سنوات سابقة	1,214.9-	1,495.2-	1,266.8-	1,511.9-	1,562.3-
الرصيد المتبقي	16.9	0.9-	38.0	5.3	1.7-

• تم خلال كانون ثاني 2019 إعادة مبلغ بحوالي 448.1 مليون شيكل إلى القنصلية الأمريكية من أجل إغلاق حساب منحة أمريكية سابقة، وهو ما انعكس في قيمة المنح لدعم المشاريع التطويرية.
المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.

جدول (2 - 2): الدين العام القائم في ذمة الحكومة الفلسطينية، 2016-2020

(مليون دولار)

البيان	2020	2019	2018	2017	2016
الدين المحلي	2,324.7	1,577.1	1,337.9	1,501.2	1,439.8
المصارف المحلية	2,262.3	1,562.5	1,324.4	1,486.2	1,426.2
قروض	1,429.9	943.6	638.1	814	816.9
جاري مدين	507.1	315.5	448.3	424.9	382.7
*هيئة البترول	325.3	303.4	238	246.9	226.6
المؤسسات العامة الأخرى	62.4	14.6	13.5	15	13.6
الدين الخارجي	1,324.7	1,217.9	1,031.7	1,041.9	1,044.0
المؤسسات المالية العربية	816	739.1	563.4	564.4	606
صندوق الأقصى	513.3	513	513	513	512.4
البنك القطري الوطني	250	175	-	-	-
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	14.2	14.2	14.2	14.3	56.1
البنك الإسلامي للتنمية	38.5	36.9	36.2	37.1	37.5
المؤسسات الدولية والإقليمية	337.2	336.3	339.1	342.3	329.8
البنك الدولي	274.4	272.7	270.9	269	266.1
بنك الاستثمار الأوروبي	38.1	39.0	44.2	50.7	41.1
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	2.0	2.0	2.1	2.3	2.3
الأوبك	22.5	22.4	21.9	20.3	20.3
بنك التعاون الألماني	0.2	0.2	-	-	-
القروض الثنائية	171.5	142.5	129.2	135.3	108.2
إجمالي الدين العام الحكومي	3,649.4	2,795	2,369.6	2,543.1	2,483.8
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	23.5	16.3	14.6	15.8	16.1

• تمثل القروض المقدمة لهيئة البترول من قبل المصارف بكفالة وزارة المالية.
المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.

جدول (2 - 3): صافي المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية، 2016-2020

(مليون شيكل)

البيان	2020	2019	2018	2017	2016
الأجور والرواتب	517.5	673.3	476.9	568.1	505.3
نفقات غير الأجور	2,502.5	1,873.0	1,086.5	1,631.1	1,861.3
المشاريع التطويرية	380.3	503.1	294.9	400.3	462.5
الإرجاعات الضريبية	104.1	133.0	110.1	69.7	-16.9
مدفوعات مخصصة	153.8	67.0	108.2	115.0	157.9
المجموع	3,658.2	3,249.4	2,076.6	2,784.2	2,970.1
دفعات متأخرات	1,562.5-	1,511.9-	1,559.1-	2,452.6	2,134.3
صافي المتأخرات	2,095.7	1,737.5	517.5	331.6	835.8

المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.

الفصل الثالث: القطاع الخارجي

جدول (3 - 1): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2016-2020

(مليون دولار)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الحساب الجاري (صافي)	2,142.7-	2,129.7-	2,140.4-	1,779.9-	1,072.6-
السلع (صافي)	4,750.0-	4,984.0-	5,393.0-	5,509.5-	4,602.0-
الصادرات (فوب)	1,707.3	1,928.7	1,846.6	1,748.0	1,772.8
الواردات (فوب)	6,457.3	6,912.7	7,239.6	7,257.5	6,374.8
الخدمات (صافي)	914.5-	983.4-	1,032.7-	992.8-	850.3-
الصادرات	499.6	607.3	751.4	911.3	721.1
الواردات	1,414.1	1,590.7	1,784.1	1,904.1	1,571.4
الدخل (صافي)	1,895.6	2,129.0	2,786.2	3,030.8	2,545.8
المقبوضات	2,014.2	2,324.7	2,983.9	3,211.8	2,706.4
منها: تعويضات العاملين	1,894.5	2,131.1	2,666.2	2,709.2	2,484.9
من إسرائيل	1,880.3	2,084.5	2,619.6	2,945.8	2,433.7
دخل الاستثمار	119.7	193.6	317.7	241.6	221.5
المدفوعات	118.6	195.7	197.7	181.0	160.6
التحويلات الجارية (صافي)	1,626.2	1,708.7	1,499.1	1,691.6	1,833.9
التدفقات الداخلة إلى فلسطين	2,102.4	2,168.9	1,992.9	2,265.5	2,164.7
منها: للقطاع الحكومي	543.1	505.4	467.1	628.2	510.4
للقطاعات الأخرى	1,559.3	1,663.5	1,525.8	1,637.3	1,654.3
التدفقات الخارجة من فلسطين	476.2	460.2	493.8	573.9	330.8
الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)	1,763.7	2,193.9	1,775.7	1,690.9	1,166.9
الحساب الرأسمالي (صافي)	562.8	624.3	449.2	284.4	352.0
التحويلات الرأسمالية (صافي)	575.4	624.3	449.2	284.4	352.0
التدفقات الداخلة إلى فلسطين	575.4	624.3	449.2	284.4	352.0
منها: للقطاع الحكومي	318.2	349.9	173.9	14.9	118.7
للقطاعات الأخرى	257.2	274.4	275.3	269.5	233.3
التدفقات الخارجة من فلسطين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
حيازة الأصول غير المنتجة غير المالية أو التصرف فيها (صافي)	12.6-	0.0	0.0	0.0	0.0
الحساب المالي (صافي)	1,200.7	1,569.6	1,326.5	1,406.5	814.9
الاستثمار المباشر (صافي)	341.4	191.1	282.5	188.3	113.2
استثمار الحافطة (صافي)	187.3-	201.5-	25.7	35.4-	106.9
الاستثمارات الأخرى (صافي)	778.5	1,713.5	1,109.7	1,374.1	632.0
التغير في الأصول الاحتياطية (لدى سلطة النقد الفلسطينية) (+ = انخفاض / - = ارتفاع)	268.1	133.5-	91.4-	120.5-	37.2-
التمويل الاستثنائي	2.5	0.0	0.0	0.0	0.0
صافي السهو والخطأ	379.0	64.2-	364.7	88.9	94.3-
الميزان الكلي	270.7-	133.5	91.4	120.5	37.2
التمويل	270.7	133.5-	91.4-	120.5-	37.2-
العجز الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	-13.9	13.2-	13.5-	10.4-	6.9-

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير ميزان المدفوعات.

جدول (3 - 2): وضع الاستثمار الدولي في فلسطين، 2016-2020

(مليون دولار)

البيان	2020	2019	2018	2017	2016
صافي وضع الاستثمار الدولي	2,859	2,098	1,659	1,373	1,173
إجمالي الأصول الخارجية	8,289	7,549	6,597	6,455	6,101
الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج	254	318	347	422	400
استثمارات الحافظة في الخارج	1,276	1,405	1,451	1,055	1,112
الاستثمارات الأخرى في الخارج	6,062	5,168	4,261	4,532	4,276
ومنها: العملة والودائع	5,527	4,568	3,884	4,210	3,899
الأصول الاحتياطية	697	658	538	446	313
إجمالي الالتزامات الأجنبية	5,430	5,451	4,938	5,082	4,928
الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين	2,716	2,777	2,721	2,703	2,660
استثمارات الحافظة في فلسطين	668	714	726	664	658
الاستثمارات الأخرى في فلسطين	2,046	1,960	1,491	1,715	1,610
ومنها: القروض	1,340	1,232	1,063	1,085	1,087
العملة والودائع	684	706	417	603	496

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير ميزان المدفوعات.

الفصل الرابع: القطاع المالي الفلسطيني

الجزء الأول: سلطة النقد الفلسطينية

جدول (4 - 1): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية حسب الشهادة العلمية، 2016-2020

نوع الشهادة	2016	2017	2018	2019	2020
ما دون الثانوية العامة	20	22	22	22	20
ثانوية عامة	23	26	24	24	23
دبلوم (سنة واحدة)	13	12	12	11	11
دبلوم سنتين	20	24	25	28	31
بكالوريوس	153	156	167	179	181
دبلوم عالي	1	1	1	1	1
ماجستير	85	85	84	85	84
دكتوراه	7	7	7	7	7
المجموع	322	333	342	357	358

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

الجزء الثاني: القطاع المصرفي الفلسطيني

جدول (4 - 2): مؤشرات الانتشار والشمول المالي في فلسطين، 2016-2020

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المصارف					
المصارف المحلية	7	7	7	7	7
المصارف الوافدة	8	8	7	7	6
الإجمالي	15	15	14	14	13
عدد الفروع والمكاتب					
المصارف المحلية	187	209	227	239	252
المصارف الوافدة	122	128	124	131	127
الإجمالي	309	337	351	370	379
عدد حسابات المودعين	3,072,923	3,208,783	3,471,849	3,686,875	3,777,862
عدد أجهزة الصراف الآلي	622	644	690	715	703
عدد نقاط البيع	6,253	5,579	5,660	6,780	7,221
عدد بطاقات (Credit Cards)	118,076	98,041	103,057	105,216	91,476
عدد بطاقات (Debit Cards)	547,019	695,120	816,329	866,812	997,861
عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي	165,763	132,772	114,966	128,095	130,770

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 3): محددات السيولة في الاقتصاد الفلسطيني، 2016-2020

(مليون دولار)

بيان الميزانية	2020	2019	2018	2017	2016
صافي الموجودات الأجنبية	6,367.5	5,421.2	4,945.6	4,975.8	4,751.2
المستحقات على غير المقيمين	7,125.9	6,258.4	5,478.0	5,675.6	5302.4
المطالبات لغير المقيمين	758.4	837.2	532.4	699.8	551.2
صافي المستحقات المحلية (صافي الأصول المحلية)	10,132.8	9,077.0	8,274.3	7,669.4	6,586.9
صافي المستحقات على الحكومة المركزية	1,913.0	1,294.8	895.8	912.6	940.0
المستحقات على الحكومة المركزية	2,236.1	1,625.0	1,361.1	1,511.8	1,465.3
المطالبات على الحكومة المركزية	323.1	330.2	465.3	599.2	525.3
المستحقات على القطاعات الأخرى	8,219.8	7,782.2	7,378.5	6,756.8	5,646.9
الشركات المالية الأخرى	85.6	57.7	61.9	16.7	8.0
السلطات المحلية	19.8	18.1	9.4	5.0	1.4
الشركات غير المالية	0.0	8.9	8.8	0.0	4.3
المستحقات على القطاع الخاص	8,114.4	7,697.5	7,298.4	6,735.1	5,633.2
صافي البنود الأخرى	2,205.9-	1,946.7-	1,808.0-	1,642.9-	1,572.2-
السيولة المحلية*	14,294.4	12,551.5	11,411.9	11,002.3	9,765.9

* السيولة المحلية = صافي الموجودات الأجنبية + صافي المستحقات المحلية - صافي البنود الأخرى.
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 4): الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2016-2020

(مليون دولار)

بيان الميزانية	2020	2019	2018	2017	2016
إجمالي الأصول	19,886.2	17,921.6	16,124.9	15,850.2	14,196.4
النقدية والمعادن الثمينة	1,770.9	1,942.7	1,582.6	1,728.2	991.2
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف (المجموع):	5,509.1	4,425.8	3,763.7	3,911.1	4,278.9
لدى سلطة النقد	1,822.6	1,648.2	1,416.0	1,428.7	1,305.7
لدى المصارف في فلسطين	412.5	511.6	377.9	359.0	340.3
لدى المصارف خارج فلسطين	3,274.0	2,266.1	1,969.8	2,123.4	2,633.0
محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار	1,100.5	1,118.4	1,123.3	990.4	1,007.1
التسهيلات الائتمانية المباشرة	10,078.7	9,035.2	8,432.3	8,026.0	6,871.9
القبولات المصرفية	0.0	0.0	0.0	4.8	4.8
الاستثمارات	268.3	288.0	262.2	217.2	205.2
الأصول الثابتة	644.0	626.3	582.7	549.8	490.5
الأصول الأخرى	514.6	485.1	378.2	422.7	346.6
إجمالي الخصوم	19,886.2	17,921.6	16,124.9	15,850.2	14,196.4
ودائع سلطة النقد والمصارف (المجموع):	1,349.5	1,370.9	1,033.6	1,135.3	1,139.7
ودائع سلطة النقد	800.8	676.4	624.8	597.4	644.5
ودائع المصارف في فلسطين	439.4	508.0	361.4	328.2	335.3
ودائع المصارف خارج فلسطين	109.3	186.5	47.5	209.7	159.9
إجمالي ودائع الجمهور	15,138.3	13,384.7	12,227.3	11,982.5	10,604.7
القبولات المنفذة والقائمة	15.4	12.4	15.5	25.9	30.9
المطلوبات الأخرى	461.9	388.0	254.0	256.6	240.5
مخصص الضرائب	89.0	67.5	62.9	84.3	60.7
مخصصات أخرى*	853.5	722.4	619.6	474.4	437.5
القروض المساندة غير المؤهلة	11.3	0.0	0.0	0.0	0.0
صافي حقوق الملكية، ومنها:	1,967.4	1,975.7	1,912.0	1,891.2	1,682.4
رأس المال المدفوع	1,217.7	1,255.3	1,215.8	1,157.7	1,071.8
فائض (فضلة) رأس المال	45.8	28.6	41.5	36.8	27.4
الاحتياطي القانوني	225.6	217.8	201.5	183.8	165.8
الاحتياطيات المعلنة	174.1	160.9	144.6	123.8	112.6
الأرباح غير الموزعة	23.0	17.4	27.8	33.3	14.3
أرباح (خسائر) الاستثمارات طويلة الأجل غير المتحققة	22.5-	17.2-	15.7-	8.3-	1.2-
احتياطيات إعادة التقييم	10.7	10.7	10.5	8.8	8.4
الاحتياطيات العامة للعمليات المصرفية	58.8	56.3	52.1	125.9	109.4
الاحتياطيات العامة للعمليات غير المصرفية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
القروض المساندة المؤهلة	116.7	130.0	115.0	91.5	50.0
خسائر وأرباح السنة الجارية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأرباح والخسائر قيد الموافقة	117.4	115.7	118.9	137.9	123.9

* بما في ذلك مخصصات التسهيلات، ومخصص هبوط الأوراق المالية، ومخصص هبوط الاستثمارات، والاستهلاك والإطفاء.
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 5): بيان الأرباح والخسائر للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2016-2020

(مليون دولار)

البيان	2020	2019	2018	2017	2016
صافي الدخل من كافة العمليات	697.2	726.0	699.1	658.6	560.9
صافي الدخل من الفوائد	518.9	526.5	507.1	466.8	406.2
الفوائد المقبوضة	660.2	670.4	631.5	571.9	484.2
الفوائد المدفوعة	141.4	143.9	124.4	105.0	78.0
صافي الدخل من غير الفوائد	178.4	199.5	192.0	191.8	154.7
صافي العمولات	107.0	119.4	117.9	115.9	96.4
صافي أوراق الدين المالية والاستثمارات	11.3	14.9	10.1	14.3	11.0
أخرى	60.1	65.2	64.0	61.5	47.3
إجمالي النفقات (غير الفوائد)	444.0	460.1	444.5	408.1	351.2
نفقات الموظفين	232.4	237.3	238.6	216.1	178.8
نفقات أخرى	211.3	222.8	205.9	192.0	172.4
صافي المخصصات	102.1	60.7	18.9	22.2	15.3
صافي الدخل قبل الضرائب	151.1	205.2	235.8	228.4	194.4
الضرائب	50.5	44.7	56.6	57.8	46.4
صافي الدخل بعد الضرائب	100.6	160.5	179.2	170.5	148.0

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 6): ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2016-2020

(مليون دولار)

البيان	2020	2019	2018	2017	2016
حسب الجهة المودعة					
قطاع عام، ومنه:	465.1	503.7	605.7	736.2	673.5
السلطة الوطنية الفلسطينية	323.0	330.1	464.2	599.1	525.2
قطاع خاص، ومنه:	14,673.2	12,881.0	11,621.6	11,246.3	9,931.2
المقيم	14,140.9	12,360.3	11,186.7	10,852.6	9,594.7
أفراد	10,831.3	9,494.0	8,654.1	8,035.3	7,038.5
شركات	2,997.4	2,544.4	2,216.3	2,536.6	2,330.0
مؤسسات غير ربحية	312.2	321.9	316.2	280.8	226.2
غير المقيمين	532.3	520.7	434.9	393.7	336.4
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية	13,709.1	12,076.5	11,051.3	10,854.7	9,503.4
قطاع غزة	1,429.2	1,308.2	1,176.0	1,127.8	1,101.3
حسب نوع الوديعة					
ودائع جارية	5,800.9	4,828.7	4,581.1	4,698.4	4,207.5
ودائع توفير	4,926.0	4,427.8	4,103.2	3,936.1	3,466.2
ودائع لأجل	4,411.3	4,128.2	3,543.0	3,348.1	2,931.0
حسب نوع العملة					
شيكل إسرائيلي	5,549.9	4,805.9	4,458.2	4,039.9	3,506.3
دينار أردني	3,254.2	2,995.7	2,814.8	2,805.2	2,643.7
دولار أمريكي	5,925.2	5,186.5	4,597.3	4,732.4	3,956.1
عملات أخرى	409.0	396.6	357.0	405.0	498.6
المجموع	15,138.3	13,384.7	12,227.3	11,982.5	10,604.7

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 7): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2016-2020

(مليون دولار)

البيان	2020	2019	2018	2017	2016
حسب القطاع المستفيد					
القطاع العام، ومنه:	2,205.4	1,557.4	1,316.8	1,476.0	1,418.8
السلطة الوطنية الفلسطينية	2,185.6	1,539.4	1,307.4	1,471.0	1,416.4
القطاع الخاص، ومنه:	7,873.4	7,477.8	7,115.5	6,550.0	5,453.1
المقيم	7,826.1	7,408.1	7,029.0	6,470.7	5,387.7
أفراد	3,651.1	3,620.6	3,198.0	3,062.6	2,598.9
شركات	4,039.6	3,633.0	3,632.7	3,272.0	2,652.8
مؤسسات غير ربحية	57.4	54.3	66.3	22.4	25.4
أخرى*	78.0	100.3	132.0	113.7	110.6
غير المقيمين	47.3	69.7	86.5	79.3	65.4
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية	9,188.6	8,129.9	7,483.3	7,039.8	5,954.4
قطاع غزة	890.1	905.3	949.0	986.2	917.5
حسب نوع التسهيل					
القروض	8,537.5	7,620.6	6,990.3	6,594.2	5,632.5
الجاري مدين	1,419.2	1,322.3	1,366.4	1,373.8	1,199.6
الإجارة المنتهية بالتمليك	122.0	92.3	75.6	58.0	39.8
حسب نوع العملة					
شيكل إسرائيلي	4,778.7	3,658.7	3,099.2	3,182.7	2,460.9
دينار أردني	1,262.0	1,348.7	1,299.4	1,129.4	972.0
دولار أمريكي	3,869.2	3,877.7	3,890.6	3,589.5	3,375.1
عملات أخرى	168.9	150.1	143.1	124.4	63.9
المجموع	10,078.7	9,035.2	8,432.3	8,026.0	6,871.9

* بطاقات الائتمان والجاري مدين الجامد.
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 8): مخصص التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2016-2020

(مليون دولار)

البيان	2020	2019	2018	2017	2016
مخصص القروض	325.7	229.2	171.4	72.1	64.4
مخصص الجاري مدين	41.3	49.2	52.4	36.5	35.7
مخصص التمويل التأجيري	0.4	0.2	0.4	0.0	0.0
إجمالي المخصصات	367.4	278.7	224.2	108.6	100.1
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	9,711.4	8,757.9	8,208.0	7,917.4	6,771.8
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	10,078.7	9,035.2	8,432.3	8,026.0	6,871.9
الفوائد المتعلقة	57.2	44.9	29.1	24.0	24.8
التسهيلات الائتمانية المتعثرة (غير العاملة)	426.9	371.5	256.4	186.0	149.7

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-9): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة حسب القطاع والنشاط الاقتصادي، 2016-2020

(مليون دولار)

البيان	2020	2019	2018	2017	2016
القطاع العام	2,205.4	1,557.4	1,316.8	1,476.0	1,418.8
القطاع الخاص	7,873.4	7,477.8	7,115.5	6,550.0	5,453.1
العقارات والإنشاءات والأراضي	2,135.6	2,015.7	1,861.1	1,620.7	1,369.6
الصناعة والتعدين	470.7	477.7	443.5	396.3	299.3
التجارة العامة	1,508.3	1,535.6	1,569.6	1,405.3	1,103.3
الزراعة والثروة الحيوانية	146.3	149.7	140.6	124.1	125.0
خدمات مالية وخدمات عامة	1,131.5	937.3	864.0	868.4	605.6
تمويل السلع الاستهلاكية	1,393.6	1,370.9	1,324.7	1,399.2	1,366.3
تمويل شراء السيارات	404.7	370.0	302.9	292.9	229.3
أخرى	682.7	620.9	609.1	443.1	354.7
إجمالي تسهيلات القطاع العام والخاص	10,078.7	9,035.2	8,432.3	8,026.0	6,871.9

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 10): متوسط معدلات فائدة الإيداع والإقراض، 2016-2020

(نسبة مئوية، متوسط مرجح سنوي)

الفترة	فائدة الإقراض			فائدة الإيداع		
	دينار أردني	دولار أمريكي	شيكل إسرائيلي	دينار أردني	دولار أمريكي	شيكل إسرائيلي
2016	6.34	5.87	6.94	2.28	1.02	1.50
2017	6.61	5.79	7.09	2.19	1.39	1.43
2018	6.48	5.87	7.14	2.57	2.27	2.07
2019	6.84	5.93	7.07	3.21	2.85	2.52
2020	6.84	5.52	6.88	2.62	2.43	2.23

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 11): إجمالي عمليات الأعضاء في نظام التسويات الفورية براق، 2016-2020

السنة	حوالات بنكية		حوالات شخصية		حوالات تسوية المقاصة		حوالات تسوية المفتاح الوطني		حوالات تسوية الترويسة		عمليات أخرى		إجمالي الحوالات		حوالات إلى خارج النظام		(ملئون دوائر)
	حوالات بنكية		حوالات شخصية		حوالات تسوية المقاصة		حوالات تسوية المفتاح الوطني		حوالات تسوية الترويسة		عمليات أخرى		إجمالي الحوالات		حوالات إلى خارج النظام		
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	
2016	8,226	28,334.5	171,499	7,431.0	7,025	2,754.8	4,410	51.4	1,581	118.2	1,652	136.0	194,393	38,825.8	2,177	7,367.4	
2017	8,954	22,872.7	159,796	8,447.3	6,864	3,125.1	5,405	75.5	1,463	117.9	2,957	245.6	185,439	34,884.1	2,278	7,844.6	
2018	8,458	47,745.0	91,211	8,127.6	6,520	2,486.9	6,442	99.4	1,460	67.2	8,631	399.6	122,722	58,925.7	1,993	6,275.2	
2019	9,514	43,261.6	56,477	8,896.9	6,458	2,421.7	6,377	152.8	1,419	45.7	12,780	409.5	93,025	55,188.7	2,030	7,014.7	
2020	8,082	51,807.5	60,036	9,678.3	6,112	2,225.5	5,859	204.4	1,287	20.7	11,939	445.5	93,315	64,382.1	1,717	7,833.1	

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 12): حركة المقاصة الفلسطينية، 2016-2020

(الشيكات بالعدد، والقيمة بالملئوس دولار)

السنة	الدولار الأمريكي		الدينار الأردني		الشيكل الإسرائيلي		اليورو الأوروبي		المجموع	
	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة
حركة الشيكات المقدمة للتفاس										
2016	238,432	2,586.4	131,746	718.6	5,269,893	9,325.4	4,664	61.2	5,644,735	12,691.5
2017	264,449	2834.6	154,803	845.8	5,951,604	11,323.0	5,008	69.3	6,375,864	15,072.8
2018	262,066	2,094.3	160,156	699.2	6,029,461	9,891.0	4,877	45.5	6,456,560	12,730.0
2019	260,569	1,854.9	161,346	657.6	6,133,678	10,212.5	4,780	38.0	6,560,373	12,763.0
2020	215,993	1,471.4	145,054	593.0	5,067,693	8,296.8	3,811	29.5	5,432,551	10,390.8
حركة الشيكات المعادة										
2016	25,387	95.8	14,688	35.5	568,403	699.8	123	0.4	608,601	831.5
2017	32,385	142.4	17,283	45.7	685,687	965.7	124	0.4	735,479	1,154.2
2018	34,203	106.5	19,511	47.0	712,293	971.6	144	0.4	766,161	1,125.5
2019	35,224	107.9	22,489	63.7	779,073	1,104.2	186	1.6	836,972	1,277.4
2020	45,276	136.0	34,275	85.5	1,103,146	1,409.3	252	1.8	1,182,949	1,632.6

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية

جدول (4 - 13): بعض مؤشرات الأداء لمؤسسات الإقراض المتخصصة، 2016-2020

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المؤسسات	6	6	6	8	8
عدد الفروع والمكاتب	85	84	81	100	96
عدد القروض	68,912	72,209	65,458	75,444	68,027
إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	199.4	215.0	205.7	262.5	249.8
توزيع محفظة القروض حسب المنطقة الجغرافية (مليون دولار)					
الضفة الغربية	137.1	147.8	151.7	214.6	211.0
قطاع غزة	62.3	67.2	54.0	47.9	38.8
توزيع محفظة القروض حسب النشاط الاقتصادي (%)					
الزراعة	12.6	11.7	12.4	11.0	11.4
الصناعة والتعدين	4.9	5.6	6.1	6.0	5.0
العقارات	30.4	29.5	29.7	33.0	32.7
التجارة	24.9	27.1	27.7	28.0	29.5
المرافق العامة والخدمات	9.2	9.1	10.1	11.0	11.9
السياحة	4.6	5.0	4.0	3.0	1.6
الاستهلاك	13.4	12.0	9.8	8.0	7.9

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

جدول (4 - 14): عدد الصرافين المرخصين، 2016-2020

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الضفة الغربية	220	233	254	207	209
قطاع غزة	56	59	57	43	37
إجمالي عدد الصرافين	276	292	311	250	246
أهم البنود المالية (مليون دولار)					
إجمالي حقوق الملكية	64.9	66.6	71.3	76.0	77.6
الأصول المتداولة	66.3	69.2	73.3	76.8	75.5

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 15): المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2016-2020

(نقطة)

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
عدد جلسات التداول (جلسة)	245	243	243	246	220
المؤشرات القطاعية					
قطاع البنوك والخدمات المالية	144.4	164.0	150.0	148.8	128.7
قطاع الصناعة	78.2	98.2	98.6	98.8	94.4
قطاع التأمين	67.1	70.9	90.8	99.2	94.5
قطاع الاستثمار	26.3	30.5	28.2	27.8	25.3
قطاع الخدمات	45.0	43.5	40.1	70.9	37.4
مؤشر القدس العام	530.2	574.6	529.4	526.0	471.3

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية، (www.p-s-e.com).

جدول (4 - 16): بعض البيانات التشغيلية والمالية الخاصة بشركات التأمين، 2016-2020

البيان	2016	2017	2018	2019	*2020
عدد الشركات	9	9	10	10	10
عدد الفروع	128	141	151	160	156
عدد الموظفين	1,192	1,245	1,401	1,532	1,364
عدد الوكلاء والمنتجين والوسطاء	234	273	282	317	253
إجمالي أقساط التأمين (مليون دولار)	195.6	255.4	279.4	302.5	286.1
التعويضات المدفوعة (مليون دولار)	113.8	144.3	166.3	182.7	165.6
إجمالي الموجودات/المطلوبات (مليون دولار)	387.1	528.4	541.4	604.3	612.0
رأس المال المدفوع (مليون دولار)	59.5	71.2	90.0	94.5	85.0
حقوق الملكية (مليون دولار)	137.7	188.6	186.3	189.5	184.5

* بيانات العام 2020 لا تشمل البيانات المالية الخاصة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين.
المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (www.pcma.ps).